

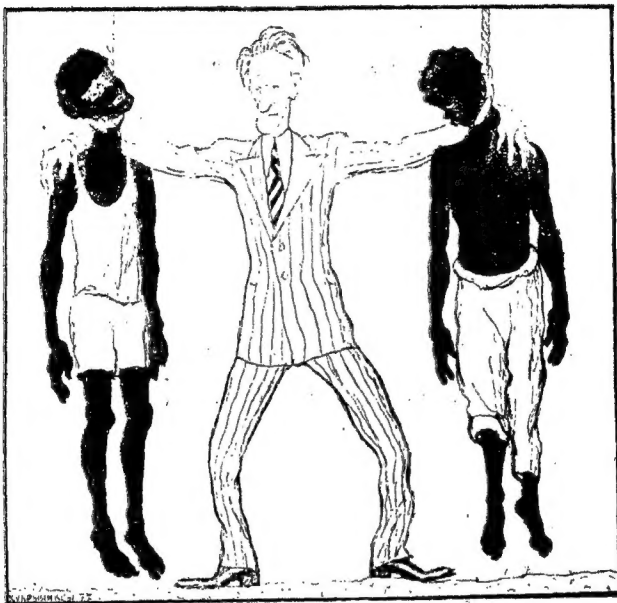
دراسات اقتصادية

- إسرائيل ونظام فوريستر
- تصدير رأس المال
- الفكر الاجتماعي لقاسم أمين
- ندوة عالمية:

حماية الموارد الطبيعية

السنة السادسة

يونيو ١٩٧٧



● الاستعمار ومحاولاته لقمع حركات التحرر الوطني في افريقيا ●

اهداءات ٢٠٠١

د. أحمد أبو زيد

أنثروبولوجي



دراسات اشتراكية

مجلة شهرية • تصدر عن دار الهلال • السنة السادسة ٦ • يونيو ١٩٧٧

- حركة التحرر الوطني :
مصور إسرائيل ونظام فورستر ٢
- تعليق سياسي :
أفاق جديدة أمام حركة التحرر الوطني الافريقية ١١
- شيلبي :
التطور السلمي للثورة ١٧
- سياسة خارجية :
حلف الاطنتي يعارض الانفراج ٣١
- دراسة نظرية :
الديمقراطية السياسية ٤١
- اقتصاد :
تصدير رأس المال ٥١
- وجهة نظر :
مشكلات البيئة ٦٣
- عالم الغد :
وسائل الاعلام وترويج الاكاذيب ٧٦
- في الفن والثقافة :
الفكر الاجتماعي لقاسم أمين ٨٣
- ندوة عالمية :
حماية الموارد الطبيعية : ٩١
- أحداث الشهر :
ماتة عام على باليه بحيرة البجع ١١٤
- من عواصم العالم ١١٧

حركة التحرر الوطني والنضال ضد الإمبريالية

محور إسرائيل ونظام فورستر

إن العلاقة الخاصة القائمة بين إسرائيل وجنوب أفريقيا ، تلك العلاقة التي بلغت ذروتها بزيارة فورستر « الخاصة » لإسرائيل في أبريل ١٩٧٦ ، ينبغي أن ينظر إليها في سياق تغفل إسرائيل في أفريقيا ككل .

فبعد الحرب العالمية الثانية ، أدت النجاحات التي أحرزتها حركات التحرر الوطني الأفريقية وحصول معظم الدول الأفريقية على استقلالها السياسي ، التي تراجع الإمبريالية وإضعاف مركزها في القارة الأفريقية إلى حد كبير . وخلال الخمسينيات والستينيات شنت القوى الإمبريالية ، وبخاصة الولايات المتحدة وألمانيا الغربية ، هجوما جديدا على كفاح التحرر الوطني الذي كان يدخل مرحلته التالية ، مرحلة الكفاح من أجل الاستقلال الاقتصادي . وقد تطلب التغلغل الإمبريالي المتجدد في أفريقيا دفعات كبيرة من رأس المال ، ولكن نظرا لعدم الثقة العام تجاه الولايات المتحدة وألمانيا الغربية ، اللتان كانتا موضوعتان تماما في أفريقيا ، فقد استخدمت إسرائيل كقناة أو وسيط لمثل هذا التغلغل . فكانت هناك نحو ١٢٠ شركة إسرائيلية تقوم بأعمال في أفريقيا ، كثير منها تموله شركات أمريكية وأوروبية غربية (« إسرائيل وأفريقيا ») بقلم أ . مونتيرو في مجلة « جوشن أفرز » ، نوفمبر - ديسمبر ١٩٧٥ » .



● شيمون بيريز ●

● فون فورستر ●

وعلى نفس النحو ، استخدم بنك التبادل الوطنى فى شيكاغو المولىين الاسرائيليين كقناة له الى افريقيا . وكانت الشركات الاسرائيلية نشطة فى التخطيط الصناعى والزراعى ، وغالبا ما كان ذلك يتم تحت ستار تقديم « المعونة الفنية » . وفى اوائل الستينيات كان هناك مؤسسات من الطلبة الافريقيين فى الجامعات الاسرائيلية ، يتخصصون فى الهندسة والزراعة وغيرهما من المجالات - فى الوقت الذى كان الاقتصاد الاسرائيلى فيه يعانى من انحسار شديد . وكان من الواضح ان مصادر خارجية هى التى تمول برنامج « المعونة » الاسرائيلى .

وقد ساعد حكام اسرائيل الصهيونيين الحركات الانفصالية الرجعية فى القارة الافريقية ، لكى يسهلوا عملية الاستغلال الامبريالى للموارد المعدنية . وهكذا ساندت اسرائيل تشومبى فى محاولته لفصل اقليم كاتانجا الفنى بالنحاس عن الكونغو فى اوائل الستينيات ، وقدمت مساندة نشطة وتشجيعا فى محاولة انفصال اقليم بيافرا الفنى بالبترول عن نيجيريا ، كما قدمت معونة مباشرة للانفصاليين فى جنوب السودان اثناء الفترة من ١٩٦٨ حتى ١٩٧١ . وقد ساندت اسرائيل نظام حكم هيلاسلاسى الاقطاعى فى اثيوبيا وشجعت وقدمت المعونة لمنظمة الضباط الفرنسيين الرجعية فى الجزائر فى تمردها على قرار ديجول بمنح الجزائر استقلالها .

وفى اطار دور اسرائيل ككلب حراسة للمصالح الامبريالية فى افريقيا ، يمكننا ان نفهم ، على نحو افضل ، العلاقة الخاصة بين اسرائيل وجنوب افريقيا .

العلاقة بين إسرائيل وجنوب افريقيا :

ترجع روابط إسرائيل بجنوب افريقيا الى عام ١٩١٧ ، عندما استخدم جنرال سمطس ، « مبعوث جنوب أفريقيا الخاص الى حكومة الحرب البريطانية » ، نفوذه لاصدار وعد بلفور . وقد استمرت علاقته الشخصية بالزعيم الصهيوني حايم وايزمان « الذي أصبح فيما بعد اول رئيس لإسرائيل » ، وتأييده القوي للأهداف الصهيونية حتى وفاته في عام ١٩٥٠ ومع ذلك ، فان هذا لم يمنع سمطس باى حال من أن ينتهج سياسة هجرة تتسم بالتمييز ومعاداة اليهود ، اذ أعلن في البرلمان في ابريل ١٩٧٤ أن « تكديس البلاد باليهود » سوف يؤدي الى معاداة السامية فيها .

وقد منحت الحكومة القومية المعادية للسامية بصراحة « اذ كان اليهود غير مسموح لهم في وقت من الاوقات بأن ينضموا الى الحزب القومى » والتي تولت السلطة في مايو ١٩٤٨ ، منحت مزايا خاصة للاتحاد الصهيونى لجنوب افريقيا ، وسمحت بحرية تحويل الاموال الصهيونية الى إسرائيل في الوقت الذي كان تحويل الاموال فيه الى خارج جنوب أفريقيا يخضع بصفة عامة لقيود شديدة . وكان جون فورستر ، الذي زار إسرائيل بعد ذلك بوصفه رئيس الوزراء عن الحزب القومى ، معتقلا أثناء الحرب العالمية الثانية كمتعاطف مع النازية . « وفي إسرائيل دعى فورستر الى وضع اكليل من الزهور في ياد فاشيم ، النصب التذكارى الذى أقامته إسرائيل لستة ملايين من ضحايا الارهاب النازى اليهود . فهل يمكن أن ننصور وسيلة احقر من هذه لتبويض صفحة مؤيد للنازية ومعاد للسامية ؟ »

لقد اتخفت العلاقات بين إسرائيل وجنوب افريقيا بعدا جديدا خلال العقد الاخير ، وبخاصة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، في أعقاب انتفاض حركات التحرر الوطنى فى أفريقيا والشرق الاوسط ، وتزايد عزلة إسرائيل وجنوب افريقيا . فقد ذكرت مجلة تايم « عدد ٢٦ ابر ١٩٧٦ » أن التجارة بين الدولتين زادت من ثلاثة ملايين دولار عام ١٩٦١ الى ١٢٠ مليون دولار فى الوقت الراهن « رغم أنه من الواضح أن هذه الأرقام لا تتضمن الماس والعلمات العسكرية » . وفى عام ١٩٧٤ رفعت العلاقات الدبلوماسية بين برتوريا والقدس الى درجة سفارة ، عقب الزيارات التى قام بها لجنوب أفريقيا الجنرال موشى دايان والجنرال حايم هرتزوج المدير السابق للمخابرات العسكرية الاسرائيلية والجنرال مائير أميت مدير صناعات كور الاسرائيلية . وقد أرسى أساس توسيع العلاقات الاقتصادية والعسكرية بين إسرائيل وجنوب افريقيا ، تلك العلاقات التى توجت بزيارة فورستر لإسرائيل فى ابريل ١٩٧٦ وصحبه فيها مولر وزير خارجيته .

وقد أسفرت زيارة فورستر عن تشكيل لجنة وزارية مشتركة تجتمع مرة على الأقل في السنة لمناقشة وتنفيذ مشروعات محددة « جيروزاليم بوست بتاريخ ١٣ ابريل ١٩٧٦ » . واسرائيل هي اول دولة في العالم تقم معها جنوب افريقيا مثل هذه اللجنة . وقد أعلن فورستر ان العلاقات بين الدولتين ستتسع في مجالات :

- ١ - تشجيع الاستثمارات
- ب - تنمية التجارة
- ج - التعاون العلمى والفنى
- د - الاستفادة المشتركة من المواد الخام فى جنوب افريقيا والخبرة والايدى العاملة فى اسرائيل .

وسوف تنتقل الان الى بحث « مجالات التعاون » هذه .

العلاقة الاقتصادية :

فى حديث صحفى أدلى به فى عام ١٩٧٤ اسحق اونا أول سفير لاسرائيل لدى جنوب افريقيا كشف أن جنوب افريقيا زادت الحد الاعلى للاستثمار المباشر فى اسرائيل من ٧ الى ٢٠ مليون راند « عملة جنوب افريقيا » وقال ان واردات اسرائيل من جنوب افريقيا فى عام ١٩٧٣ بلغت ٣٢ مليون دولار وكانت تكون اساسا من السكر والاسمنت ، بينما بلغت الصادرات الاسرائيلية الى جنوب افريقيا فى نفس العام ١٢ مليون دولار « ومرة اخرى لم يرد ذكر للماس والأسلحة » . وأوضح تقرير صدر من جنوب افريقيا بعد ذلك بعامين « نشرته صحيفة جيروزاليم بوست بتاريخ ٤ أغسطس ١٩٧٦ » أن التجارة بين البلدين تضاعفت ثلاث مرات تقريبا خلال السنوات الاربع السابقة اذ زادت من ١٣ مليون راند الى ٣٧ مليون راند ، وكانت رقائق الصلب نصف المشغول تمثل ٤٠ فى المائة من صادرات جنوب افريقيا الى اسرائيل . وفى مؤتمر صحفى عقد فى القدس ، كان فورستر قد أشار الى مشروع مشترك لتشغيل المنتجات نصف المصنوعة من جنوب افريقيا فى اسرائيل ثم تصديرها الى المجموعة الاقتصادية الاوربية للاستفادة من اتفاق التعريفه المفقود بين اسرائيل والمجموعة الاقتصادية الاوربية . وكان فورستر فى هذا يشير الى مشروع اسكور المشترك للصلب الذى تملك فيه مصانع اسكور التابعة للمستلثروت فى اسرائيل ٥١ ٪ من الاسهم وتمتلك فيه شركة ازكورا لجنوب افريقية للصلب ٤٩ ٪ . ويجرى شحن المواد نصف المشغولة الى اسرائيل

من مصانع ازكور عند خليج سالدانها لاتمام تشغيلها واعادة تصديرها
« جيروزاليم بوست بتاريخ ٤ أغسطس ١٩٧٦ » . كما جرى بحث اقامة
مصنع للاختزال المباشر في اسرائيل تضطلع به اسكور .

وفي شهر يوليو ١٩٧٦ قام بونا وزير المناجم في جنوب افريقيا
بزيارة اسرائيل للتفاوض بشأن بيع الفحم لمحطة توليد الكهرباء الجديدة
التي ستقام بالقرب من هاديرا ، والتي ستعمل اما بالفحم أو البترول
« هآرتز بتاريخ ٣ أغسطس ١٩٧٦ » . ويتم توفير نقل هذه المواد
وغيرها من الواردات في اسرائيل عن طريق انشاء خط سكة حديد ايلات
- بئر سبع ، الذي تموله جنوب افريقيا وتقوم مصانع ازكور بتوريدها
قضبان الصلب اللازمة له .

وفي ندوة عقدتها في جوهانسبرج منظمة التجارة الخارجية لجنوب
افريقيا عن الميثاق الاسرائيلي - الجنوب افريقي « جيروزاليم بوست
بتاريخ ٤ أغسطس ١٩٧٦ » ، اورد الدكتور . ف . مولر رئيس شركة
ازكور قائمة بالمشروعات التي « يمكن أن تلعب جنوب افريقيا دورا فيها
في اسرائيل » . بالإضافة الى المشروعات السابق ذكرها ، اشار الدكتور
مولر ايضا الى شق قناة لربط البحر المتوسط بالبحر الميت واقامة محطة
قوى مائية عليها ، وتصنيع منتجات البحر الميت الكيمايائية وغير ذلك
من المشروعات . وتطهت صحيفة «زوهادير» في عددها بتاريخ ١٨ أغسطس
١٩٧٦ ، عن الزيارة الوشيكة التي سيقوم بها لاسرائيل وفد على مستوى
عال من ممثلي صناعات الاليكترونيات والبلاستيك والصناعات الكيمايائية
والعندية في جنوب افريقيا .

وتمتنع التقارير الصحفية عن تجارة جنوب افريقيا مع اسرائيل عن
اعطاء أرقام عن تصدير الماس الخام الى اسرائيل . ومن المعروف أن صناعة
قطع وصقل الماس في اسرائيل من بين أكبر الصناعات المماثلة لها في
العالم . وقد قدر موسى سنيترز رئيس بورصة الماس الاسرائيلية أن
صادرات اسرائيل من الماس ستصل الى ٧٠٠ مليون دولار في عام ١٩٧٦
« هآرتز بتاريخ ١٩ يوليو ١٩٧٦ » وأن هذا الرقم سيزيد الى ألف مليون
دولار خلال ثلاثة أعوام منها ٢٥٠ مليون دولار تمثل القيمة المضافة نتيجة
للتشغيل في اسرائيل . والآن وقد توقف مصدر بعض الماس الخام في
أنجولا « هآرتز بتاريخ ٥ أغسطس ١٩٧٦ » فإن الموردين الآخرين المتمثلين
في « لندن سنديكات » التي يسيطر عليها أوبنهايمر ، يحدون بعناية
ححصص امداد الماس الخام لمراكز تشغيل الماس العالمية و « غير ذلك من
المصادر » . ولاشك أن التوسع الهائل في صناعة الماس الاسرائيلية انما
هو تدبير خاص لاسرائيل في إطار العزم الشامل للعلاقة بين جنوب افريقيا
واسرائيل .

العلاقة العسكرية :

مما لاشك فيه أن تماثل الاهداف والمصالح قد أدى الى دعم التعاون العسكري بين البلدين . فقد أكد اسحق اونا سفير اسرائيل لدى جنوب افريقيا أن جنوب افريقيا تنظر الى اسرائيل على أنها « قلعة الخط الاول ضد التوسع السوفييتي » . وقد قام وفد عسكري من جنوب افريقيا بزيارة اسرائيل في عام ١٩٦٧ بعد حرب يونيو لدراسة الاستراتيجية العسكرية التي استخدمت في هذه الحرب ، بهدف تدريسها في الكليات العسكرية في جنوب افريقيا « جيش أفيروز ، عدد نوفمبر - ديسمبر ١٩٧٥ » . وذكرت صحيفة الجارديان البريطانية « كما نقلت عنها صحيفة يديعوت احرونوت بتاريخ ٩ يوليو ١٩٧٥ » أن عددا من كبار ضباط الجيش الاسرائيلي يقومون بتدريب جيش جنوب افريقيا على اساليب مكافحة التمرد ، وأن الجنرال مائير أميت ، الذي كان يزور جنوب افريقيا في ذلك الوقت « في مهمة خاصة بمشروع ازكور » قد أكد التعاون العسكري بين الدولتين . وأثناء عام ١٩٦٧ أمضى الجنرال ويستز عضو هيئة الأركان في جنوب افريقيا بضعة اشهر في الجليل باسرائيل « حيث نزل في مستعمرة هانسومر هاتزير » كضيف على الجيش . ومما يذكر أن الجليل هي المنطقة التي اتخذت فيها اجراءات عالية الكفاءة للتعامل مع « المتسللين » من لبنان وسوريا .

وذكرت هيئة الاذاعة البريطانية « في اذاعة نقلتها صحيفة دافار بتاريخ ٦ أغسطس ١٩٧٦ » أن خمسين شخصا من اسطول جنوب افريقيا يتدربون بالقرب من حيفا على قيادة زوارق الحراسة حاملة الصواريخ من طراز رشيف التي صنعت في احواض بناء السفن الاسرائيلية لحساب جنوب افريقيا . وذكرت مجلة نيوزويك « عددها الصادر بتاريخ ١٥ أغسطس ١٩٧٦ » أن جنوب افريقيا ستحصل على ست من هذه الزوارق .

ويدعو ان القوة الدافعة في علاقات جنوب افريقيا باسرائيل هي الحصول على المتاد العسكري . فبنديقة أوزي الاسرائيلية تستخدم منذ وقت طويل في جنوب افريقيا . وفي شهر مايو ١٩٧١ اتهم ادوين أوجيو ، رئيس لجنة الامم المتحدة لمناهضة الابارتهايد ، الحكومة الاسرائيلية ببيع الاسلحة لجنوب افريقيا وانتهاك الحظر الذي تفرضه الامم المتحدة على تزويد جنوب افريقيا بالسلاح « جيش أفيروز ، عدد نوفمبر - ديسمبر ١٩٧٥ » . وذكرت صحيفة ديلي تلجراف « بتاريخ ٨ سبتمبر ١٩٧٤ » أن اسرائيل في طريقها الى تقديم صواريخ بحر - بحر من طراز جابرييل لاسطول جنوب افريقيا ، وأن هذه الصواريخ هي أول صواريخ بحرية تحصل عليها جنوب افريقيا ، ويقال ان بيع هذه الصواريخ كان له وقع « الصاعقة » على بريطانيا ودول أخرى رفضت أن تبيع جنوب

أفريقيا الصواريخ التي كانت في أمس الحاجة إليها .

وتنقل مجلة تايم « بتاريخ ٢٦ أبريل ١٩٧٦ » عن عدد من زعماء إسرائيل وصفهم بزيارة فورستر بصارات طنانة واشترتهم إلى أن إسرائيل ستبيع طائرات كفير المقاتلة وزوارق ريشيف للحراسة . وغيرها من العتاد العسكري لجنوب أفريقيا . وذكرت مجلة نيوزويك « بتاريخ ٢٦ أبريل ١٩٧٦ » أن الأمر الذي عجل بزيارة فورستر لإسرائيل هو اهتمام جنوب أفريقيا بتمويل التوسع بعيد المدى لصناعة السلاح الإسرائيلية ومن ثم تمهيد الطريق أمام مبيعات السلاح الإسرائيلية لجنوب أفريقيا . وتضيف نيوزويك أن فورستر يريد أن تضاعف إسرائيل انتاجها من طائرات كفير الذي يبلغ أربع طائرات شهريا ، الأمر الذي قد يستلزم تعاوناً من جانب الولايات المتحدة التي تصرح لشركة جنرال إلكتريك ببيع المحركات النفثة اللازمة للطائرة المقاتلة . ويبدو أن الولايات المتحدة لن تضع أية عقبات في طريق بيع الطائرة المقاتلة الإسرائيلية لجنوب أفريقيا ، ذلك أنها لكي تحافظ على صورتها في أفريقيا تفضل أن يصل العتاد العسكري إلى جنوب أفريقيا عن طريق إسرائيل ودول أخرى . ونشرت صحيفة واشنطن تون بوست « بتاريخ ٣١ أبريل ١٩٧٦ » أرقاماً عن الزيادة السريعة لاستثمارات جنوب أفريقيا في الصناعة الحربية الإسرائيلية . ففي عام ١٩٧٦ كان مقرراً أن تصل هذه الاستثمارات إلى ٢٠ مليون راند ثم إلى ٣٢ مليون راند عام ١٩٧٧ مقابل ١١ مليون راند عام ١٩٧٥ . وخلال الفترة التي أمضاها فورستر في إسرائيل قام بزيارة مصانع الطائرات الإسرائيلية واحسدى القواعد الجوية ، وكانت هذه بمثابة مؤشر إلى أين يكمن اهتمامه .

وقد لخصت صحيفة واشنطن تون بوست « بتاريخ ٣١ أبريل ١٩٧٦ » هذا الموقف فوصفت معونة الولايات المتحدة لإسرائيل على أنها وسيلة لتقديم المعونة إلى جنوب أفريقيا المفروض عليها حظر رسمي . وتصف الصحيفة العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل وجنوب أفريقيا بأنها مثلث شيطاني موجه ضد حركة التحرر الوطني في أفريقيا وضد كفاح البلاد العربية لازالة اثار العدوان الاسرائيلي .

العلاقة النووية :

إن أقل الجوانب اعلنا عنها في علاقة جنوب أفريقيا بإسرائيل وإن يكن أكثرها شؤماً وخطراً هي العلاقة النووية .

ففي الوقت الذي كان فيه فورستر يزور إسرائيل الملح الزعماء الاسرائيليون إلى أنه مقابل العتاد العسكري سوف تلقى إسرائيل من

جنوب أفريقيا موادا استراتيجية مثل الفحم والكروم والبلاطين والتيتانيوم واليورانيوم « مجلة تايم بتاريخ ٢٦ ابريل ١٩٧٦ » . فجنوب افريقيا في الوقت الراهن هي ثاني أكبر منتج لليورانيوم خارج الدول الاشتراكية وتمتلك نحو ٢٥ ٪ من احتياطياته المعروفة .

وفي ابريل ١٩٧٥ أعلن فورستر اكمال المرحلة الاولى من مشروع رائد لاثراء اليورانيوم باستخدام التكنولوجيا التي قلمتها شركة ستيج بجمهورية ألمانيا الاتحادية « على النحو الذي أوردت تفصيله مجلة شابا عدد نوفمبر - ديسمبر ١٩٧٥ » . وفي يونيو ١٩٧٥ بدأ العمل في بلنذايا في مشروع لانتاج هكسافلوريد اليورانيوم ، وهو « مادة النفذية » الفسفازية لمشروع الاثراء . وفي ابريل ١٩٧٥ ، كشف رو مدير شركة اثراء اليورانيوم عن انشاء مصنع لاثراء اليورانيوم يتكلف ٩١٠ مليون راند ويعمل دوليا لانتاج خمسة آلاف طن من اليورانيوم الفنى سنويا في عام ١٩٨٦ ، مع القدرة على زيادة هذه الكمية الى عشرة الاف طن « مجلة شابا ، الربع الاول لعام ١٩٧٦ » . ومن المتوقع أن يبدأ هذا المصنع العمل في عام ١٩٨٤ . ونظرا لتوقع وجود هوة في الانتاج العالمى لليورانيوم تقدر بستة الاف طن سنويا في عام ١٩٨٥ ، فسوف تكون جنوب أفريقيا مضطرا عالميا أساسيا ومن ثم سوف تورط عديدا من البلاد في اقتصاد الأبارتهايد .

ونلاحظ هنا أن اليورانيوم الطبيعى يحتوى على سبعة من عشرة « ٧ ر » فى المائة من النظير الخفيف يورانيوم ٢٣٥ . ولتشغيل المفاعلات النووية ينبغى اثراء اليورانيوم حتى يحتوى على نحو ٣ ٪ من اليورانيوم ٢٣٥ . ومن حيث المبدأ فإن الجهاز الذى يستطيع اثراء اليورانيوم الى ٣ ٪ يمكنه أن يثريه حتى ٩٠ ٪ وذلك بامادة التدوير وهذا هو التركيز اللازم لصنع القنابل الذرية . وحكومة جنوب أفريقيا تضع نصب عينها تماما هذا الاحتمال .

فى ١٢ يوليو ١٩٧٤ ، تفاخر لو البرتس ، نائب رئيس هيئة الطاقة الذرية ، بأن جنوب افريقيا تستطيع أن تنتج القنبلة الذرية ، وفى حديث أدلى به فورستر لمجلة نيوزويك « بتاريخ ١٧ مايو ١٩٧٦ » أبرز أن جنوب افريقيا لم توقع معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وأن « دفاعاتها » تتضمن مقدرة نووية .

وليس اثراء اليورانيوم الى درجة التركيز اللازم لصنع السلاح هو الاختيار النووى الوحيد . ففى شهر فبراير ١٩٧٤ أعلن الدكتور سترازكار رئيس لجنة الكهرباء والامداد لجنوب افريقيا أن مشروعا لانتاج الكهرباء

يتكون من مغاطلين نوويين بطاقة اجمالية تقدر بنحو الفى ميجاجوات سوف
يقام فى كوبريج بالقرب من مدينة الكاب ويبدا العمل فى ١٩٨٢ . وفى
نهاية مايو ١٩٧٦ وقع عقد قيمته ألف مليون دولار مع كونسورتيوم «مجموعة
شركات» فرنسى لاقامة المشروع « صحيفة نيويورك تايمز العدد ٢٤ لسنة
١٩٧٦ » . ومن الامور ذات الدلالة هنا أن الحكومة الفرنسية بدورها لم
توقع معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية . ويقدر أن كمية اليورانيوم
التي ستستخلص من هذه المشروعات ستكون كافية لصنع مائة قنبلة ذرية
وهنا ستكون التكنولوجيا أبسط وأرخص كثيرا من تلك التى تقوم على
اساس اثناء اليورانيوم . وفى هذه المرحلة تظهر اسرائيل فى الصورة .

ومع ضمان امدادات اليورانيوم الغنى لاسرائيل - التى رفضت مثل
جنوب افريقيا أن توقع معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية - فقد
طلبت مغاطلين من الولايات المتحدة تبلغ طاقتها ١٩٧٠ ميجاجوات . وسيجرى
تشغيل اليورانيوم المستخدم والغنى بالبلوتونيوم خارج اسرائيل تحت
اشراف صارم من الولايات المتحدة لكن اسرائيل رفضت بحزم أن يمتد
الاشراف الى المفاعل الذرى فى ديمونة « دافار » ٦ أغسطس ١٩٧٦ « حيث
يعتقد أن قدرة اسرائيل النووية قد تطورت . وكثيرا ما تفاخر الجنرال دايان
بالاختيار النووى المتاح لاسرائيل كما تحدث الرئيس كاتزير صراحة عن
قدرة اسرائيل النووية . بل ان مجلة ويرتشنيك « العدد السادس » يونيو
١٩٧٦ « وهى المجلة الناطقة بلسان صناع الاسلحة فى جمهورية المانيا
الاتحادية كانت أكثر تحديدا فذكرت أن اسرائيل تمتلك ١٣ قنبلة ذرية .

لقد تضمن الميثاق الذى أبرم بين جنوب افريقيا واسرائيل انشاء
زيارة فورستر لاسرائيل نصا بالتعاون العلمى والغنى ومن الواضح ان
هذا النص يتضمن التعاون النووى « انظر كلمة ماثير فلتر فى الكنيست
الاسرائيلى بتاريخ ١٥ يونيو ١٩٧٦ التى ندد فيها بالميثاق مع جنسوب
افريقيا ونوايا التعاون النووى « صحيفة ذو هاندريك بتاريخ ١٦ يونيو
١٩٧٦ » . ان التحالف النووى المقترح لنظامى حكم مفسدين لتهديد
حركات التحرر الوطنى فى افريقيا والشرق الاوسط ، هذا التحالف
الذى يسمى للإبقاء على نظام حكم الابرتهيد فى جنوب افريقيا وسياسة
التوسع القائمة على الاحتلال العسكرى فى الشرق الاوسط بمساعدة
الابتزاز النووى ينبغى ان يدان وان يحبط باى ثمن .

تعليق سياسي

آفاق جديدة أمام حركة التحرر الوطني الأفريقية

بقلم: امات دانسوكو

ان مناقشة المبادئ التي يبنى الشيوعيون عليها أعمالهم امر طبيعي تماما . والماركسية اللينينية ليست مجموعة متحجرة من القواعد . انها تقدم تعميمات نظرية للخبرة التاريخية والممارسة الحالية لصراع الطبقات على المستويين القومي والدولي على السواء . ولذلك فمن المنطقي بالنسبة لنا أن نتبادل الآراء حول قضية الاممية ، محتوئها ، ومكانتها واشكالها، في المرحلة الحالية من العملية الثورية العالمية . ونود أن نتقدم باسهامنا المتواضع في هذه المناقشة بتناول جانب واحد من المشكلة بالتفصيل .

من المسلم به بشكل عام أن حقيقتنا ، حقبة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية على نطاق العالم ، تولد تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية ضخمة وعميقة في حياة البلدان مفردة وفي العلاقات الدولية وتطرح كافة أنواع المشاكل الجديدة . وابتغيات نسي بسب في عالم اليوم هي في الاساس نتيجة للنضال المشترك المعادي للامبريالية الذي تخوضه القوى العظمى الثلاث في عصرنا : النظام الاشتراكي العالمي ، وحركة الطبقة العاملة العالمية ، وحركة التحرر الوطني . ورغم أن الامبريالية قد يكون لها احتياطات كبيرة ، فإن نعم العميق ، سورب ، اسديب ، سرهما من المبادرة التاريخية . ولكننا لا نذكر هذه السمة السائدة في العالم المعاصر لمجرد الاشارة الى حقيقة مقبولة بشكل عام .

ان حل القضايا الخطيرة التي تواجه الانسانية يرتبط ارتباطا مباشرا ومحددا بنشاط القوى الثورية التحويلى وبالهزائم التي تلحقها بالامبريالية العالمية ، ذلك المصدر الدائم للحرب والسيطرة والاستغلال . فئات الملايين من الناس في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية تعاني اليوم من الجوع والفقر وآفات أخرى . والمستول عن هذا الوضع هو النظام الرأسمالى العالمى ووليده - الامبرياليه . وحل امصايه التى تربدى أهمية حيوية مثل انقاذ اقتصاد البلدان المتحررة من الاستعمار وإعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية والعلاقات الدولية الأخرى على أساس مبادئ العدالة ، أمر يعتمد الى حد كبير على المزيد من التحول في ميزان القوى العالمى نحو السلم والديمقراطية الاشتراكية ، وعلى الكبح المتواصل للقوانين الضارية للرأسمالية .

وهذا في رأينا هو السبب في أن المبادرة التاريخية التي حققها المناضلون من أجل التقدم والاشتراكية في المعركة ضد الامبريالية ، وروحهم الهجومية ، لا يمكن الحفاظ عليهما وتطويرهما الا بالامتداد الى المزيد من تعزيز الصفوف المعادية للامبريالية ومواصلة تطبيق مبادئ التضامن الاممى التى وفرت الاساس لجميع الانتصارات الثورية في العصر الحديث .

وبالطبع فان تركيب القوى الاجتماعية والسياسية المناضلة ضد الامبريالية والرأسمالية قد اتسع كثيرا في الظروف الحالية . ولا ريب في أن الاشكال التنظيمية والاشكال الأخرى لهذا النضال على المستويين الوطنى والعالمى بدأت تصبح أكثر تنوعا . ومن الخطأ تجاهل القضايا التي تنشأ عن ذلك ، كما يمكن أن نقفل من دور أى من الفصائل الجديدة المشتركة في الحركة المعادية للامبريالية والرأسمالية . بيد أنه لا يمكن لاي من هذه الامور أن يقودنا الى الاستنتاج الذى يستخلص أحيانا حول « قصور » أو « قيود » الاممية البروليتارية بوصفها الاساس لسياسة التضامن التي تنتهجها الحركة الشيوعية وحركة الطبقة العاملة العالمية . ويؤكد وجهة نظرنا هذه على وجه التحديد الموقف الذى تتخذه ازاء هذه القضية القوى التقدمية في قارتنا الافريقية ، رغم اختلاف آرائها وطابعها في جوانب أخرى .

ويجب الإشارة الى أن تمسك الشيوعيين بمبدأ الاممية البروليتارية لا يعنى بأية حال العزلة أو العجز عن تقدير مساهمة القوى الأخرى التي تهدف الى تحويل المجتمع كليا أو جزئيا . وعلى العكس من ذلك فإن سياسة الشيوعيين كانت على الدوام تهدف الى تحقيق أقصى درجة من الوحدة بين جميع المناضلين ضد الامبريالية ومن أجل تحويل اجتماعي تقدمي . والشيوعيون لا يعتبرون الخلافات الايديولوجية عقبة أمام العمل المشترك . وعلى الرغم من أنهم يؤكدون على الأساس الاممي البروليتاري لسياساتهم التضامنية ، فإنهم لم يحاولوا أبدا أن يفرضوا هذا المفهوم على الحلفاء الذين لا يستطيعون أن يقبلوه حتى الآن أو ربما حتى يرفضونه كليا . ومن الناحية الأخرى ، فإن مثل هذا التصور في الإدراك أو الرقض لا يقع في إطار مقبول للحلفاء غير البروليتاريين في مرحلة التطور المعينة . وهذا هو الخط الذي تبناه الشيوعيون بشكل مثابر في القارة الأفريقية ، حيث أن الفصيلة الرئيسية في العملية التقدمية التي تعيد تكييف المجتمع في العديد من البلدان هي ، كما نعلم ، قطاع اجتماعي من أصل غير بروليتاري ، يتألف من الديمقراطيين الثوريين .

وفيما يتعلق بالاختلاف ذات الطابع الانعزالي التي حدثت في رسم سياسة أحزاب شيوعية معينة ، فإنها لم تكن بأية حال نتيجة للالتزام بالاممية البروليتارية . وعندما يسمح المرء أن هذا الالتزام يعادل رفض أخذ التحولات التي جرت في العالم بعين الاعتبار ويهدد بوضع الشيوعيين في موضع « العزلة » ، وأنه يقلل الباب أمام الممارسة الثورية المثمرة ، فإن المرء يحس بأنه لا بد أن يستخلص أن الخطأ في مثل هذه التأكيدات يكمن في طريقة عرض القضية .

وإذا كانت مثل هذه المزاعم صحيحة فإنه يكون من الصعب بالتأكيد فهم الانتصارات الهامة للغاية ، التي حققتها الحركة الثورية العالمية في السنوات الأخيرة . ونعني بالدرجة الأولى الانتصار التاريخي لشعب فيتنام ، الذي حقق تحت قيادة حزبه الشيوعي الذي استند في نشاطه كله الى الاممية البروليتارية . وقد كتب كيسون فومفيهان ، السكرتير العام لحزب الشعب الثوري اللاوسي ، في هذه المجلة عن الأهمية الحاسمة لهذا الانتصار بالنسبة لانتصار الشعب اللاوسي . وفيما يتعلق بقارتنا فإن تحرير المستعمرات البرتغالية الذي تحقق تحت قيادة القوى والمنظمات الديمقراطية الثورية ، كان مظهرا رائعا لحيوية التضامن الاممي البروليتاري .

واللاحظ أن هذه القوى والمنظمات لا تظهر أي يادرة مهما كانت لائقاء الشك على مبدأ الاممية البروليتارية . ولا يعزى هذا الامر بأية حال الى الرغبة في « الحفاظ على التقاليد » بأي ثمن بغض النظر عن الواقع . فادراك الصلة العضوية بين نضال التحرر في بلد معين والنضال على النطاق العالمي ضد الامبريالية اقنع هذه القوى بحيوية وضرورة هذا المبدأ . كما أكد على هذه الحقيقة الرئيس الموزمبيقي سامورا ماشيل خلال المؤتمر الأخير لجبهة تحرير

موزمبيق حين قال « ان حزبنا أسمى . فقد أدركنا أهمية الاممية البروليتارية في السنوات الطويلة للمعركة من أجل التحرر الوطني » .

وفي أفريقيا الاستوائية فإن جميع البلدان التي اختارت منحى اشتراكيا واقفيا تعثرت بالاممية البروليتارية بوصفها عاملا يحتل أهمية استثنائية بالنسبة لحركة التحرر الوطني سواء في المرحلة الماضية أو الحالية . وما يزيد من أهمية هذه الحقيقة هو أن القوى والمنظمات الموجودة في السلطة في هذه البلدان التي ظهرت خلال السنوات العشرين الماضية ، بالتأكيد لم تبني جميع المبادئ النظرية للحركة الشيوعية مهما كان تأثير الشيوعيين . ولا يوجد حاجز يمنع بين أهداف الخلط بين المفهومين . ولذا فمن الطبيعي للغاية أن الحزب الديمقراطي الغيني ، والحركة الشعبية لتحرير أنجولا ، وحزب العمل الكونغولي ، وجهة تحرير موزمبيق ، والثوريين في الصومال وأثيوبيا وبينين يرون أن الحركة التي يوجهونها ضد الامبريالية والراسمالية على الصعيدين الوطني والعالمي يجب ربطها بشكل وثيق بالاممية البروليتارية .

وليس ثمة ما هو « غابر » أو متطلع الى الماضي في هذا الموقف . فهو ينبع من التصميم على حل التناقض الاساسي بين شعوبهم والامبريالية بطريقة ثورية بالاستفادة الكاملة من الامكانيات التي يتيحها لحركة التحرر الوطني وجود المعسكر الاشتراكي الجبار والبروليتاريا العالمية وطميعتها المتمثلة في الاحزاب الماركسية اللينينية . ويجب الاشارة بشكل خاص الى أن التطور الايديولوجي للاحزاب والمنظمات الديمقراطية الثورية نحو الماركسية اللينينية (وبعضها يعترف بها الآن فعلا بوصفها ايديولوجية) لا يقلل من سماتها الاصلية التي تمثل في الواقع أمرا لا يفكر أحد في الحركة الشيوعية في أن « يلومها » عليها . وعلى العكس من ذلك فإن الاصاله ، أو هذا الطابع الوطني ، جرى بالتأكيد عليه في الوثائق الرسمية للحركة الشيوعية العالمية . وجهود الاحزاب والمنظمات الديمقراطية الثورية لاجراء تحولات معادية للامبريالية تحظى بتأييد فعال من بلدان الاسرة الاشتراكية ومن الشيوعيين في العالم كله .

وكما نعلم فإن البلدان ذات المنحى الاشتراكي لا تستطيع لعدد من الاسباب أن تتخلى عن صلاتها الاقتصادية الوثيقة وصلاتها الاخرى مع البلدان الغربية المختلفة وبالتالي مع العالم الرأسمالي بأسره الذي يمارس على هذا النحو - وسيظل يمارس لبعض الوقت - تأثيرا ملحوظا على مختلف جوانب حياتها الاقتصادية والاجتماعية . ولكن هذا الأمر لا يمكن الا أن يزيد من الأهمية التي يترتّبها بالنسبة لهذه البلدان عامل التضامن والتأييد من القوى التقدمية في العالم ، ولا سيما من الاشتراكية العالمية ، التضامن والتأييد المستنديين الى الاممية البروليتارية

ان المجلة الاسبوعية ايثومبا ، المجلة المركزية لحزب العمل الكونغولي ،

تصوغ موقف هذه البلدان بوضوح اذ تقول ، ان الاممية البروليتارية هو أفضل مصطلح للتعبير عن صلات التضامن الرائعة (بين الشعوب المضطهدة في العالم والبلدان الاشتراكية - أحمد دانسوكو) • والامبراليون وأتباعهم دفنوا الاممية البروليتارية مرات عديدة في دعايتهم الماكرة • ولكن ماذا كانت النتيجة ؟ ان التضامن البروليتارى تجلى مرارا فى الآونة الاخيرة فى العديد من أجزاء العالم • اذ أن أنجولا - جارتنا اللصيقة - خرجت ظافرة من وضعها الصعب بفضل التطبيق العملى للاممية البروليتارية ، وذلك رغم أنها محاصرة بقوى عدوانية رجعية • وليس صدفة أن ممثلى البلدان والمنظمات ذات المنحى الاشتراكى فى أفريقيا الاستوائية ، الذين تحدثوا فى مؤتمرات الاحزاب الشيوعية والاجتماعات المختلفة المعادية للامبريالية هتفوا بالاجماع وبوضوح « تحيا الاممية البروليتارية » •

وفى كوناكرى فى ١٥ مارس ، وصف فيدل كاسترو الاحداث فى أنجولا لعشرات الالاف من الفيين الذين اجتمعوا هناك بحضور اجوستينونيتو ولويس كابريال وسيكوتورى ، قادة أنجولا وغينيا بيساو وجمهورية غينيا ، فقال ان أنجولا يحق لها تماما « أن تتجه الى الشعوب الثورية فى طلب المساعدة ، وذلك لان الامبريالية قوية ولا يمكن لبلد صغير مثل كوبا وأنجولا أن يصد العدوان الامبريالى وحده وبنون مساعدة • والمسكر الثورى موجود ، والحركة الثورية موجودة ، والاممية البروليتارية موجودة • واذا كانت الامبريالية تريد أن تعرف ما هى الاممية البروليتارية فان أنجولا خير مثال لها » •

واعلن الرئيس نيتو فى خطابه فى بينارديل ديو معبرا عن شكره للشعب الكوبى وحزبه الشيوعى على المساعدة الاخوية التى قدمت لتضال الشعب الانجولى « اننا نودان نؤكد هنا من جديد على اخلاصنا لمبدأ الاممية البروليتارية الذى جعل من الممكن تحويل صلات الدم والتاريخ المشترك الى قوة لا تقهر ، تحقق الحرية والاستقلال والسعادة لشعبونا » •

وهذا الموقف المبدئى لا يعنى بآية حال أى تعصب انعزالى أعمى أو عزلة نظرية من جانب الدول ذات التوجه الاشتراكى فى أفريقيا الاستوائية فى نظرتها للقضايا القارية والعالمية الرئيسية • فهى تنتمى الى منظمة الوحدة الافريقية حيث تتمسك بنهج معاد للامبريالية • وهذه الدول التى تحضرها التطلعات العميقة للجماهير الافريقية ، استطاعت أن تحبط جميع المحاولات:

لدفع منظمة الوحدة الافريقية الى هذا الشكل أو ذاك من أشكال السياسة الموالية للامبريالية . وبالطبع فان منظمة الوحدة الافريقية تضم خليطا من القوى السياسية . اذ أن بعض البلدان المنتمية للمنظمة معرضة بشكل واضح للتأثير الامبريالي . وقد أظهرت الاحداث في أنجولا واقع النناقضات الداخليه في أفريقيا . ولكنها أظهرت في الوقت نفسه الامكانيات العظيمة التي تتمتع بها البلدان التقدمية ، سواء في القارة الافريقية أو في المجال الدولي ، لاجباط المؤامرات الامبريالية وتأمين الاستقلال الوطني والتقدم على الطريق الى الاشتراكية .

ويمكن أن يقال الشيء نفسه عن حركة عدم الانحياز . اذ تشترك فيها بلدان اشتراكية مثل كوبا وفيتنسم دون أن ترى أى تناقض بين التزامها بالاممية البروليتارية وجهودها المشتركة مع الاعضاء الاخرين لاجتاد حلول للقضايا الدولية . وليس كمة تناقض كهذا . ومن الامور المميّزة أنه حتى أنظمة الحكم ذات التفكير المحافظ في العالم افرو آسيوى لا تحاول إثارة مسألة « عدم التوافق » بين السياسة الاممية البروليتارية وحركة عدم الانحياز .

وتؤكد الحقائق أن الاممية البروليتارية لا تتجاهل خصائص عصرنا ، كما أن واقع النضال الثوري المعاصر لم يستبعد الاممية البروليتارية . بل على العكس من ذلك فانها ما تزال حيوية الى أقصى درجة ، وتفتح الطريق الى سياسة تحالفات مرنة يمكن أن تتفاوت من حيث طابعها وعمقها .

أما فيما يتعلق بالنضال من أجل الاشتراكية فتجدر الإشارة الى احدى الموضوعات الأساسية للماركسية ، التي أكد عليها لينين : لم تتحول الاحلام الاشتراكية الى النضال الاشتراكي للملايين الا عندما ربطت اشتراكية ماركس العلمية الحاجة الى التحول بنضال طبقة معينة . فالاشتراكية خارج الصراع الطبقي اما عبارة خوفاء أو حلم ساذج (المؤلفات الكاملة ، المجلد ٩ ، ص ٤٤٣) .

وتحالف حركة التحرر الوطني في أفريقيا الاستوائية مع الاسرة الاشتراكية بوصفها دعائمها وسندها الأساسي ، هو في الواقع أحد الاشكال لربط « الحاجة الى التحول » بنضال طبقة معينة . وتظهر الحياة بشكل مقنع أن النظام الاشتراكي العالمي ، وهو المكسب والانجاز الرئيسى للطبقة العاملة ، ينير الطريق الرئيسى لتطور البشرية في الحاضر والمستقبل ، ويمثل حصنا منيعا لنضال الشعوب من أجل التحرر الوطني والاجتماعي .

شيلي

التطور السلمى للثورة

يقام : جورج إنزونزا

العملية الثورية في شيلي هي أول تجربة تطول في التطور السلمى للثورة . وتنظر الحركة الشيوعية الدولية اليها باعتبارها حدثا يمكن أن يسهم تحليله بدرجة كبيرة في اتقان الاستراتيجية والتكتيكات الثورية . ودراسة الصراع الطبقي في هذه الفترة تفضى الى نتائج تفنى نظرية تطور الثورة بالوسائل السلمية ، وتوضح بدقة كم هي محدودة هذه الوسائل ، وكم هي وثيقة الصلة بالفرضية الماركسية اللينينية حول القدرة على استخدام كافة أشكال النضال .

وبالنسبة لنا نحن الشيوعيين الشيليين ، فان تقييمنا دقيقا للعملية في مجموعها مع تحليل انتصاراتها وهزائمها يعتبر أمرا جوهريا لنجاح جهودنا الآن وفي المستقبل على السواء . وما يزال هذا الواجب ، الذى جلب اليه الانتباه بعد الانقلاب مباشرة ، واجبا مهما كما كان على الدوام .

وتؤكد خبرتنا أن طرق الثورة - السلمية وغير السلمية - لا يمكن ولا ينبغي أن تعتبر قاصرة على هذا الطريق أو ذاك فحسب . واعتبارهما كقطبين متناقضين أمر خطر على العملية الثورية بأسرها .

وعندما كان ماركس يتحدث إلى العمال الثوريين ، حذر الرجعيين « .. اننا سوف نتصرف ضدكم بطريقة سلمية حيث يكون في إمكاننا أن نفعل ذلك ، وبقوة السلاح عندما يصبح ذلك ضروريا » . وهذا التعريف للتكتيكات لم يفقد أي قدر من مغزاه اليوم . وأحد الأمثلة الساطعة على مثل هذه النظرة إلى تطور العملية الثورية ، عندما تعالج الطرق المختلفة إلى السلطة وتدعيمها في وحدتها الجدلية ، هو مفهوم لينين ، الذي وضع موضع التطبيق عام ١٩١٧ . ففى إبريل من هذا العام أشار إلى إمكانية التطور السلمي للثورة ، وبعد أحداث يوليو تحدث عن ضرورة الإعداد لهبة مسلحة ، وفى سبتمبر اعتبر التطور السلمي ممكنا مرة أخرى ودعا إلى بذل الجهود من أجل تحقيق هذه الإمكانية ، وأخيرا ، بعد ذلك بقليل خلص إلى ضرورة قيام هبة مسلحة ، مما أدى في الحقيقة إلى انتصار أكتوبر .

واهتمام حزبنا بمشكلة التطور السلمي للثورة يرجع إلى عهد بعيد . ففي الستينات قمنا بدراسة عميقة لهذه المشاكل ، مستفيدين من الاستنتاجات التي استخلصت من الخبرة السابقة لصياغة وتطبيق الفرضيات الماركسية حول الانتقال السلمي إلى الاشتراكية بشكل . خلق . واكتملت فكرتنا بالتدرج حول كيفية اجتياز هذا الطريق بالفعل في شيلي ، على أساس القوانين العامة للثورة والخصائص القومية للبلاد . واقترح الشيوعيون أن تصبح الطبقة العاملة مركزا لحشد للأغلبية ، لكافة القوى المعادية للامبريالية والمعادية للوليجاركية ، حتى يمكن تشكيل حكومة قادرة على تنفيذ التحولات الثورية التي تتطلبها الازمة المتصاعدة للمجتمع الشيلي . وكان الهدف هو تنفيذ ثورة معادية للامبريالية ، معادية للاحتكار وزراعية هدفها البعيد المدى هو الانتقال نحو الاشتراكية . واذا حددنا مرحلتين استراتيجيتين للثورة فقد رسمنا خطتنا لوضعها موضع التنفيذ كعملية ثورية واحدة متصلة . واستندت تلك الإمكانية على الصلة المتبادلة الموضوعية بين أهداف المرحلتين ، وكذلك على الدور القيادي الذي يمكن للطبقة العاملة بل وينبغي عليها أن تقوم به في تحالف عريض مع القوى صاحبة المصلحة في التغيير . وأبرز حزبنا أن الازمة الثورية وشبكة الحدوث وأشار في نفس الوقت إلى ترابط العوامل الموضوعية والذاتية ، القومية والاممية ، التي قد تسمح لشعب شيلي بالاستيلاء على السلطة دون استخدام القوة المسلحة كالوسيلة الرئيسية للنضال . وأعطى ذلك دافعا قويا لتطور الحركة الجماهيرية ، ونطاقا أعظم لحشد أغلبية السكان حول الطبقة العاملة .

وكان على الحزب أن يوضح خطه . لقد كان عليه أن يدافع عنها ضد هجمات عديدة ويتغلب على سوء الفهم . وتمت البرهنة على الطابع الثوري

لهذا الطريق نظريا وفي التطبيق على السواء . ولتجنب أى سوء فهم أعطى تعريفا محددا لكلمة « سلمى » . فالتطور السلمى للعمليات لم يكن يعنى أن طريق حركة الشعب يجب أن ينطلق فحسب فى اطار الاشكال القانونية البورجوازية . كما انه لا يجب أن يرتبط بالضرورة ، ناهيك عن كلية ، بالفوز فى الانتخابات والطريق السلمى (وقد سمينا ذلك الطريق « غير المسلح ») لم يكن يعنى ، ولا يمكن أن يعنى التخلي الكامل عن استخدام القوة لازاحة الطبقات الرجعية من السلطة . فالثورة ، كما تحققنا ، تستلزم دائما القوة والقمع الاجتماعى ، رغم أنها قد لا تتخذ على الدوام أشكالا مسلحة .

وفى كافة وثائق حزبنا اشير الى أن اختيار الطريق لايتوقف فحسب بل القرار الدائى للثوريين . اذ ينبغى التنبؤ بالتغيرات فى الوضع والاعداد لها مقدما . وهذه الفكرة معبر عنها بوضوح فى برنامجنا لعام ١٩٦٩ . فبينما وضع التأكيد ، قبل ذلك ، على امكانية التطور السلمى للثورة ، « يعلن البرنامج الجديد » ، الان ، كما قال لويس كورفالان فى المؤتمر القومى الرابع عشر للحزب الشيوعى الشبيل ، « أن الثورة عملية معقدة تشمل كافة أشكال النضال التى يخوضها شعبنا ، وأن طرقها تتحدد وفقا للوضع التاريخى ، ولكنها ينبغى أن تركز بشكل ثابت على نشاط الجماهير » .

« وعلى هذا الاساس فان الحل الثورى ينبغى الا يرتبط مقدما بالضرورة باى من الطريقين بشكل محدد » .

وهذا التقييم لم يرتبط باى تغير فى التكتيكات التى تبنيها ، ولكنه كان نتيجة لدراستها بشكل أفضل .

وفى ضوء خبرتنا يمكننا أن نرى أنه لا بد من اجراء دراسة أعمق لمفهومى الطريقين « السلمى » و « المسلح » ، وأنه يجب أن يزال من حولهما أى غموض ، وأنه ينبغى ادراك أنهما لا ينتميان الى مجال الاستراتيجية وانما الى مجال التكتيكات ، التى تتغير تبعا للظروف . وينبغى تحليل الخط السياسى وفحصه من زاوية الصلة المتبادلة والوحدة الجدلية لمكوناته . وكما أشرت من قبل ، فان رأينا حول هذه النقطة المرتبطة بالجدل قد أصبح أكثر تحديدا . بيد أنه ما يزال هناك اتجاه لاضفاء طابع مطلق على الطريق السلمى . وقد أشرنا إليه أحيانا على أنه « القناة الطبيعية » ، وأخذ عديد من الناس الفرضية الصحيحة التى تقول بأنه قد يكون من الضرورى فى مرحلة معينة اتباع « خط واحد فحسب » ، على أنها تمنى أن الطريق الذى كنا نتبعه فى اللحظة المعينة يمكن أن يكون ذلك الخط الواحد .

لقد قال لينين ان الحزب الثورى يجب أن يكون قادرا على اعادة استخدام كافة أشكال النضال . وأكد ، مع ذلك ، على أن الرأى ينبغى الا يغلط بين

« الاعتراف الرئيسى ، من حيث المبدأ ، بكافة وسائل النضال ، وبكل الخطط والاساليب ، شرط أن تكون ملائمة ، وبين الحاجة فى لحظة سياسية معينة الى الاسترشاد بخطة يلتزم بها بدقة ٠٠٠ » (المؤلفات الكاملة ، المجلد الخامس ، ص ٣٩١) .

وعندما تكون فى خضم النضال ، فلن يكون من السهل دائما التوصل الى قرار عملي . فعليك أن تضع فى اعتبارك أشكال النضال التى يملها الوضع الموضوعى . لقد لاحظ لينين ذلك فى أيامه ، وبرز بجلاء خاص فى أحداث شيل .

واكد لينين « ان كل شكل من اشكال النضال يتطلب تكتيكا وجهازا يتفق معه . » وعندما تجعل الظروف الموضوعية من النضال البرلماني الشكل الرئيسى للنضال ، تصبح سمات الجهاز الخاص بالنضال البرلماني بالضرورة ملحوظة أكثر فى الحزب . (المؤلفات الكاملة ، المجلد ١١ ، ص ٣٥٤) . وتعاظم مثل هذه السمات أمر خطير بمعنى أنه يمكن أن يعرقل التغير الماهر للتكتيكات الذى يتطلبه تغير فى الوضع ، ويمكن لهذا الخطر أن يقلل فقط بعمل يقظ ومندروس من جانب القيادة والحزب بأسره . ولقد كنا يقظين ومدققين ولكن ذلك لم يكن كافيا .

ورغم بعض الاخطاء العارضة ، فقد ساعدت الفرضيات النظرية الاساسية ذات الطابع الاستراتيجى والتكتيكى جزئيا والتى وضعها الحزب ، على تعبئة الجماهير العريضة فى الكفاح من أجل الاهداف الثورية . ولقد خلقت الوسائل المسلحة فى الاساس الظروف التى انضجت الوضع الثورى المتطور . وأوضحت الممارسة ان الخط السياسى الذى حدد بشكل سليم الاعداء الرئيسيين واتجاه الضربة الرئيسية وأكد أساسا على تطوير النضال الجماهيرى ، وكان موجها الى الوضع السابق على الانتخابات ، كان من الممكن أن يؤدي الى النصر . وساعد اتباع هذا الخط ، من خلال المعارك الطبقة العنيدة فى جميع مجالات النشاط الاجتماعى ، تحالف الوحدة الشعبية على الفوز بمنصب رئيس الجمهورية . وأتاح انتصار ١٩٧٠ للحكومة الثورية الوصول الى السلطة (أو بالأحرى السلطة الجزئية) بمساعدة الآلية الانتخابية البورجوازية وقوانين الديمقراطية البورجوازية . وهكذا أصبحت نظرية لينين عن الثورة حقيقة .

فهل يعنى ذلك أن الانتكاسات التى أعقبت ذلك تبرهن على استحالة القيام

بثورة بالوسائل السلمية (كما يقول الآن أيديولوجيو البورجوازية الكبيرة والصغيرة) ؟ ان تحليلا علميا حقيقيا لا يبرر بالتأكيد هذا الاستنتاج . وفي نفس الوقت ، فعند تحليل هذا الوضع فاننا نرى الخطوات التي كان من الواجب اتخاذها ولكنها لم تتخذ أو لم تتخذ بشكل فعال وحازم بما فيه الكفاية لاستغلال الميزة التي كسبت بالفعل بالوسائل السلمية .

والاستنتاج العام التالي يمكن الخروج به كذلك . ان التطور السلمي للثورة هو عملية تكتمل فحسب عندما تحسم في النهاية مسألة السلطة ، وعندما تستبعد امكانية استعادة سلطة الطبقات القديمة ، وعندما تكون الديمقراطية الجديدة وقيادة المجتمع الجديدة قد اقيمت بشكل حاسم . ومن الممكن تحديد أطوار معينة في هذه العملية . ان كسب القوى الشعبية للسلطة (وفي البداية السلطة الجزئية فحسب) تكمل الطور الاول . ثم تأتي فترة حل مشاكل اليوم التالي - تأكيد المكاسب الثورية وتوطيد القوى ، عندما تصبح المسألة المطروحة في جدول الأعمال هي « من الذي سيفوز ؟ » والشروط العامة اللازمة للانتصار في كلا الطورين موجودة ، لكن الضغط على الحركة الثورية في كل منها يختلف . وقد تكون الرجعية عنيفة لدرجة انها تفرض الحاجة الى استخدام القوة المسلحة الثورية . وهذا يعني أن العملية الثورية في الطور الثاني يجب أن تتبع طريقا مختلفا عما أتبعته في الطور الاول . بيد أن ذلك لا يلغى ، من ناحية ، الخطوة الاولى ، الانتصار الاول ، ومن الناحية الأخرى ، فإن فرص الرجعية ، لاثارة حرب أهلية تنكص إذا ما قام الثوريون بعملهم على نحو أفضل .

وتشير خبرة شيل حتى عام ١٩٧٠ ولفترة معينة بعد ذلك الى أن التطور السلمي للعملية الثورية هو أكثر الطرق المقبولة ، اذا ما أتاحت الفرصة ، وحينما توجد هذه الفرصة فقط بالطبع . وفي وضع ثوري فحسب فإن غياب الظروف للتطور السلمي بالوسائل السلمية في الظروف الحالية تربط ارتباطا وثيقا بالتغيرات الجوهرية التي طرأت في العالم منذ انتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى . ونمو هيبة البلدان الاشتراكية يجعل هذه الامكانيات أكثر وأكثر واقعية . ويصبح أكثر ضلوعا على الامبريالية أن تصدر الثورة المضادة ، وأن تشتبك في تدخل مسلح مباشر سوف يرد عليه باستخدام القوة الثورية المسلحة . وانتصار الثورة الفيتنامية ، الذي وجه ضربة خطيرة لتصدير الثورة المضادة ، هو رمز لعصرنا . وهذا صحيح كذلك بالنسبة للانتصار في كوبا ، الذي أوضح ، بغض النظر في أي شيء آخر ، أن تلك الاوضاع لا يمكن للامبريالية فيها أن تتدخل بنجاح بقواها الخاصة . ورغم أن كلا الثورتين تضمنتا نصالا مسلحا حادا ، فانهما تؤكدان مع ذلك أن وجود الظروف الدولية اللازمة يمنع الثورة طريقا سلميا في حالة اذا ما تباطأت العوامل الدولية مع العوامل القومية .

وأكدت أحداث شيل كذلك من جديد حقيقة أن تأثير العوامل الدولية

يتوقف لدرجة كبيرة على الموقف الذي يتخذه القادة السياسيون للعملية الثورية ، وعلى قدرتهم على استخدام هذه العوامل كرافعة ، وعلى موقفهم من المساندة التي تكون البلدان الاشتراكية مستعدة تماما لتقديمها للحركة التقدمية دون ان ترتبط بأية شروط .

وتؤكد بعض الجماعات على مصاعب الانتقال السلمي الناجمة عن سيطرة الامبريالية في أمريكا اللاتينية . وهي تركز الانتباه على الوحشية التي تدافع بها الامبريالية عن « احتياطها الاستراتيجي » ، ويضيفون الى ذلك العجبة القائلة بأن الموقع الجغرافي يعتبر عاملا له أهميته السياسية . ونحن نتناول هنا بالتأكيد الحقائق الواقعية ، ولكن من الممكن تعويضها وأكثر ، اذا ما توجهت الحركات الثورية بحزم نحو مساندة قوى الاشتراكية القائمة ونحو التضامن الاممي . وتلك مسألة هامة للغاية من وجهة نظر المبدأ والممارسة . وليست العزلة عن البلدان الاشتراكية ، وإنما على العكس ، تدعيم الصلات معها ، هو الذي يحسن من فرص نجاح الطريق السلمي ، أو من فرص أي نجاح للثورة على الاطلاق ، بغض النظر عن الطريق الذي تسلكه .

ويعتبر الوضع الدولي الجديد أحد المبررات الرئيسية للتأكيد العام القائل بأن الثورة السلمية اليوم تواجه فرصا أفضل . ومع ذلك ، فإن التحسن في ميزان القوى العالمي لا يشير الى الاستنتاج القائل بأن هذا الطريق يجب أن يتبع على الدوام في كافة الظروف . والامكانيات الحقيقية للنجاح في هذا الطريق ، الامكانيات التي كانت تعتبر في الماضي محدودة للغاية ، هي أفضل الآن لدرجة ما .

ومن ناحية أخرى ، توضح التجربة الشيلية أن الامبريالية قد كيفت تكتيكاتها مع الظروف العالمية الجديدة وتوصلت الى بديل عمل للتدخل المسلح المباشر كوسيلة لانهاء العملية الثورية . ونعني بذلك العمل في مجال الاقتصاد ، والعلاقات الدولية ، والايديولوجية ، والقوات المسلحة ، وهكذا . وتقدم شيلي ثروة من المواد لدراسة هذه الاساليب . ويخرج تحليلها المفصل عن نطاق هذا المقال ، ولكن يجب أن نشير الى أن النجاح الذي حققه الثوريون في مقاومة هذه الاساليب إنما يرتبط بمسألة علاقتهم الوثيقة بالبلدان الاشتراكية ، واستنادهم الى التضامن الاممي - وهو الشيء الذي لم يتوفر لدينا بدرجة كافية .

وإذا ما تشابكت العوامل الدولية والقومية بشكل وثيق ، فإن مفتاح نجاح العملية الثورية يكمن دون شك في العوامل الداخلية . وفي ظروف شيلي ارتكزت الثورة على كسب أغلبية كبيرة متحدة حول الطبقة العاملة . وكما نعرف فإن الانتصار في انتخابات ١٩٧٠ الذي جعل بالامكان تشكيل حكومة الوحدة الشعبية لم يكن يحظى بمساندة الاغلبية المطلقة ، وإنما بمساندة ٣٦٪

من الناخبين فحسب . وقامت الحكومة بإجابتها بعد صراع طبقى حاد استمر لشهرين . وخلال هذا الصراع أمكن لتتحالف الوحدة الشعبية أن يحبط العملية السرية الأولى للإمبريالية ، التي انتهت الى محاولة فاشلة لتقياس بانقلاب . وكسبت الوحدة الشعبية أغلبية الجماهير وأجبرت العدو الطبقى على اتخاذ موقف الدفاع . وبدون ذلك ما كان من الممكن أن يكون هناك احترام لنتائج الانتخابات وما كان من الممكن كسب الصراع من أجل السلطة .

وهكذا فلدينا أساس يستند الى الحقائق لاعتبار الانتصار في الانتخابات خطوة ذات أهمية كبيرة ولكنها لم تكن ضمانا كافيا لأن تحترم الأوليغارشية والإمبريالية ، التي مازال تحتل مواقع مهيمنة في المجتمع ، التعبير عن ارادة الشعب . ونحن نعتقد أن مكاسب الوحدة الشعبية لم يحددها مجرد الفوز في الانتخابات ، وإنما النضال قبل وبعد الانتخابات .

وبينما كان الشرط الأساسي للانتصار الأولي هو خلق أغلبية مجسبة وفعالة لتحقيق الأهداف العاجلة ، كان الشرط الحاسم لإكمال العملية هو توسيع هذه الأغلبية ، وتوطيدها وتنشيطها . وكتب الرقيق لويس كورفالان في ذلك الوقت : « ان المهمة الأولى الآن هي تدعيم وحسنة الشعب ، التي يمكن ويجب أن تصبح قوة لا تقهر في الثورة الشيلية ومصالح الطبقات والأقسام المختلفة من السكان ، وعزل الرجعية ، وإحباط مخططاتها التخريبية ، ومنع التدخل الأجنبي ، وصد الضغط الإمبريالي ، وزيادة المساندة العريضة للحكومة .

وتلك مهمة حاسمة ، ويجب تحقيقها في أقرب وقت ممكن » . وكان لابد من العمل لتغيير توازن القوى غير المستقرة وغير الحاسم لصالح الشعب لكي يصبح حاسما . وكان لابد من الاستفادة من مواقع السلطة التي تم كسبها بالفعل ، كما كان لابد من القيام بالإجراءات الحكومية اللازمة من هذه المواقع . وكان ذلك شرطا جوهريا لتدعيم سلطة الشعب الحقيقية ، وللاكمال الظاهر للثورة الديمقراطية والانتقال السريع الى الثورة الاشتراكية . وكان هذا هو الشرط الرئيسى لتحقيق الأهداف الثورية بوسائل سلمية ، ولنع العنف الرجعى .

والمشكلة الرئيسية بدون شك ، كما اشرنا من قبل ، هي التوصل الى وحدة عمالية صغيرة ، وتجميع حولها ، وتحت قيادتها تحالف قوى للأقسام الوسطى من السكان ، وفوق كل شيء الفلاحين ، وكذلك الفئات الوسطى العريضة لسكان المدن ، الذين لهم في شيلي وزن اجتماعى هام ، في الوقت الذى ينبغي فيه تحييد البرجوازية الوطنية . والفئات الوسطى ، كما نعلم ، هي بين قطبين ، القطب الثورى والقطب المعادى للثورة ، ولديهما اتجاه - أولا اقتصادى ، ثم سياسى وأيدولوجى - للتذبذب بين هذين

القطبين . والقطب المعادى للثورة في المجتمع الشيلي تمثله الاولييجاركية المالية وأولييجاركية الارض والامبريالية ، وعلى الطبقة العاملة كي تضمن النصر أن تبذل كل ما في وسعها لتعزلهم . ولديها دائرة واسعة للغاية من الحلفاء الاساسيين والمحتملين . بيد أن هذه الفرصة لم يستفاد منها بشكل كامل . وعلى العكس ، فمع تقدم الثورة أصبحت الطبقة العاملة معزولة بشكل ملحوظ ، وخاصة في وقت الانقلاب ، وكانت هذه العزلة ، في الحقيقة ، العامل الرئيسي في هزيمتها . ولم تفشل الطبقة العاملة في نسب حلفاء اقوياء ، ولكنها لم تنجح في جذب دائرة واسعة منهم بما يكفي لضمان النصر .

ودارت معارك عنيفة حول هذه المسألة الحاسمة طوال السنوات الثلاث من نشاط حكومة الوحدة الشعبية ، ولعبت العناصر اليسارية دورا سلبيا للغاية ، من وجهة نظر مصالح الطبقة العاملة ، فاعمالها غير الصائبة ، والتي صدرت عن أفكار خاطئة عن طبيعة الثورة الشيلية واستغفلت على نطاق واسع من جانب الامبريالية والرجعية ، اثارت القلق أولا ثم الدمر بين الفئات الوسطى المريضة .

ومن الواضح ان في مقدور المرء ان يكسب غالبية الشعب فحسب عندما توضع مهام لها صلة وثيقة حقا بالرحلة المعنية من الثورة وبالموضع السياسي المعين . ويعنى ذلك العثور على مفتاح كل مرحلة واتخاذ موقف مسئول على اساس النتائج المستخلصة . وفي نفس الوقت يمكن للطبقة العاملة ان تصبح بذرة للوحدة وتنتشر نفوذها الى الفئات الوسطى ، اذا ما استطاعت ، في مواصلة لعبها السياسي العام ، ان تأخذ على عاتقها الدفاع ليس فقط عن مصالحها الخاصة وانما ايضا عن المصالح الجوهرية لهذه الفئات الاجتماعية وتطور قوتها الدافعة الثورية . وتلك هي الاسس التي كان من الواجب أن تعمل وفقا لها سياسة الحكومة وقوى الوحدة الشعبية لكي تكسب الحلفاء الى صفها ، وتدعم التحالف ، وتمنع الرجعية في نفس الوقت من التأثير على الفئات التي اراد الطرفان ان يكسبها الى صفهما .

واذا ما حللنا الاحداث من هذه الزاوية ، لامكننا ان نرى انه الى جانب المنجزات الهامة ، التاريخية بحق ، مثل تأميم مناجم النحاس الهامة ، والاصلاح الزراعي ، وخلق قطاع تملكه الدولة في الاقتصاد ، كانت هناك

نقاط ضعف واضحة في العملية الثورية الشيلية . وكانت هناك مجموعة من المشاكل المعقدة لا بد من معالجتها في الوضع المعتاد الذي خلفه الحصار الاقتصادي الامبريالي . وهذا يعني انه حتى التفريعات الثورية التي تم تنفيذها لم يمكن استغلالها الى الدرجة التي تطلبها الظروف . وادى التفكير في قيادة التحالف السياسي الى انحرافات يمينية و «سارية» . وكانت هناك جوانب قصور في السعي الى الديموقراطية الحقبة التي كان لا بد وان توجد تلك القوى التي لها مصلحة موضوعية في التغيير . ولم تواجه المخططات الرجعية على الدوام . بل على العكس ، فقد طورتها الصحافة بنشاط ، تلك الصحافة التي كانت تحت سيطرة الرجعية ، والتي بمساعدتها هوجمت الحركة الشعبية والحكومة بوحشية لم تعدها شيلي . وكل هذه العوامل عرقلت توطيد الاغلبية .

بيد ان كسب الاغلبية لم يكن كافيا . فسلطة الاغلبية كان لا بد وان تستخدم للتغلب على العدو في كافة المجالات . وكما كتب لينين « . . . في زمن الثورة ليس بكاف تأكيد ارادة الاغلبية - اذ يجب عليك ان تبرهن أنك اقوى في اللحظة الحاسمة والمكان الحاسم ، يجب عليك ان تفوز » . (المجلد ١٥ ، ص ٢٠١) . وينبغي على الثورة ان تكون قادرة على الدفاع عن نفسها . . . والسلاح الرئيسي في هذا الدفاع هو الحالة الجديدة التي ينبغي على الثورة ان تخلفها . وفي اطار الانتقال السلمي يؤدي ذلك الى نشأة بعض المشاكل المعقدة للغاية ، التي تكشف من جديد عن الوحدة الجدلية للطرق الممكنة للثورة .

ان تطور العملية الثورية الشيلية عبر الطريق السلمي ، كما أشرنا من قبل ، قد اعطى الحركة الشعبية سلطة جزئية . وبرهن هذا النجاح ، من ناحية ، على قوة الحركة الشعبية ، ومن الناحية الأخرى ، على عجزها في تلك اللحظة عن كسب سلطة الدولة الكاملة .

وليس هناك سبب يدعو للاعتقاد بأن مثل هذا الوضع لا بد وأن يكرر نفسه في أية ثورة تتطور وفق خطوط سلمية . ومن حيث المبدأ ، فمن الممكن « في الأيام الأولى » الاستيلاء على كافة المواقع المسيطرة أو على الأقل كل السلطات المدنية في جهاز الحكومة (التنفيذ والتشريعي) . بيد أن ذلك سيظل جهاز الدولة القديم وفي كافة الاحتمالات سيكون هناك في داخله وبالتأكيد في خارجه أجهزة سلطة لانسيطر عليها الثورة . وسيكون الجهاز بكامله ، كما أوضحنا التجربة ، عاجزا لدرجة كبيرة عن تنفيذ التحولات وتطبيق القمع اللازم في مثل هذه الحالات ، حتى تجرى تغييرات جوهرية في مضمونه وشكله . والعامل الحاسم هو المقرطة العميقة لجهاز الدولة ، وخلق ميكانيزمات تفرض الاشراف الشعبي الحق على عمل الدولة ، ونقل أكبر عدد ممكن من سلطاتها الى الجماهير . والخبرة الإيجابية المكتسبة في

هذا المجال ، وعلى سبيل المثال ، في الرقابة على التموين ، وتوزيع وتحديد أسعار السلع الأساسية ، تقدم صورة مقنعة للإمكانيات القائمة في هذا المجال .

واحد جوانب هذه المشكلة ، كما طرحت في مقالات أخرى في هذه السلسلة ترتبط بمراعاة الشرعية البرجوازية ، التي سمحت بكسب السلطة في المحل الأول . وقد بدت هذه المشكلة ضخمة للغاية في شيلي على وجه التحديد لأن الحركة الشعبية قد كسبت السلطة التنفيذية فحسب ، بينما احتفظ معارضوها بمواقع قوية في أجهزة أخرى لسلطة الدولة : البرلمان ، والأجهزة التشريعية ، وأجهزة الشرطة ، وغيرها . وخلق هذا الوضع الفريد حواجز أمام تحرير القوانين الجديدة التي كانت هناك حاجة إليها لتدعيم المراقبة الحقيقية والإصلاحات الثورية . وعلى أساس خبرتنا الخاصة ، نستطيع مع ذلك أن نخرج بالاستنتاج القائل بأنه بفضل المكاسب الديمقراطية التي حققتها الطبقة العاملة والشعب خلال مجرى النضال السابق بأسره والتي تعتبر أحد العوامل الهامة في ضمان التطور السلمي للثورة ، يستطيع الثوريون بالعمل من مواقعهم في هيئات الدولة أن يستفيدوا بشكل فعال من التشريع القائم . وينبغي أن يرتبط استخدام الجهاز التشريعي بالهجوم النشط من جانب الجماهير . وقد برهن تأميم الاحتكارات الكبيرة على وجود مثل هذه الإمكانيات .

ورغم كل ما قلناه ، فإن خبرتنا تشير إلى أن نضال الجماهير ، حتى في ظل الحكومة الشعبية ، لا يمكن حصره في الحدود الضيقة للفساية للتشريع السابق لأنه لا يوجد مكان داخل هذا الإطار لكل النشاط الثوري الذي نحتاج إليه .

وبقودنا ذلك إلى الاستنتاج القائل بأنه لا بد من وجود تنظيم موحد يجسد سلطة الشعب التي تولدت « من أسفل » . وقد بدأت محاولات حل هذه المشكلة بشكل تلقائي بدرجة أو أخرى في شيلي . ومن تجربة تشكيل مجالس للتموين والأسعار انتقلنا إلى إقامة هيئات أخرى تضم ممثلي الجماهير . غير أن تلك العملية لم تصل إلى حد تشكيل هيئات جديدة لسلطة الدولة . وفي نفس الوقت لم نتمكن بضرورة إقامة بعض التنظيمات الخاصة . وفي عديد من البلدان ، ربما تصبح أحد التنظيمات القائمة جهاز سلطة الدولة المطلوب . وكما أشار لينين في عصره : « لقد اقتربت البروليتاريا ، وسوف تقترب من هذه المهمة الفريدة بطرق مختلفة » . وعندما حل الوضع الفعلي في عصره وأصل لينين يقول : « في بعض أجزاء روسيا توضع ثورة فبراير - مارس السلطة بكاملها تقريبا في يدها . وفي أجزاء أخرى ربما تبدأ البروليتاريا ، بطريقة « اغتصابية » في تشكيل وتطوير ميليشيا بروليتارية . وفي أجزاء أخرى ، ربما سعت لأجراء

انتخابات فورية لاجهزة الحكومة المحلية المدنية والريفية على اساس الاقتراع العام ، الخ ، لكى تحولها الى مراكز ثورية » (المجلد ٢٣ ، ص ٣٣١) .

الشيء الرئيسى ، اذا هو التاكيد من ان الشعب يستطيع التعبير عن ارادته وممارسة السلطة « من اسفل » بشكل فعال ، وأنه يشارك بصورة مباشرة فى بناء الديموقراطية الجديدة . وبدون ذلك لا تستطيع « السلطة التى فى القمة » تنفيذ مهامها الثورية فى مواجهة معارضة مريرة من جانب الرجعيين .

وفى شيلى ارتكبت اخطاء فى هذا المجال . ولم يكن هناك وضوح ووحدة كافية بين الثوريين فيما يختص بنوع الدولة التى يجب خلقها ، أو شكل ومحتوى الديموقراطية . وادى هذا الغموض الى التردد الذى وجد تعبيرة سواء فى انكار الحاجة الى أى دكتاتورية « مما اضعف بالضرورة الحملة من أجل تحويل الدولة البرجوازية) ، وفى السعى الى اقامة الدكتاتورية البروليتارية على الفور ، التى كانت هناك افتقار الى الظروف المناسبة لاقامتها فى تلك اللحظة ، والتى كانت تعنى قفزة الى فراغ وربما ادت الى عزلة الطبقة العاملة . وهذا الافتقار الى الوضوح خلق نوعا من اللوضى ، لان الضعف فى النظرية الثورية يعنى ضعف العوامل الذاتية ، ضعف أى تأثير موجه لجهود الجماهير من أجل تدعيم حكومة الشعب .

ان الاكمال الناجح لاي طريق ثورى لابد وأن يستلزم حل المشكلة الخاصة لاقامة توازن مناسب للقوات المسلحة . وعناصر التكتيكات التى صافها ماركس وانجلز ولينين معروفة تماما . ونحن نعرف أسوالهم التى تشير أساسا الى طريق النضال المسلح . ودون الدخول فى تحليل مفصل ، يمكننا القول رغم ذلك أن كل هذه العناصر لابد وأن تؤخذ فى الاعتبار عند وضع مفهوم للثورة وفق خطوط سلمية . ومثل هذا النوع من التطور لا يفترض مقدما انتفاضة مسلحة أو حربا أهلية ، ولكن يجب الاهتمام بالتوصل الى توازن للقوى موات للثورة ، وعلى وجه التحديد بهدف منع الرجعيين من إثارة نزاع مسلح .

ومن الواضح ان أحد العوامل الحاسمة هو الوضع فى القوات المسلحة والقوى اللازمة للمحافظة على النظام العام . فكيف عالجتا هذه المشكلة فى شيلى ؟ .

خلال المرحلة الاولى ، وحتى نهايتها الظافرة عام ١٩٧٠ ، حاولنا ترتيب الأمور حتى لاتتصرف القوات المسلحة ضد الحركة الشعبية ، وبذلك تخلق الظروف التى يصبح فيها انقلاب رجعى ممكنا . وحينما فعلنا ذلك اعتمدنا على التقليد الذى يتمثل فى ان القوات المسلحة لا تتدخل فى السياسة

الحزبية (وهو الخط الذي التزمت به الدرجة أو أخرى حوالى أربعين عاما) ، وعلى القسوى داخل الجيش المخلصة للدستور والتي تنجبه الى الاعتراف بالانتصار الشعبى الذى تحقق فى الانتخابات .

وأكدنا حقيقة أن القوات المسلحة الشيلية لا ترتبط مباشرة بالاحتكارات الكبرى ، وأن الضباط يأتون أساسا من الفئات الوسطى ، التي عانت بنفسها من آثار الأزمة ، وأن صغار الضباط وضباط الصف والجنود يأتون من الطبقة العاملة أو الفلاحين ، من أفقر أقسام السكان . وقلنا أن القوات المسلحة لا تستطيع لذلك أن تظل لامبالية حيال عملية التحويل .

وفى نفس الوقت أشرنا الى أن ازدياد عمق الأزمة يخلق وضعا جديدا . « لقد أصبحت حقيقة ، مثلا ، أن القوات المسلحة تمثل عاملا جديدا فى السياسة القومية . ويمكن القول بأن فترة عدم اشتراك القوات المسلحة فى الحياة السياسية تقترب من نهايتها » (لويس كورفالان ، كامينو دى فيكتوريا ، ص ٣١٥) . وأضاف : « ينبغي أن يضع المرء فى الاعتبار بالطبع الظروف التي تم فيها بناء القوات المسلحة ، وبخاصة حقيقة أنه فى العقود الاخيرة عانى تدريبهم المهنى من تأثير البنتاجون » (المرجع السابق ، ص ٤٣٥) .

وربما نؤكد على ما نعتقد ، ان الاتجاه الرئيسى لضمان عدم تدخل القوات المسلحة أولا وقبل أى شيء ، وهو ما أطلقنا عليه « حيادها » كان سليما ، تماما مثلما بالنسبة لنا أن نستند على تقاليد ديموقراطية معينة قائمة واعتبارات للتركيب الطبقي للقوات المسلحة . ومع ذلك ، فإننا نرى الآن بوضوح أن ذلك ليس كافيا تماما ، بالإضافة الى أن سياستنا فى هذا المجال قد ارتكزت على افتراضات نظرية معينة لا أساس لها .

فعلى سبيل المثال ، اعتبرنا « مهنية » القوات المسلحة شيئا قيما ، شيئا يمكن أن يعتمد عليه المرء لمحاولة منع العمل المعادى للشعب . وفى الحقيقة ، فإن هذه السمة لا تساعد بأى حال على تقوية المواقع التقدمية فى القوات المسلحة ، وعلى العكس ، فإنها تنجبه الى جعلها أكثر عزلة عن الشعب ومشاكله . ويخلق تشجيعها عادة ذهنية تضع « النزعة المهنية » فوق أى شيء آخر وتأخذ مكان المواقف الطبقيّة التى يحددها الاصل الاجتماعى للجنود .

لقد أوضحت التجربة الشيلية أنه بينما كان « التحييد » ضروريا وكافيا

خطوة أولى ، للوصول بحكومة الوحدة الشعبية الى السلطة ، فان اكمال العملية الثورية يفرض مطالب من نوع مختلف . ان نزعة الحياذ طور أنتهى عنده . ولا يمكن ان تكون بطبيعتها شيئاً آخر . ومع مرور الوقت ، لا بد من حل التناقض في اتجاه أو آخر - لصالح الثورة أو لصالح معاداة الثورة . وهكذا ، فلا بد خلال مجرى العملية من ايجاد حل لمسألة كسب القسوات المسلحة الى جانب الشعب عن طريق مقرطتها الكاملة ، ومن الممكن تحقيق ذلك فقط نتيجة لمواجهة مريرة للغاية على كافة الجبهات .

وهنا يتضح بشكل كامل الجدل الذى اكتشفه ماركس بين الثورة وبين العداء للثورة . والمطالب التى تواجه الثورة تتزايد مع تقدمها ، لان الثورة كلما أمارت معارضة حادة متزايدة من جانب القوى المعادية للثورة . وبالتالي ، فالاشياء التى كانت كافية خلال المراحل الاولى لا تكفى فيما بعد .

وتوضح التجربة انه لا بد من بذل جهود دؤوبة لتحويل القوات المسلحة ، مع استخدام كافة الوسائل المقبولة ، ونحن نكرر ، أن الوسيلة الرئيسية هي من خلال اشاعة الديمقراطية بمساعدة النفوذ المتزايد الذى تمارسه الطبقة العاملة والشعب على القوات المسلحة . وقد اتخذت خطوات معينة فى هذا الاتجاه . والى حد ما فقد تحققت عملية جذب العسكريين الىسمى من أجل تحويل البلاد ، وساعد ذلك على توثيق صلاتهم بالشعب واعطاهم فهما لمشاكل الشعب . وبعض العسكريين النظاميين ذوى العقيلة الوطنية اتخذوا موقفا طيبا في جهاز الدولة ، في الوضع المعقد في أكتوبر ١٩٧٢ ، مثلا ، وخلال المحاولة المعادية للثورة ، كان تحالف الحركة الشعبية مع الاقسام الوطنية في القوات المسلحة هو الذى ضمن أنتصار الشعب . وبالإضافة الى ذلك ، ينبغي أن نقول ان النواقص التى ظهرت في هذا المجال لم تكن بسبب اية قيود دستورية ، وانما كانت ترجع الى أخطاء غير مقصودة من جانب القوى الثورية . وهنا ، ايضا ، لعب العنصر اليسارى ضيق الافق دورا سلبيا .

وخلال تلك الفترة قلنا : « ان المؤسسات العسكرية ، كذلك ، تحتاج الى التغيير ، لكن هذا التغيير لا يجب أن يفرض عليها ، وينبغي أن يبادر به العسكريون ، كمسألة نابعة من اقتناعهم الخاص » . وهذا التأكيد من الواضح أنه لا يأخذ في حسابه كافة جوانب المشكلة . فلكي يتحقق التغيير لا يكفي أن يبدأ العمل داخل الجيش وحده . وينبغي أن يكون هناك نضال للقوات المسلحة كذلك ، آت من الخارج . وينبغي خوضه بوسائل مناسبة سواء في اطار النضال الثوري المسلح أو في اطار التطور السلمى الثورى . وكما يقول الاستراتيجى الفيتنامى فونجو ين جيا ، فان جوهر

قانون القوة الثورية يكمن في الربط بين القوى السياسية والقوات المسلحة .
وينطبق ذلك على أى طريق ثورى .

وكما اشرنا من قبل ، فقد حققنا بالفعل بعض النجاح على هذا الطريق .
ولكننا لم نفعل كل ما نحتاج لعمله أو كل ما كان يمكن عمله . اننا لم ننجح في
كسب الجيش الى جانب الشعب ، أو في ضمان توازن موات للقوات
المسلحة في جوانب أخرى ، وعندما قلب ميزان القوى السياسية أدى ذلك
الوضع الى أزمة .

وإذا ما درسنا فحسب نتائج خبرتنا ، لا يمكننا ان نؤكد ، كما يفعل بعض
الناس ، اننا نناقش مشكلة لا حل لها ، وان نزاعا مسلحا امر لا يمكن تجنبه
على الدوام . ومن ناحية أخرى ، فإذا ما درسنا تطور ثورتنا في مجموعها ،
فستكون النتيجة مختلفة : اذ من الممكن حل المشكلة في ظروف تتبع فيها
العملية الثورية طريقا سليما في الأساس ، وكلما كانت الحركة الثورية افضل
استعدادا للدفاع عن مكاسبها في كافة المجالات ، كلما امكن حل المشكلة .

لقد كانت الثورة في شيلي هزيمة مؤقتة . ولكن هذا لا يعنى ، رغم ذلك ،
انه لم يبق شيء من النجاحات التي تحققت بفضل الحكومة الشعبية ، ذلك
المطوق التاريخي العظيم لشعبنا . ان جهود الرجعية لانكارها لم تؤد الى
أى نتيجة . والمقارنة بين الماضى والحاضر جلية للغاية لدرجة ان كثيرا ممن
وقفوا حتى الامس القريب بعيضا عن الحركة الشعبية او حتى تصرفوا
ضدها ، يزداد اقتناعهم اليوم بالحاجة الى الوحدة مع هذه الحركة .
والتحليل الدقيق لاحداث شيلي والتقييم العادل للتقدم العظيم الذى حققته
الجماهير في تلك الفترة يشجع على الوحدة كذلك . وسياسة الحزب تنضج
على اساس تمثل عميق لدروس الماضى ، مما سيساعده على تخطى المصاعب
الحالية ليقود في ثقة فى المستقبل القريب المحاولة من اجل دفع النضال .

سياسة خارجية

حلف الأطلسي يعارض الانفراج

يقام: بياتريوشول

في الولايات المتحدة وحتى فترة ليست بالبعيدة لم يكن من المسموح به للجنرالات العسكريين الادلاء بالاحاديث السياسية . وبالطبع كان هذا تقليدا طيبا . وعندما كان الجنرالات العسكريون يعارضون هذا التقليد استنادا الى حرية الكلام كان يرد عليهم بان الحرية يجب استخدامها باسلوب متعقل رشيد .

ولسوء الحظ فان هذا التقليد اختفى في السنوات الاخيرة . فالجنرالات العسكريين لا يتوقفون عن الادلاء بالاحاديث وبالذات هؤلاء الجنرالات المغترون بقدراتهم السياسية والذين عينوا في القيادة العامة لحلف الاطلسي .

ويعتبر أكثرهم كلاما **الكسندر هايچ** القائد العام لقوات حلف الاطلنطي في أوروبا والذي تظهر بانتظام في الصحف الأوروبية وصحافة أمريكا الشمالية أوهامه وتخيلاته . فهو دائما يخاطب الرأي العام في الغرب محذرا من « القدرة الهجومية » للاتحاد السوفييتي و « أهدافه التوسعية » ، وهدفه الحقيقي من هذه الدعاية المثيرة والصاخبة هو دفع حكومات وبرلمانات بلدان حلف شمال الاطلنطي الى اتفاق المزيد على الاسلحة ووضع رجال وأسلحة أكثر تحت إمرة الجنرال هايچ . والجنرال هايچ يهدف من الحصول على المزيد من الاسلحة والرجال الى إقامة صرح التوتر الدولي واتباع سياسة رادعة ضد البلدان الاشتراكية .

وفي حديث له **هايچ** أدلى به الى مراسل «**فرانكفورتير الجماعية تسايونج**» (١٨ فبراير ١٩٧٧) أعلن فيه « أن سياسة الغرب الرادعة تحتفظ بفعاليتها حتى الآن ، ولكن هذه الفعالية معرضة للضياع اذا لم تبدل الآن البرلمانات الغربية بهذا أكبر وأضخم » .

وفي حديث الجنرال الى المراسل أفصح عن شيكواه - بوصفه بالعم اسلحة - من أن معظم الشركاء في حلف الاطلنطي لم يشتروا في الفترة الأخيرة اسلحة بما فيه الكفاية .

ولا يعتبر الجنرال **هايچ** الشخص الوحيد الذي يعمل على الترويج لحمل الحرب في الغرب . فالجنرال البلجيكي روبر كلوز وهو زميل الجنرال **هايچ** في حلف الاطلنطي يحذر في كتابه « أوروبا بلا دفاع » الذي ظهر في يناير هذا العام « السياسيون الذين لا يتحلون بالمسؤولية » بأن الروس في استطاعتهم - في ظروف معينة - الاستيلاء على ألمانيا الغربية في ٤٨ ساعة . وقد دفع هذا التصريح **بالوف فافين** وزير الدفاع البلجيكي الى منع الجنرال **كلوز** من الادلاء بأية تصريحات عامة حول هذا الموضوع . ولقد رضخ الجنرال لأوامر رؤسائه ولكن هذا حدث بعد أن اتخذت فكرة « الغزو السوفييتي » المحتمل طريقها الى مانششتات الصحافة الرأسمالية .

ولا شك أن وزير الدفاع البلجيكي يمنع الجنرال من الادلاء بمثل هذه التصريحات الاستفزازية قرار حكيم يستحق الترحيب ولكن لا يوجد هناك الكثيرون من الوزراء القادرين على وضع مصلحة الوطن والعلاقات الدولية فوق مصالحهم الضيقة . ويحضرنا في هذا المجال ذلك التصريح الذي أدلى به **جورج ليبز** وزير دفاع جمهورية ألمانيا الاتحادية الذي لا يخدم زيادة التفاهم الدولي . فان دعوته الى سياسة « الردع الدائم » توضح أنه يعطي أهمية أكبر لأحداث الجنرال **هايچ** عن الحكم على الأشياء بصورة صائبة . فان الحكم على الأشياء بصورة صائبة تشير الى أن مصلحة بلاده لا تكمن في تكديس الاسلحة والاستعدادات لحرب جديدة (ليس وراءها

الا الخراب الكامل لجمهورية ألمانيا الاتحادية) بل تكمن في اتباع سياسة الانفراج المدعومة بتدابير فعالة لخفض التسلح .

وفي بلدان حلف الاطلنطي الاخرى تسمع اصوات مؤيدة للسياسة العدوانية لحلف الاطلنطي . ففي كندا ، وهي البلد التي انتمى اليها ، هناك أشخاص في مراكز المسؤولية يتجاوبون مع هؤلاء الذين يشيرون الرعب والفزع بالحديث عن « العدوان السوفييتي » ويهدف واضح ألا وهو دفع عجلة سباق التسلح . ففي الدورة الـ ٤٤ لمؤتمر منظمات الدفاع دعا رئيس الوزراء **تروود** الى زيادة ميزانية التسلح ، وذلك رغم اعترافه بأن « نفقات الدفاع قد وصلت الى ارقام فلكية » . وبالطبع فقد ابدى في هذه الدعوة وزير الدفاع **دانسون** الذي اتهم الكثيرون باللامبالاة ازاء « التهديد السوفييتي » . وكان المقصود من هذه الحملة هو ارهاب الكنديين وجعلهم يقبلون الزيادة الكبيرة في قوائم الاسلحة للبلاد .

وفي بريطانيا يرتفع صوت آخر هو صوت **اللورد شالفون** . فهو لم ينفك منذ سنوات عن تحذير الرأي العام من غزو وشيك تقوم به القوات السوفييتية ضد أوروبا . يدعو الى تخصيص المزيد من الاموال للأسلحة . وقد نشرت جريدة « **التايمز** » بعدها انصافا في ١٥ مارس من العام الماضي مقالا له تحت عنوان « على الغرب أن يعمل للدفاع عن نفسه قبل أن تفوت الفرصة » . ومن البديهي أن يستنتج القارئ البريطاني أنه لم يعد أمامه الا فرصة ضئيلة للغاية للبقاء وأن الطريق الوحيد هو التضحية بازدياد من أجل المدفع ،

وفي اعقاب احدي الحملات الشهيرة للجنرال هايج اعلن اللورد المبجل الاستنتاج العميق التالي : « اذا كنت تستخدم كلب حراسة غالي الثمن وذكي وعلى درجة عالية في التدريب فانه عليك أيضا أن تتأكد من أنه ينبج في الوقت المناسب » (جريدة التايمز ، ٨ نوفمبر ١٩٧٦) . وتعقبينا الوحيد أو ملاحظتنا الوحيدة أن الكلاب العالية التدريب لا تتووع عن النباح اذا ألقى لها أسياها طعاما شهيا .

ومن حسن الحظ ، فإن كثيرا من الناس في الغرب ، بما فيها بريطانيا ، يدركون هذه الحقيقة جيدا . وكتب **ادموندستيغاس** مراسل « التايمز » بموسكو « أن هايج وشالفون على حق في تأكيدهم وجود خطر الحرب ولكنهما يخطئان القصد . فأي امرء على مصرفة بالسياسة السوفييتية يمكن أن يشهد على أن الروس لا يخططون لهجوم مفاجئ ضد أوروبا الغربية » (التايمز ، ٢٦ يناير ١٩٧٧) .

واستطرد ستيفانوس موضحا وجهة نظره استنادا الى الحقائق

المعروفة للعالم أجمع وقال « أن الزوار الاجانب البارزين ، بما فيهم الزعماء العالميين ، الذين قابلوا بريجنيف في الفترة الاخيرة قد خرجوا من مقابلتهم له بأنه حريص على السلام العالمي ويدرك جيدا العواقب الوخيمة لنشوب نزاع نووي والاضرار التي ستعود على البشرية جمعاء التاييمز ٢٦ يناير ١٩٧٧

واضاف ستيفانس شارحا رايه ، واقتبس وجهة نظر جورج كينان العالم الامريكي المشهور في الشؤون السوفييتية والسفير السابق لدى الاتحاد السوفييتي . ويعتقد السفير السابق ان اللوم في التوقف الحالي في محادثات الحد من السباق في الاسلحة الاستراتيجية يقع على البنتاجون . ويقول كينان انه لكي نمنع تزايد وتضخم خطر الحرب عما كان عليه في الماضي يتعين بذل جهود نشيطة لكبح مظاهر التحالف القائم بين رجال الصناعة ورجال الحرب ولايقاف سباق التسلح .

وفي بريطانيا أكد أيضا وزير الدفاع البريطاني دوى ماسون ان نفقات حلف الاطلسي زادت في العام الماضي بمقدار ٢.٠٠٠ مليون دولار من النفقات المتكاثرة لبلدان حلف وارسو وان حلف الاطلسي يتمتع بتفوق عددي على « مناهضيه » من زاوية الجنود النظاميين التابعين له .

وملق بريان دير المتحدث باسم الحملة الداعية لنزع السلاح النووي على التصريحات التي ادلى بها ماسون وهيل - نورتون الاميرال بطلف الاطلسي وقال ان هدف السياسة الخارجية يجب ان يتركز في تخفيف حدة التوتر . واستطرد قائلا انه على الحكومة البريطانية ان تتخذ الان المبادرة وتخفيض نفقات التسلح وأن تتخلص من مخزونها من الاسلحة النووية القديمة النفع الواقعة تحت اشراف الامريكيين وان تنسحب على الفور من حلف الاطلسي . لقد أدى تكوين حلف الاطلسي في عام ١٩٤٩ الى بدء سباق التسلح النووي والآن فانه يتوقف على هذا الحلف « حلف الناتو » وضع نهاية لهذا السباق .

حظا ! ان سياسيين حلف شمال الاطلسي يمكنهم ان يقولوا ما يشاؤون وان يلقوا اللوم على من يريدون ، ولكن ليس بوسعهم اعادة كتابة التاريخ وان يفتقروا من مسئولية اقامة كتلة عدوانية لعبت دورا مغزيا في تاريخ البشرية في فترة مابعد الحرب .

● في أي ظروف تكونت هذه الكتلة ولأي هدف ؟

حدث تغير في ميزان القوى لمصالح الاشتراكية نتيجة لنمو نفوذ الاتحاد السوفييتي أثناء وأعقاب الحرب العالمية الثانية ، ونشوء النظام الاشتراكي العالي ، واتبعات الحركة الشيوعية وحركة الطبقة العاملة ، وبداية انهيار

النظام الاستعماري . وفي عديد من بلدان أوروبا الغربية ازدادت جماهيرية الأحزاب الشيوعية وأعطى الملايين أصواتهم للشيوعيين وأصبح للشيوعيين وزدء في انتخابات . ومن الجلي أن هذا الوضع دفع زعماء المصالح الرأسمالية إلى التحرك والعمل . ومن ثم شنت سياسة « الحرب الباردة » بهدف تغيير مجرى الأحداث سواء على النطاق العالمي أو في داخل البلدان الرأسمالية ذاتها .

وكان حلف شمال الاطلنطي الذي أنشئ في ابريل ١٩٤٩ السلاح الرئيسي الذي استخدم في هذه «الحرب الباردة» . ومنذ البداية سيطرت الولايات المتحدة على هذا الحلف وشغلت المراكز الرئيسية في الحلف وسعت إلى تحقيق السيطرة الاقتصادية والسياسة على بلدان غرب أوروبا .

وقد أفصحت مجلة « فورشن » الناطقة باسم الاحتكارات الامريكية عن هذا ، عندما كتبت تقول ان الولايات المتحدة ليس يؤسرها أن تتسحب من قارة تمائل في أهميتها بالنسبة للولايات المتحدة أهمية الاسكا . بمثل هذه الصراحة كتب محررو مجلة « فورشن » مقارنين بين أوروبا الغربية والاسكا .

ولكن تخفيف حدة التوتر الدولي الذي امكن تحقيقه بفضل السياسة السلمية للاتحاد السوفييتي وغيره من البلدان الاشتراكية أوقع هزيمة كبيرة بالسياسة العدوانية لأمراء الحرب بحلف الاطلنطي . فان سياسة الانفراج التي اكتسبت تأييدا واسعا في كثير من البلدان في السنوات العشر الماضية قد أدت إلى نسف فكرة « التهديد » السوفييتي واستحالة تحقيق التعايش السلمي أو التعاون بين الدول الاشتراكية والدول الرأسمالية . وكانت النتيجة أن البلدان القيادية في حلف الاطلنطي شرعت في إقامة علاقات طبيعية مع الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الاخرى في أوروبا . وكان عليهم أن يتقبلوا على المساومة الداخلية من جانب « الصقور » العديدين في بلدانهم والغير راغبين في التخلي عن سياسة « الردع » . وعلى سبيل المثال حدث في عام ١٩٧١ أن نصح لودو كاريجتون وزير الدفاع البريطاني في حكومة المحافظين « بتخفيف حدة حماس » هؤلاء المؤيدين لسياسة الانفراج . وبالرغم من ذلك فان ابرام الانقياديات السوفييتية . الامريكية حول منع الحرب النووية والقيام بالزيد في مجهود لوقف التسابق في الأسلحة النووية وغيرها من الأسلحة قد أوضح أن هناك طريقا مقبولا لكلا الطرفين للانتقال من المواجهة إلى الانفراج العسكري .

وفي إطار هذا كله نشأت حركة عالمية شعبية مؤيدة للانفراج . ولتوسيع العلاقات ذات المنفعة المتبادلة الاقتصادية والعلمية والتكنيكية والتعاون الثقافي بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة وهو الأمر الذي ألقى

الامبرياليون . فقد راوا أن إلغاء سياسة حلف الاطلنطي كقوة « رادعة » للبلدان الاشتراكية سيؤدي الى نمو انشكوك حول فائدة حلف الاطلنطي ذاته وتزايد الاتجاه الى نزع سلاحه بوصفه حلفا غير ضروريا .

وقد جاءت الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي ضربة جديدة لسياسات التسامح والسياسة العدوانية. فهي قد عبرت عن ارادة الشعوب في السلام واصبحت نوعا من الاطار القانوني للامن الاوروبي والتعاون المتساو بين جميع مبادئ للتعايش السلمي . وبلا شك فقد ساهم مؤتمر هلسنكي مساهمة جبارة في الانفراج .

غير أن الدوائر المرتبطة بمصالح المجموعات العسكرية والصناعية في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية لم ترضخ لنجاحات القوى السلامية وشنت حملة تستهدف تعميق المواجهة بين الكتلتين . وهم يستخدمون جنرالات حلف « الناتو » (الاطلنطي) ووزراء الدفاع في تخويف الرأي العام الاوروبي بالحديث عن « خطر العدوان السوفييتي » ويروج بهمة دعاء « حلف الاطلنطي » لهذه الاسطورة في نفس الوقت الذين يسدلون ستار الصمت حول الموقف الرسمي للبلدان الاشتراكية الذي عبر عنه بوضوح كامل زعماء أحزابها الشيوعية والعمالية في اجتماع القرم (٣٠ - ٣١ يوليو ١٩٧٣) والذي يقول : « تؤيد البلدان الاشتراكية بشات تكملة الانفراج السياسي بالانفراج العسكري الذي يسهل عملية نزع السلاح » .

اقترحت البلدان الاشتراكية واقترحت باستمرار منذ السنوات الاولى، لحتى اعقبت الحرب تخفيض القوات المسلحة الأجنبية والوطنية في أوروبا ، ولكن في كل مرة كان نصيب مثل هذا الاقتراح الرفض من قيادة حلف « الناتو » . ولم يبدأ الا في عام ١٩٧٣ في فيينا المباحثات بين البلدان الاشتراكية والراسمالية حول التخفيض المتبادل للقوات المسلحة والاسلحة .

ولكن مباحثات فيينا لم تنجح حتى الآن في تحقيق نتائج ملموسة . وإذا كان زعماء بلدان حلف الاطلنطي يرغبون في الانفراج العسكري كما يعلنون ، فقد كان أجدر بهم أن يقبلوا منذ زمن طويل مقترحات البلدان الاشتراكية القائمة على مبدأ تعريض أمن أي طرف من الطرفين . وليسكن وفود حلف الاطلنطي ، بدلا من ذلك ، قدمت مقترحات غير مقبولة تدعو الى تخفيضات غير متوازنة تعطي لحلف الاطلنطي ميزات أحادية الجانب .

ولا نجانب الحقيقة إذا قلنا أن الهدف الوحيد للدول الغربية في مباحثات فيينا هو تحقيق ميزات عسكرية ، وفرض شروط غير ملائمة على البلدان الاشتراكية ، والهروب من تقديم أية التزامات يمكن أن تؤثر على حرية الجنرال هايج في التحرك . وإذا لم تكن الحقيقة كذلك فكيف يمكن أن نفسر كيف أن بلدان حلف الاطلنطي التي يتعالى صرختها

حول « الخطر السوفييتي » والوجود السوفييتي في وسط أوروبا ترفض الاقتراح الذي قدمه ليونيد بريجنيف وردده أمام المؤتمر الـ ١٦ لل نقابات السوفييتية والدأى الى الامتناع عن زيادة القوات المسلحة في وسط أوروبا أثناء فترة مباحثات فيينا ؟

وبالإضافة الى هذا ، فبينما امتنع الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الأخرى ، على امتداد سنوات ، عن زيادة المقدرة القتالية لقواتهم المسلحة في وسط أوروبا ، فاننا نجد بلدان حلف الاطلنطي تعمل بثبات على تقوية قواتها المسلحة .

وقد اعترف ، مرارا وتكرارا ، قادة كثير من البلدان الغربية بان ميزان القوى المسلحة في وسط أوروبا بين البلدان الاشتراكية والبلدان الرأسمالية شبه متقارب . ومع ذلك ، واخذاء لأى منطق ، فان حلف الاطلنطي يصر ان تخفض البلدان الاشتراكية قواتها المسلحة بنسبة تزيد في حجمها ثلاث مرات تقريبا عن حلف الاطلنطي .

وهناك الكثير من الحقائق الأخرى التي يمكن الرجوع اليها لتوضيح أن المفاوضات بيننا وبيننا يرفضون المقترحات المحددة والجزهرية ، يقومون بتقديم خطط غير مقبولة وغير واقعية تستند كلية الى المصالح الاستراتيجية لحلف الاطلنطي .

وقد اتخذت الولايات المتحدة موقفا مشابها أثناء المحادثات التي جرت في موسكو في أواخر مارس الماضي حول الحد من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية ، وتمثل ذلك في محاولة إعادة النظر في اتفاق فلاديفوستوك بين بريجنيف وفورد بما يقدم المصلحة الأحادية الجانب للولايات المتحدة وبما يضر أمن الاتحاد السوفييتي وحلفائه . هذا يحدث بينما لا يوجد أى منطق يدفع الاتحاد السوفييتي الى التفضحية بمصالحه المشروعة وبأمنه !!

ومن المأمول فيه أن يساند القادة البورجوازيون في الغرب الذين يتمتعون برؤية بعيدة النظر سياسة تؤدي الى تخفيف حدة التوترات الدولية ، سياسة تضع في اعتبارها قضايا الانفراج العسكري ، وعلى سبيل المثال ، قضايا الحد وتخفيض التسلح كمقدمة لنزع السلاح فيما بعد .

وأمامهم مثال طيب في السياسة السلامية للاتحاد السوفييتي الذي يعتبر أقوى دولة عسكرية في صفوف البلدان الاشتراكية وهو الأمر الذي يرد في تصريحات قادة دولها والذي تشبه الأعمال المموسة . لقد أعلن بريجنيف في الاجتماع الكامل للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي في أكتوبر عام ١٩٧٦ أن الاتحاد السوفييتي مستعد بلا تأخير بدأ نزع السلاح -

سواء على نطاق واسع أو جزئيا بادی الامر - على أساس عادل متبادل .
وأكد ليونيد بريجنيف من جديد في حديثه في تولا (يناير هذا العام) ان
الاتحاد السوفيتي لا يسعى الى تحقيق تفوق في الاسلحة بل يسعى الى
خفض التسليح واسترخاء المواجهة العسكرية .

وهذه الاقوال تدعمها الافعال . فكما كتب ب . دوجرز في « الشئون
الدولية » (الجريدة السياسية والنظرية للحزب الشيوعي الامريكى -
نوفمبر ١٩٧٦) فان « ميزانية التسليح السوفيتية قد خففت ،
فيالنسبة لعام ١٩٧٧ بلغت الميزانية العسكرية السوفيتية ١٧٢ بليون
دولر أو ٢٣ بليون دولار بالمقارنة بالميزانية العسكرية للولايات المتحدة التي
بلغت ١١٢ بليون دولار » . وبينما تتصاعد الولايات المتحدة بميزانياتها
العسكرية ، هذا العام ، بدلا من الاتفاق على الاحتياجات الاجتماعية للشعب
الامريكى ، فاننا نجد الاتحاد السوفيتي يخفض ميزانيته العسكرية بمقدار
٢٠٠ مليون دولار . ومما يذكر ان الاتحاد السوفيتي منذ المؤتمر الـ ٢٤
للحزب الشيوعي السوفيتي عام ١٩٧١ الذي اقر برنامج السلام اجرى
اربعة تخفيضات على نفقاته الدفاعية . ولا يمكن ان نقول نفس الشيء عن
النفقات العسكرية لحلف الناتو « الاطلنطي » حيث انها ازدادت من ١٨
بليون في عام ١٩٤٩ الى ١٥٥ بليون دولار في عام ١٩٧٦ ولا يشمل هذا
الرقم اليونان وتركيا .

ويقترح الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية الاخرى - كاجراء
رئيسي لتوسيع وتدعيم الانفراج - ان ينزع سلاح كلا من حلف «الناتو»
وحلف وارسو في نفس الوقت ، مع نزع سلاح الهيكل الحربى لكليهما
كخطوة اولى . ولقد كرر الاتحاد السوفيتي هذا الاقتراح في مؤتمر برلين
للحزب الاوروبى الشيوعية والعمالية حيث ان قبول هذا الاقتراح يمكن
ان يشكل خطوة واقعية وسريعة نحو الانفراج العسكرى في اوربا ويدعم
الثقة والتفاهم البوليين .

غير ان هذا الاقتراح مثله مثل المبادرات السلامية الاخرى للبلدان
الاشتراكية لم يلق تأييدا من جانب الدوائر الحاكمة . فمن الواضح ان
هذه الدوائر ليست على استعداد بعد للتخلص عن هذه الاداة الفعالة
لاثارة التوتر ومعاداة - الشيوعية كما برهنت على ذلك المؤتمرات على
مستوى القمة لحلف الاطلنطي في العام الماضى . ويمكن للمرء ان يلحظ
الهدف الاساسى لهذا التحالف العدوانى من خلف الستار الدخانى الذى
يطلقه حول « التهديد الشرقى » وذلك في برامج الاستعدادات الحربية
الباهظة التكلفة بما في ذلك القوة النووية الصاروخية .

وكما هو متوقع فان جوزيف لانز السكرتير العام لحلف الاطلنطي لم
يتردد في رفض اقتراح دول معاهدة وارسو والذي يدعو الى تعهد جميع

الدول الموقعة على اتفاقية هلسنكي بالا تكون البائدة باستخدام الاسلحة النووية ضد بعضها البعض . كما لاقي اقتراح ببناء آخر نفس المصير ، وكان هذا الاقتراح يدعو الى عدم توسيع التجمعات العسكرية -السياسية القائمة .

ولا يمكن للمرء مهما حسنت نيته ان يوافق أو يقبل ان الدافع وراء هذا الموقف من جانب قادة حلف الاطلنطي هو دافع دفاعي أو إنساني أو ماشابه ذلك . وليس هناك من تفسير الا ان هذا الموقف يعتبر أحد المكونات العدوانية لحلف الاطلنطي .

وبحاول زعماء حلف الاطلنطي وأساسا امرياليو الولايات المتحدة ان يملوا على البلدان الاوربية نوع الحكومات التي تحكمهم ونوع الاحزاب السياسية التي يتعين على الشعب ان يؤيدها أو لا يؤيدها . فحلف الاطلنطي الان كما كان في الماضي يضع نفسه في وضع المحامي لاكثر الدوائر الاوربية رجعية . واتضحت بيمته المعادية للديمقراطية مرارا في التهديدات التي يوجهها للبلدان المختلفة عندما يتزايد فيها نفوذ الاحزاب الشيوعية أو اليسارية وتدخله الفاضح في شئونها الداخلية .

» ونحن جميعا نتذكر دور حلف الاطلنطي في الانقلاب العسكري في اليونان (ابريل عام ١٩٦٧) ، واعماله التخريبية ضسد جمهورية قبرص ذات السيادة وضد حركات التحرر الوطني وخاصة في جنوب القسارة الافريقية ، واقرب مثال عليها هو تدخله في النزاع العسكري الداخلي في زائير .

وفي رأى الجنرال هانج فان مسألة « اشتراك الماركسيين » في الحكومات الغربية يعتبر أخطر مسألة تواجه الآن حلف الاطلنطي . وعندما أعرب بعض الناس في العواصم الغربية عن اعتقادهم بأن اشتراك الشيوعيين في حكومات البلدان الرأسمالية الكبيرة سيؤدي الى حل حلف الاطلنطي أعلن الجنرال : **« انني لن اوافق على اشتراك الاحزاب الماركسية في حكومات البلدان الصناعية الاوربية الغربية » (لومانيته - ٢٤ فبراير ١٩٧٦) .**

وقد قبول هذا التدخل السافر في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة باحتجاجات قوية من جانب ممثلي احزاب بعيدة كل البعد عن الماركسية .

ولكن هذه الاحتجاجات لم تمنع زعماء الولايات المتحدة وجمهورية ألمانيا الاتحادية وفرنسا من أن يقرروا في يونيو ١٩٧٦ حرمان إيطاليا من جميع المونات المالية والاقتصادية اذا تواجد الشيوعيون في الحكومة . وهذا الموقف دفع حتى جريدة محافظة مثل جريدة التايمز الى وصفه بأنه « انداز فظيع » من جانب حلفاء إيطاليا في حلف « الناتو » .

وكذلك علينا الان نسي الضغوط التي مورست مؤخرا ضد البرتغال .
وحسب ما قالت جريدة « نوفيل أوبيرتير » الباريسية (٥ يوليو ١٩٧٦)
« فان الامريكيين في ذروة أحداث البرتغال كانوا يناقشون مسألة طرد
لشبيونة من حلف الاطلنطي » . ورافق هذا الابتزاز السياسي مناورات قام
بها حلف الاطلنطي في المياه البرتغالية .

**وتمتد واشنطن وعدد من العواصم الغربية بان القوانين والاتفاقيات
الدولية التي تمنع التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الاخرى لا تسرى
عليهم . نعم ، نشرا ما تستهويهم الاشارة الى الوثيقة الختامية لمؤتمر
هلسنكي ولكن لكي يتهموا الآخرين بخرقها . وبينما تتهم الدوائر الامبريالية
كلها البلدان الاشتراكية بخرق « حقوق الانسان » فانها تبذل أقصى
ماستطيع لارجاع العالم الى فترة « الخلف الى فترة « الحرب الباردة » . ولكن
عندما يوجه اليها اللوم لتدخلها في الشؤون الداخلية للبلدان الاخرى
ولهجمات على الحقوق الديمقراطية - البورجوازية والحريات المحدودة
الوجود في البلدان الرأسمالية فانها تنصرف كما لو ان الوثيقة الختامية
لم توقع على الاطلاق .**

ويبرهن هذا التصاعد الجديد في نشاط حلف الاطلنطي وتحركه المعادي
للشيوعية على المحاولات اليائسة لهذه الكتلة الامبريالية لتعويق التقدم
الاجتماعي فوق كوكبنا . وعلى النقيض من ذلك يعمل الاتحاد السوفيتي
والبلدان الاشتراكية الاخرى وجميع القوى الديمقراطية والسلامية من
أجل التعاون ذي المنفعة المتبادلة بين البلدان ذات الانظمة الاجتماعية
المختلفة .

**ولا يمكن لاجتماع بلغراد القادم للبلدان الـ ٣٥ أن يطور عملية الانفراج .
ولتحقيق هذا يتعين على جميع المشاركين في هذا الاجتماع أن يتذكروا أن
مؤتمر هلسنكي كان مؤتمرا للأمن الاوربي والتعاون . ومن ثم فمن المنطقي
أن يركز اجتماع بلغراد على السلام والامن والتعاون في اوروبا .**

ان مستقبل اوروبا لا يكمن في المواجهة بين الكتلتين ، تلك المواجهة التي
لا يمكن أن ينجم عنها الا المزيد من المصاعب وخطر النزاع العسكري . ان
مستقبل اوروبا في أن تكون قارة بلا اسلحة ، بدون اتفاق عسكري ، وبدون
خوف من الحرب . ان المستقبل هو لأوروبا التي تسمي قدما نحو التقدم
الاجتماعي في ظروف السلام الدائم . ونحن السكنديون نعتقد ان السلام
عندما يسود اوروبا وأن التعاون الدولي عندما يودهر فان المناخ السياسي
عبر العالم يتخذ طريقه نحو التحسن بصورة كبيرة .

الديمقراطية السياسية والدكتاتورية الطبقية

بقام. فرانس موركن

طوال عقود من الزمن والديموقراطية والجبرية الفردية والحرية الوطنية موضوع جدال ايديولوجى وسياسى حاد زادت حدته بشكل خاص فى السنوات القليلة الماضية، وليس هناك مايشير الى انحساره فى المستقبل القريب . فهو يعكس ابرز سمات التطور العالى ، أى نمو قوى الديمقراطية والاشتراكية .

وفى المناخ الاجتماعى والنفسى العالى ، يجد أى حزب يريد الفوز بالتأثير السياسى نفسه مجبراً على الدعوة الى الديمقراطية وعلى تقديم مفهومه عن الحرية حتى ولو كانت مصالح الشعب وتطلعاته الديمقراطية غريبة تماماً عنه . فعلى سبيل المثال فى الفترة الاخيرة أخذت قوى محافظة كتحالف الاتحاد الديموقراطى المسيحى والاتحاد الاشتراكى المسيحى ونظيرهما فى النمسا ، حزب الشعب ، تملأ الدنيا ضجيجاً حول دفاعها عن الحرية التى يزعمون أنها تتعارض مع الاشتراكية تعارضاً لايمكن التغلب عليه .

ولذلك فمن المهم بشكل خاص رسم صورة واضحة عن المواقع الطبقة للمشاركين في هذه المناقشة عن الديمقراطية التي تشكل في التحليل النهائي جزءاً من الصراع الطبقي الأيديولوجي المحتدم في كل بلد وأعلى وفي المسرح العالمي . وهذه النظرة وحدها هي التي تكشف عن جسر المسألة وتسمح بمناقشة الحريات الديمقراطية في إطار العلاقات الطبقة على مستوى علمي سليم .

١ في النمسا يزعم القادة اليمينيون للحزب الاشتراكي بأنهم أشد المدافعين عن الديمقراطية وقد قدم برونو كرايسكي زعمهم بصورة واضحة في تقريره إلى « المؤتمر الأوروبي » في ألب باخ (١) في سبتمبر الماضي . وكان عنوان التقرير « الحرية والديمقراطية » ، وهذه هي الصورة التي قلمها كرايسكي إلى مستمعيه : هناك من ناحية « أنصار الديمقراطية » أي أولئك الحريصون على المحافظة على البنى السياسية القائمة للرأسمالية المتطورة . وهم يشكلون قطاعاً واسعاً جداً من الأحزاب والاتجاهات السياسية من المحافظين المتطرفين إلى الاشتراكيين-الاصلاحيين « الورديين » والفارق الوحيد بينهما ، كما يراه كرايسكي ، هو « التفاوت الزمني في تقديرهم لضرورة التغير الاجتماعي » . ومن ناحية أخرى هناك « أنصار الدكتاتورية » ، وفي مقدمتهم ، في رأي كرايسكي ، الشيوعيون . وهذا وفق منطق طبعي تماماً لأن أيديولوجية الحركة الشيوعية مرتبطة بمفهوم دكتاتورية البروليتاريا .

وخصص كرايسكي تقريره كله عملياً للهجوم على الشيوعيين . وعملياً ، لم يكن في هذا الحديث ، المفترض فيه أنه دفاع عن الحرية ، مكان لادانة الفاشية السابقة أو الحالية أو الرجعية السياسية المتطرفة ، التي حاربها الشيوعيون دائماً ومازالوا يحاربونها بشجاعة وثبات .

لقد فرض انقلاب سبتمبر ١٩٧٣ « الذي لم يشر إليه كرايسكي » دكتاتورية فاشية على شيلي وقضى على كل تقاليد الديمقراطية السياسية أما الثورة الديمقراطية في ٢٥ أبريل ١٩٧٤ ، فقد قضت على الدكتاتورية الفاشية في البرتغال . والعالم كله ، ومن المفترض أيضاً كرايسكي وأصدقائه السياسيون ، يعرفون إلى جانب من وقف الشيوعيون في هذه الصراعات وكثير غيرها بين الديمقراطية السياسية والدكتاتورية السياسية — وهي المواجهة الدائمة التي تميز المجتمع البرجوازي في القرن العشرين .

لم تشكل الطبقة العاملة الثورية والماركسيون اللينينيون أبداً في ضرورة

(١) اجتماع سنوي لشخصيات سياسية وإعلامية وثقافية محافظة ، بدأ عقده في فترة ما بعد الحرب .

العمل من أجل الديمقراطية السياسية ، والحقوق المدنية والحريات . كما كانوا أنشط الساهمين في الحركات الديمقراطية . ولقد استرشدنا دائما ، نحن الشيوعيين النمساويين ، برأى لينين القائل بأن الطريق إلى تحرير الجماهير العاملة الاجتماعي ، والطريق إلى الاشتراكية لا يمكن أن يتخطى الديمقراطية . ولا يتصور الحزب الشيوعي النمساوي النضال من أجل مستقبل بلادنا الاشتراكي الا على أساس أقصى وأعماق وأشمل اشاعة للديموقراطية في الحياة العامة ، والا على أساس المقاومة الحاسمة لكل محاولات تقليص حقوق وحريات الجماهير العاملة .

وهذا وحده يفضح زيف وضع موقف الشيوعيين في تعارض مع مثل هذه الديمقراطية . ولكن من وجهة نظر خصومنا البرجوازيين والاصلاحيين ، فإن محك الديمقراطية هو الموقف من مفهوم دكتاتورية البروليتاريا . واولئك الذين يوافقون على هذا المفهوم يحرمون بشكل قاطع من لقب ديمقراطيين . لماذا ؟ لانه ، كما يقال لنا ، لا يمكن التوفيق بين الديمقراطية والدكتاتورية .

وهذا طرح مخادع للقضية ، وهو أسلوب استخدمه اعداء الطبقة العاملة طوال عقود من الزمن . وهو ليس حالة خطأ ناتج عن تضليل أو جهل لكنه تزيف صارخ متعمد ، لان القادة الاشتراكيين الاصلاحيين يعرفون تماما أن مقولة الدكتاتورية الطبقة في نظريتنا ليست مرادفا لمفهوم الدكتاتورية السياسية .

لقد بدل كرايسكي كل ما يستطيع في خطابه في الب باخ لاختفاء هذا الفارق الجذري ولابيات ان الفاء الديمقراطية كان منذ البداية جزءا أصيلا من مبدأ ماركس حول الصراع الطبقي ودكتاتورية البروليتاريا . والحقيقة أن كرايسكي قال « ومما لا ريب فيه أن كارل ماركس هو الذي أقام الدليل التاريخي والمعنوي على السيطرة عن طريق القسر والدكتاتورية عندما اعلن مفهوم دكتاتورية البروليتاريا » وفي الواقع أن ماركس ، وفيما بعد لينين بتفصيل أكبر ، قد بينا أن كل دولة أداة سيطرة طبقة محددة . ونظرة الصراع الطبقي التي صاغها كلاسكيو الماركسية - اللينينية وطورها الى الاعتراف بضرورة دكتاتورية البروليتاريا ، تمثل تفسيراً علمياً للقوانين الموضوعية للتطور الاجتماعي في مرحلة انتقال المجتمع الحتمي من الرأسمالية الى الاشتراكية . وهي تبين ضرورة اقامة سلطة الطبقة العاملة ، التي عرفها ماركس بأنها دكتاتورية البروليتاريا .

وفي رأينا أن استخدام أو عدم استخدام هذا الحزب الشيوعي أو ذاك لهذا المفهوم ليس له أهمية حاسمة . فالمهم هو جوهر هذه المقولة العلمية المعنوي الذي أضفاه عليها ماركس وانجلز ولينين . وهذا يحتفظ بكل صحته في الحاضر ، في ظروف وأشكال الانتقال الى الاشتراكية والمتغيرة

فى كثير من الوجوه ، لان آراء مثل الدور القيادى للطبقة العاملة وتوفر الديمقراطية الواسعة للجماهير العاملة ، والهجوم الحازم على مواقع الاقلية المستغلة .. الخ ، صالحة تماما اليوم ايضا .

ويتضح بشكل خاص سخف الزعم بان العداء للديموقراطية كامن فى نظرية ماركس منذ البداية اذا تذكرنا ان الماركسية تطبق مفهوم الدكتاتورية الطبقية لا على المجتمع الاشتراكي وحده حيث الطبقة العاملة هى الطبقة المسيطرة ، ولكن كذلك على المجتمع الرأسمالى . والدكتاتورية الطبقية اى تركر سلطة الدولة فى ايدى طبقة معينة ، لا يدل بعد على غياب الديمقراطية . فهذه بالنسبة للماركسيين مسألة لا يمكن دحضها ، شأنها فى ذلك شان الحقيقة الماثلة فى ان الديمقراطية السياسية ذاتها تشمل دكتاتورية طبقية ، اى سيطرة طبقة معينة تصبر عنها فى أشكال سياسية ملموسة . والان ، كما كان فى الماضى تؤكد الحقائق الاجتماعية والسياسية المقولة النظرية التى عبرت عنها كلمات لينين التالية : « .. ان دكتاتورية طبقة واحدة ضرورة ليس فقط بالنسبة لكل مجتمع طبقى بشكل عام ، ليس فقط بالنسبة للبروليتاريا التى اطاحت بالبرجوازية ، ولكن كذلك بالنسبة للفترة التاريخية كلها التى تفصل الرأسمالية عن « المجتمع اللاتبقى » ، عن الشيوعية . والدول البرجوازية بالغة التنوع فى الشكل لكن جوهرها واحد : فكل هذه الدول ايا كان شكلها من المحتم ان تكون فى التحليل النهائى دكتاتورية البرجوازية ، والانتقال من الرأسمالية الى الشيوعية من المحتم بالتأكيد ان يسفر عن وفرة وتنوع هائلين من الاشكال السياسية ، لكن الجوهر واحد حتما : « دكتاتورية البروليتاريا » « المؤلفات الكاملة - المجلد ٢٥ - ص ٤١٣ » .

لنحلل الصلة بين الديمقراطية السياسية والدكتاتورية الطبقية
آخذين النمسا كمثال .



ان البنية السياسية فى النمسا لم يجر تشوبها بتعسف بوليسى عسكري كذلك الذى وجد فى البرتغال فى ظل حكم سالازار وكابتانو ، ولا فى اسبانيا فرانكو ، او فى يونان الكولونيات السود فلدينا برلمان منتخب باقتراع عام ، وتعددية فى الاحزاب السياسية ، ووسائل الاعلام .. الخ ولنظام الادارة السياسية فى النمسا كل صفات الديمقراطية البرجوازية المعتادة . ولكن اذا نظرنا نظرة متفحصة الى طريقة عمل مؤسساتها ،

فسيكون علينا أن نخرج بنتيجة هي أن حياة النمسا النمساوية تحمل
البصمات القوية لإيديولوجية وممارسة « المشاركة الاجتماعية »

أما كيف يؤثر هذا على مصائر الديمقراطية النمساوية فسوف نتضح
من المثال التالي . ينص الدستور على أن البرلمان هو السلطة العليا ،
كمعبر معبر عن إرادة الشعب السيادة . بيد أنه في التطبيق ، يتحول
البرلمان باضطراد الى مؤسسة شكلية . فكل قراراته تحددها مسبقا
المؤسسات الضيقة القوية لـ « المشاركة الاجتماعية » ، والمكونة من كبار
المسؤولين في منظمات أصحاب الأعمال ، والغرف التجارية ، والنقابات
الاشتراكية الاصلاحية والحكومة (1) .

أبدى كرايسكي في خطابه في البياخ قلقا بالغا ازاء الخطر الذي يهدد
الديموقراطية من خارج البرلمان . وكان يمكن أن يكون أكثر منطقية لو قال
أن الخطر الذي يهدد الديمقراطية في النمسا يأتي من مركز قوة خارج
البرلمان أقامه ودعمه نظام « المشاركة الاجتماعية » . فقد تدنت وظيفة
البرلمان الى مجرد التصديق على الاتفاقيات التي يتوصل اليها « الشركاء
الاجتماعيون » .

وليس الشيوعيون هم الوحيدون الذين يدركون هذا الواقع . فالحقائق
بالغة الوضوح حتى أن الاشتراكيين الاصلاحيين وممثلى البرجوازية المباشرة
كثيرا ما يجدون أنفسهم مضطرين الى التعليق على الوضع . وينتقد
الاشتراكيون اليساريون صراحة ويرفضون « المشاركة الاجتماعية »

وليس سرا أن الديمقراطية النمساوية قد أصبحت أسيرة عملية
تآكل داخلية. ولايستطيع المرء وهو يقيم هذا من منطلق علمي ماركسي -
لينيني ، أن يتفادى الاستنتاج بأن تطور نظام النمسا السياسي خاضع ،
بأشكال قومية خاصة ، للقوانين العامة التي تحكم مصائر الديمقراطية
البرجوازية في عصر الامبريالية وسيطرة رأسمالية الدولة الاحتكارية .
لقد وصلت مصالح البرجوازية الى التصادم مع مقاييس الديمقراطية
البرجوازية ذاتها . ولم تصل الامور بعد الى نقطة التقليل الصريح للنظم
الاجرائية والطقوس الديمقراطية وانتهاكها . فمازالت هناك واجهة
المؤسسات الديمقراطية لكنه يجري اضعاف جوهرها باضطراد أو يدمر
تماما ليناسب مطالب ومصالح رأس المال الانانية .

(1) « المشاركة الاجتماعية » واحدة من الميكانزمات الاقتصادية والاجتماعية الاساسية
لسيطرة الدولة الاحتكارية النمساوية . « والشركاء » هم رأس المال الكبير وقيادة النقابات
التي يسيطر عليها الاشتراكيون . وعن طريق شبكة متشعبة من الوكالات وخاصة « اللجنة
الكثافتة للاجوروالاسماحياتطبق سياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية لصالح الاحتكارات

ومن السمات الجوهرية « للمشاركة الاجتماعية » كشكل نمساوي خاص من سيطرة رأسمالية الدولة الاحتكارية أنها تعمل بغض النظر عن الأغلبية البرلمانية أو تركيب الحكومة . ففي الخمسينات وبداية الستينات كانت توجد حكومة ائتلافية من حزب الشعب والحزب الاشتراكي . كان لحزب الشعب أغلبية في البرلمان وكان ممثلة المستشار الفيدرالي . وفي ١٩٦٦-١٩٦٩ ، كانت له الأغلبية المطلقة في البرلمان فاحتكر السلطة ، وكان الاشتراكيون في المعارضة .

وتسلم الاشتراكيون الديمقراطيون زمام السلطة للمرة الاولى في ١٩٧٠ ومنذ ١٩٧١ أصبحت لهم أغلبية مطلقة في البرلمان . الا انه على الرغم من كل هذه التفريعات، ما زالت سياسة « المشاركة الاجتماعية » وهي سياسة برجوازية تسيطر على الحياة السياسية النمساوية . وهكذا فان تسلم حكومة اشتراكية ديموقراطية مستقلة للسلطة لم يعنى تغييرا في السياسة ناهيك عن انتقال السلطة من طبقة الى اخرى . فعلى العكس ، لم يجر الحفاظ على سيطرة رأس المال الطبقية فحسب ، ولكنها واصلت التعبير عن نفسها في اتباع سياسة « المشاركة الاجتماعية » . واذا عدنا الى وعود حكومة كرايسكي الانتخابية نجد انها لم تقدم بديلا واقعيا ، في اية قضية جوهرية . لسياسة حكومة حزب الشعب . وهذا دليل واضح على أن مضمون أى نظام سياسى « بما فى ذلك النظام الديموقراطى » تقرره الطبقة المسيطرة .

دعونا نعالج من زاوية اخرى ، قضية العلاقة بين الديموقراطية السياسية ودكتاتورية الطبقة فى العالم الرأسمالى المعاصر . أدلى كرايسكي بتصريح هام فى خطابه فى الب باخ اذ قال « لقد ثبت عجز الديموقراطية السياسية عن حل أغلب القضايا الصعبة التى طرحتها الازمة الاقتصادية العالمية الخطيرة .

وقد طرح ثلاث قضايا حاولت « الحكومات الديموقراطية » حلها . أولا عمل الصناعة بأقل من طاقتها كما تبرزه الحقيقة الماثلة فى أن معظم الاسطول التجارى العالمى ساكن لا يتحرك ، وأن صناعة بناء السفن تعاني من ازمة عميقة . ثانيا ، انخفاض أسعار الألومنيوم وهيبالك الصلب . وثالثا ، والاهم البطالة . « على الرغم من الانتعاش الاقتصادى الى حد ما هو معلن طبقا للارقام الرسمية حوالى ١٥ مليون عاطل فى البلدان الرأسمالية الصناعية » هذا اذن هو الوضع فى العالم الرأسمالى اليوم .

ان تطورات الازمة العادة فى الاقتصاد الرأسمالى لا تسببها مؤسسات المجتمع السياسية ، بل البنية الطبقية للاقتصاد والتناقضات الناتجة

من سيطرة الاحتكار والتناحر المتاصل في المجتمع الرأسمالي بين العمل ورأس المال . وعجز الديمقراطية السياسية التي تحدث عنها كرايسكي أمر طبيعي تماما في ظل الرأسمالية .

وتولد سيطرة الاحتكار اتجاها قويا جدا لتقليص الديمقراطية السياسية وقد بينا بالفعل كيف يتم هذا في النمسا . كما أنه يتم ، بهذا الشكل أو ذاك أو بهذه الدرجة أو تلك في غيرها من بلدان رأسمالية الدولة الاحتكارية ومن ثم كانت ضرورة النضال من أجل الديمقراطية ، أي ضد جبروت الاحتكارات ، وضد اعتدائها على حقوق وحريات ومكاسب العمل والجمهير الشعبية . ولا أحد يشكك في قيمة كل نجاح في هذا النضال وإمكانية تحقيقه . لكن التجربة في الوقت ذاته قد علمتنا نحن الشيوعيين النمساويين على الدوام كيف كان لينين محقا عندما قال « ان سيطرة رأس المال المالي ، ورأس المال بشكل عام لا تفي بأي إصلاحات في مجال الديمقراطية السياسية . » (المجلد ٢٢ - ص ١٤٥) وهذا مفهوم لأن علاقة الديمقراطية السياسية بالدكتاتورية الطبقة علاقة التشنج بالضمون . وقد بينت خبرة النمسا أنه إذا استبكت البرجوازية والاحتكارات بالمواقع الاجتماعية والاقتصادية الأساسية التي تضمن سيطرتها على المجتمع تظل حتى أوسع ديمقراطية ، ديمقراطية برجوازية ، أي شكل من أشكال دكتاتورية البرجوازية . ويؤكد هذا بشكل خاص علماء الاجتماع والكتاب من الحزب الاشتراكي عندما يشيرون إلى نمو « تركيز السلطة » في الاقتصاد ومجالات الحياة النمساوية الأخرى .

ان فهم جوهر كل دولة رأسمالية على أنه أداة لسيطرة البرجوازية وذلك لا يعني أننا لا نرى farkا بين الديمقراطية البرجوازية والفاشية » كان دائما في اعتقادنا يمثل أهمية كبيرة . بالنسبة لاستراتيجية وتكتيكات الطبقة العاملة الثورية . ونحن مقتنعون بأن هذه المقولة الماركسية - اللينينية الأساسية توفر اليوم أيضا خطوطا مرشدة لجهود الشيوعيين من أجل توحيد القوى الديمقراطية لتحقيق الأهداف التقدمية . وهذا يعني في النمسا تحقيق ديمقراطية معادية للاحتكار . وفي نضالنا من أجل وحدة كل الديمقراطيين ندرك أنه من المحتم أن يوجد



فى هذا التحالف الواسع وجهات نظر ومواقف مختلفة ، بل وتناقضات .
لكن الامكانية ذاتها لتشكيل مثل هذا التحالف ، ومعقولة وجودة ،
وقدرته على الحياة ونشاطه ، تستند الى اساس موضوعى راسخ ، وهو
الحرص المشترك على الدفاع عن الديمقراطية وتطويرها .

وبالطبع يظهر هذا الحرص المشترك لا لان كل عناصر هذا التحالف
تجديها كلمة « الديمقراطية » ولكن لان الموقف الموضوعى لمختلف جماعات
وفئات المجتمع البرجوازى المعاصر تفرض عليها مكافحة القهر الاقتصادى
والاجتماعى الذى يمارسه رأس المال الكبير ، واخضاع جهاز الدولة الادارى
والسياسى له . ويتكلمات اخرى ، فى هذه الحالة أيضا فان الاختيار الذى
تقوم به هذه المجموعة أو تلك فى الظروف الملحوسة للصراع الطبقي والعلاقات
الطبقية هو الذى يمنح مفهوم « الديمقراطية » معناه الحقيقى . هل
تقف مع سيطرة رأس المال أم تكافح ضد هذا ؟ .. هذا السؤال هو محك
المعتقدات الديمقراطية الاصلية .

ولقد قامت ملايين العمال فى البلدان الرأسمالية بهذا الاختيار ، تحركه
غريزتها الاجتماعية أو استنادا لتجربتها السياسية . وبالنسبة للماركسيين
اللينينيين فان النظرية العلمية تقيم الدليل على هذا الاختيار كذلك .

اننا نذكر تماما ان الامبريالية ورأسمالية الدولة الاحتكارية لا تكبح
« وان كانت لاتفى كليا أبدا » منافسة السوق الحرة ، بل وتستخدم كذلك
كل وسيلة متاحة لتقييد الديمقراطية السياسية « الذى لايعنى اطلاقا ،
القاهء التام » . وتكمن جذور الخطر على الديمقراطية فى طبيعة رأس
المال الاحتكارى ذاته . وهذا الخطر يزداد واقعية ويضبح ملموسا بدرجة
اكبر كلما احتدمت تناقضات الرأسمالية واصبحت تطورات الازمة الاكثر
ابلاما محسوسة . ومن الواضح انه قد زاد مع الازمة التى اصيبت
الرأسمالية العالمية فى السبعينات .

وفى هذا الوضع التاريخى ، يعمل الشيوعيون على توحيد القوى
الشعبية الواسعة لمكافحة السيطرة الاحتكارية . وهم بهذا يقدمون طريقا
للتطور الاجتماعى والسياسى يتفق مع مصالح الديمقراطية .

لقد تحدث كثير من القادة الاشتراكيين الديمقراطيين عن ازمة
الديموقراطية فى المجتمع الرأسمالى والاطار التى تتهددها . لكنهم
يحاولون خلق الانطباع بان الخطر يأتى أساسا من اليسار ، ومن
الشيوعيين أساسا .

وفى ختام الخطاب الذى القاه كرايسكى فى الب باخ تحدث بفصاحة
عن الحاجة الى اتفاق الديمقراطية . وقال أن هذا الهدف هو « مهمة عصرنا »

ظروف المواجهة بين الحرية والدكتاتورية » ولم يدع كرايسكى أى شك فى أنه يشير بذلك الى النضال ضد « الدكتاتورية الشيوعية » . وهذا الموقف ليس جديدا ، فقد سمعنا احاديث من هذا النوع فى المانيا فى بداية الثلاثينيات . وبعد اربعين عاما تكررت الاحاديث ذاتها ، عندما تسلمت حكومة الوحدة الشعبية زمام السلطة فى شىلى . والان يبعث من جديد « الخطر الشيوعى » الخيالى على الديمقراطية رغم كل دروس التاريخ .

ماذا وراء هذا التكرار الدؤوب ؟ لن تكون مخطئين اذا قلنا أن جلدور هذا الموقف تكمن فى مصالح الطبقة الحاكمة ، البرجوازية ، والاحتكارات لانها تحرص أكثر من غيرها على حرق انتباه الرأى العام عن خطرها . على مؤسسات المجتمع الديمقراطية ، وحقوق الشعب ، واليوم مع تعمق أزمة الديمقراطية البرجوازية أصبح هذا ضرورة أيديولوجية وسياسية حيوية للاحتكارات . ومن مصلحتها توجيه نهمة العداء للديمقراطية الى أكثر خصوصها تماسكا ، الى ممثلى الطبقة العاملة والجمهير العاملة . وبمساعدة الاحتكارات على تحقيق هذا يعمل القادة الاشتراكيون الديمقراطيون اليمينيون بانسجام مع القوى التى تمثل أكبر خطر على الديمقراطية ، كما أنهم يساعدون على دعم جبروت راس المال الاحتكارى ، الذى يشكل اليوم التعبير المركز عن سيطرة البرجوازية الطبقة .

وهكذا اذا زعم القادة الاشتراكيون الاصلاحيون ومن بينهم كرايسكى أنهم مدافعون عن الديمقراطية فهذا لاينطبق الا على الديمقراطية البرجوازية . واذا نظرنا الى موقفهم من الدكتاتورية نستطيع القول بشكل قاطع أنهم كانوا وما زالوا أنصار دكتاتورية البرجوازية . وهذا يفسر السبب وراء عجز أيديولوجيو الاشتراكية الاصلاحية وقادتها السياسيون ، فى الماضى ، فى ظروف صعبة وحرارة بالنسبة للديمقراطية ، عن رؤية مصدر الخطر ورفضهم حتى الآن اتخاذ الطريق الصحيح الوحيد ، طريق الوحدة مع أكثر القوى الديمقراطية ثباتا . وهو يفسر كذلك السياسة الحالية للقيادة الاشتراكية الديمقراطية النمساوية ، وعداها المسعور للشيوعية ، الذى هو انعكاس لحرص هذه القيادة على المحافظة على دكتاتورية البرجوازية ، وكذلك مرقلة امكانية تطور النضال الفعال من أجل الديمقراطية .

يحاول الأيديولوجيون الاشتراكيون الديمقراطيون النمساويون تبرير سياسة « المشاركة الاجتماعية » بالقول بأن العمال وأصحاب الاعمال « فى نفس السفينة » . ويخرجون فى هذا بنتيجة هى أن الصراع الطبقي ، وبخاصة الصراع الطبقي السياسى ، قد مضى عهده ، بل أنه يتناقض

مع مبدأ الديمقراطية وما نراه هو محاولة لشل الطبقة العاملة . لكن الدفاع الناجح عن الديمقراطية وتوسيعها لا يمكن أن يتم إلا من خلال النضال المشترك بين الطبقة العاملة وكل الفئات العاملة . إن أيديولوجية « المشاركة » تراجع عن المواقع الطبقة وعن الافق الاشتراكي . ومن ثم فإن بذل الجهود من أجل أن تدرك الطبقة العاملة موقعها ودورها التاريخي يتطلب النضال ضد أيديولوجية وممارسة « المشاركة الاجتماعية » .

يسترشد الحزب الشيوعي النمساوي بشكل ثابت بالمقولة الماركسية - اللينينية بأن الطريق إلى الاشتراكية أي الاطاحة بالهيمنة البرجوازية ، هو كذلك الطريق إلى توسيع الحقوق والحريات التي فازت بها الجماهير العاملة في ظل الرأسمالية . وهو فضلا عن ذلك يضمن على حقوق الشعب الديمقراطية وعمل المؤسسات الديمقراطية محتوي من نوع جسد يدتفق مع مهمة اشباع المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية الروحية للمجتمع وللجماهير العاملة ولل فرد . كما أننا نؤكد انه طالما استمرت سيطرة الرأسمالية الطبقة فان منجزات الديمقراطية لا يمكن أن تكون دائمة . وفي المقابل ، لا يمكن تحقيق الديمقراطية الثابتة للطبقة العاملة والجماهير العاملة الا عن طريق اعادة بناء المجتمع على اسس اشتراكية .

ونحن في نضالنا من أجل الاشتراكية عبر ديموقراطية معادية للاحتكار ومن أجل التقييد التدريجي لسلطة رأس المال الكبير ، نسعى إلى تعاون متكافئ بين عدة أحزاب تقود العملية الثورية التي ستحول المجتمع . وهذا يعبر عن إيماننا بأن أغلبية المشتركين في الحركة السياسية المنظمة في النمسا يضعون الدفاع عن الديمقراطية وتطويرها فوق الحرص على المحافظة على بقاء نظام رأسمالية الدولة الاحتكارية في شكله النمساوي على قيد الحياة .

تصدير رأس المال

بفليم : جون بيرشن

تحاول الامبريالية في المرحلة الراهنة من أزمة الرأسمالية العامة وتناقضاتها الحادة المقلقة ، أن تدعم مواقعها المهيمنة بتجميع مواردها الداخلية ، وسوف نعالج - من قائمة « ردود الفعل التكيفية » للرأسمالية - تصدير رأس المال الذي وصفه لينين بأنه « أحد الاسس الاقتصادية الأكثر جوهرية للامبريالية » .

وتصدير رأس المال حاسم بالنسبة للتفاعل الاقتصادي العالمي للرأسمالية وقد نمت الاستثمارات الاجنبية في فترة ما بعد الحرب نتيجة لاجراءات الدولة الاحتكارية لتشجيع تصدير رأس المال . وهذا النمو يحفز السباق من أجل الحد الأقصى من الارباح مثلما كانت الحال عند كتابة « الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية » وقد كتب لينين يقول :

« تنشأ الحاجة الى تصدير رأس المال من الحقيقة الماثلة في أن الرأسمالية في بضعة بلدان أصبحت « أكثر من ناضجة » وأن رأس المال لا يستطيع أن يجد مجالاً للاستثمار « المربح » (نفس المصدر ، ص ٢٤٢)

ويرتبط تصدير رأس المال في مرحلة الراحنة ارتباطا وثيقا بعمليات الشركات فوق القومية (متعددة الجنسية) التي أصبح اتساعها السريع في السنوات الخمس عشرة الاخيرة سمة بارزة من سمات تطور الرأسمالية الحديثة .

تقد ظهرت الاحتكارات الامبريالية العالمية الاولى مع مطلع القرن العشرين وعلى الرغم من أن مثل هذا المستوى من تركيز ومركزة رأس المال وتحويل الاحتكارات الوطنية الى عالمية لم يكن نموذجيا في المراحل الاولى للتطور الامبريالي ، الا أن لينين لاحظ في ذلك الوقت ، فكتب يقول في معالجته لتشكيل احتكارات عالمية لـ « الاحتكارات الضخمة » : « هذه مرحلة جديدة من التركيز العالمي لرأس المال والانتاج ، مرحلة أعلى من المراحل السابقة بما لا يهدن مقارنته » (نفس المصدر ، ص ٢٤٦) .

وبلغ التغلغل المتبادل العالمي لرأس المال في بداية الستينات مستوى جعل من الممكن الحديث في أنواع جديدة من الاحتكارات العالمية وابتعاد واضح لرأس مال الدولة الاحتكارية عن البيئة الوطنية .

والاحتكارات العالمية تسيطر فعلا على ما يقرب من ثلث الانتاج الوطني لاجمالى البلدان غير الاشتراكية . وتقول احصائيات النصف الاول من السبعينات أن الفروع الاجنبية للاحتكارات العالمية تنتج من البضائع من حيث الحجم ما يزيد على التصدير الرأسمالي العالمي .

ان مثل هذه الشركات العملاقة فوق القومية تدمج نفسها بصورة نشيطة في النظام الرأسمالي العالمي . فالاحتكارات العالمية التي تضفي طابعاً عالمياً على أطوار دورة الانتاج والتداول ، والتي تحظى بتأييد حكومات البلدان الأم ، تستفيد استفادة كاملة من مزايا تقسيم العمل العالمي .

ويعتقد الاقتصاديون البرجوازيون مثل جالبريث أن نطاق نشاط مثل هذه الشركات العملاقة يسمح بتخطيط اقتصادي فعال (« الدولة الصناعية الجديدة » نيويورك ، ١٩٦٨ ، « الاقتصاد والهدف العام » ، بوسطن ١٩٧٣) . وقد زاد من خيبة هذا الامل عمق « الركود » في منتصف السبعينات ، الذي لم يكن متوقعا . ومما لا ريب فيه أن تطور الشركات العملاقة الاحتكارية العالمية يمثل مرحلة جديدة عالية لما اسمها انجلز « باختفاء الطابع الاجتماعي على الانتاج » . بيد أنه يعجز عن ازالة التناقضات الاساسية للرأسمالية ، بل يولدها من جديد على نطاق أوسع .

والنمو المتصاعد للشركات فوق القومية « متعددة الجنسية » يمثل الر.

حد كبير نتيجة لتطور الرأسمالية الاحتكارية المتفاوت الذى اكد عليه لينين، والصراع المشتد بين مراكز ابراسمالية الرئيسيه الثلاث المتمتته فى الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا الغربية واليابان . والاحتكارات العالميه انتمثل أدوات فعاله فى المنافسة داخل الامبرياليه ونعمل فى سبيل الاهداف الاقتصاديه وسياسيه لبعض البلدان الراسماليه واعباد تقسيم العالم الراسمالي اقتصاديا ، تعمل بدورها لمصحتها الخاصه اتى تنافس فى كثير من الاحيان مع مصالح البلدان الام ، ويشير هذا الامر المزد من الفوضى وعدم الاستقرار فى الاقتصاد العالمى ، ويمثل عاملا لتطور الراسماليه المتفاوت والقاعده الماديه لمزيد من تفاقم التناقضات الامبرياليه .

ومعظم الشركات العملاقه فوق القوميه (متعدد الجنسيه) مقرها فى الولايات المتحدة الامريكية . اذ توجد فى الولايات المتحدة المراكز الرئيسيه للثلاث الاقوى من الشركات العالميه ال ٧٢٧٦ التى كانت قائمه فى بداية السبعينات . وتحتل الملكة المتحدة المرتبه اسانيه ٢٥٠٪ ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية المرتبه الثالثه .

وقد اقامت الاحتكارات العالميه الامريكية فى السنوات الخمس والعشرين الاخيره ما يزيد على ١٠٠٠٠ فرع اجنبى . بيد أن هذه الاحتكارات العالميه بدأت تنافسها بشكل خطير فى السنوات الاخيره الشركات الاوربيه الغربيه واليابانيه فوق القوميه (متعدد الجنسيه) التى اخذ ينمو دورها فى تصدير رأس المال . فقيمة المواد التى تصنعها الفروع الاجنبيه للشركات فوق القوميه (متعدد الجنسيه) الاوربيه الغربيه والاستثمارات الاجنبيه المباشره ، تعادل تقريبا المؤشرات المماثله للاحتكارات العالميه الامريكية . ويتنبأ الاقتصاديون بأن اليابان يمكن أن تصبح مصدرا رئيسيا لرأس المال بحلول عام ١٩٨٠ .

يبدو بالاضافه الى المنافسة بين الشركات فوق القوميه (متعدده الجنسيه) ، أن ثمة اتجاها محدد بينا لتشكيل تكتلات ، وبخاصه فى البلدان التى يهدد فيها التاميم الاحتكارات الاجنبيه . وعلى سبيل المثال فإن « مجلس الأمريكتين » يتألف مما يزيد على مائتى شركة امريكية لديها مصالح فى أمريكا اللاتينية .

ولكن الشركات فوق القوميه (متعدده الجنسيه) لا يغيب عن انظارها أبدا هدفها الرئيسى المتمثل فى تأمين الظروف للتوسع الاقتصادى الهائل وزيادة الازدياد وتعزيز الجواقع الامبرياليه فى مجموعها ، ولا سيما الامبرياليه القوميه لهذه الشركات . وتسعى الشركات فوق القوميه (متعدده الجنسيه) الى خلق مناخ اجتماعى - سياسى فى البلدان الناميه يسهل الاستقلال ، الذى لا يعوقه عائق ، للمواد الخام والايدي العامله فيها .

• لكن عند دراسة عمليات الشركات فوق القومية (متعددة الجنسية) تبرز ظواهر يبدو ، لأول وهلة ، أنها تتناقض مع الطابع الاستعماري الجديد لنشاطها .

فقد كانت وثيرة نمو انتقال رأس المال والتجارة بين البلدان النامية الصناعية في فترة ما بعد الحرب أكبر مما كانت فيما بينها والبلدان النامية . وانخفض نصيب البلدان النامية في الاستثمارات الاحتكارية العالمية المباشرة في الستينات . ويزعم المفكرون البرجوازيون والاصلاحيون أن الامبريالية قد انتهت لأن البلدان الرأسمالية كما يبدو لم تعد تعتمد بدرجة رئيسية على تصدير رأس المال الى المستعمرات . وافترض أنها قد نمت الاستعاضة عنها بالاستثمار العالمي « الحر » والتجارة داخل نطاق اقتصاديات « مختلطة » يجرى تنظيمها ، غير أن « الامبريالية من حيث جوهرها الاساسي لا تتغير ولكنها تضطر الى العمل في عالم متغير .

ولا يمكن أن يكون هناك شك في حقيقة أن البلدان الرأسمالية المتطورة ما تزال تعتمد كثيرا على الاستثمارات المباشرة في اقتصاديات البلدان النامية . وقد جاء في احصائيات الأمم المتحدة أن البلدان النامية جذبت في نهاية الستينات حوالي ثلث الاستثمارات الأجنبية المباشرة لـ ١٦ بلدا راسماليا متطورة . والنسبة ماثلة تقريبا فيما يتعلق باستثمارات الشركات فوق القومية (متعددة الجنسية) ، الامريكية والاوربية الغربية في البلدان النامية في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية . بيد أن الاحتكارات العالمية اليابانية وضعت النصيب الأكبر من استثماراتها الأجنبية (ثلاثة اخصاسها تقريبا) في مناطق العالم النامية .

وتحتل الاستثمارات الأجنبية البريطانية والفرنسية والهولندية والبرتغالية مكانة خاصة في اوربا الغربية ، لأن هذه البلدان كانت لديها في الماضي مناطق مستعمرة واسعة ، وشركاتها فوق القومية (متعددة الجنسية) تتوجه الى العالم النامي الى حد أكبر بكثير ، وفي حالة بريطانيا انشأ ما تزال تمثل المركز الثاني في تصدير رأس المال ، فإن الاتجاه الاستثماري (الذي أصبح الآن الاستعماري الجديد) الاساس لتصدير رأس المال بقي السمة المميزة حتى السنوات الأخيرة . فقبل عام ١٩١٤ كان ما يقرب من نصف الاستثمارات الأجنبية البريطانية مركزا في المستعمرات والممتلكات البريطانية . وفي الفترة من ١٩١٤ الى ١٩٧٠ كان ما يزيد على نصفها في المنطقة التي كانت تؤلف الامبراطورية البريطانية .

• بضاف الى ذلك ، أن رأس المال الاحتكاري الامريكي : في بحثه عن المواد الاستراتيجية والارباح الخيالية ، لم يتجاهل البلدان الأقل تطورا . فبلغت الاستثمارات الامريكية في افريقيا ٤٤ ضعفا في الفترة بين ١٩٦٠

و ١٩٧٣ ، بينما زادت الاستثمارات الامريكية الخاصة طويلة الامد في جميع البلدان النامية من ١١١ مليار دولار الى ٢٧٩ مليار دولار (الخلاصة الاحصائية للولايات المتحدة ، ١٩٧٥ ، ص ٨٠١) . وهكذا ، وبالأرقام المطلقة فإن تصدير رأس المال الى البلدان النامية لم ينخفض بل ازداد في كل مكان .

وتظهر الاحصائيات انه الآن في ظروف تفاقم ازمة الوقود والمواد الخام، فإن البلدان النامية تمثل نصيبا أكبر من الاستثمارات المباشرة للبلدان الرأسمالية المتطورة ، ففي عام ١٩٧٥ مثلا ، ضاعفت شركات النفط الامريكية استثماراتها الجديدة ، وحقت زيادة في إعادة الاستثمار بنسبة ٢٠٪ على الرغم من انخفاض وثيرة تصدير رأس المال الأمريكي بصورة عامة بسبب الازمة الاقتصادية ، وعلى الرغم من القيود التي فرضها العديد من البلدان النامية . وبعبارة أخرى ، فإن استغلال شعوب البلدان النامية على نطاق عالمي ما يزال أحد السمات المميزة للرأسمالية المعاصرة .

ويجب في معالجة تصدير رأس المال الى البلدان المتقدمة والنامية الإشارة الى الدور المتزايد بصورة هائلة لرأس المال . إذ أن إحدى الوسائل التي تتمثل في توسيع شبكته المصرفية فيما وراء البحار والبنوك المراسلة والشركات الفرعية بين ١٩٦٥ ، ١٩٧٢ . من ٣٠٣ الى ١٠٠٩ بنكا فرعيا . وفي عام ١٩٧٣ بلغ عدد البنوك الفرعية البريطانية فيما وراء البحار ١٩٢ واليابانية ١٤٥ ، والالمانية الغربية ١٠٣ ، والفرنسية ٩١ . (الشركات فوق القومية (متعددة الجنسية) في التطور العالمي ، ص ١٢) وامتزج توسع رأس المال المصرفي هذا بتوسيع الاحتكارات الصناعية .

والاحتكارات المصرفية العالمية أو البنوك فوق القومية . (متعددة الجنسية) التي ظهرت في السبعينات مثلت مرحلة جديدة من مراحل تركيز ومركزة رأس المال الربوي . وكان ثمة مسببان أساسيان حفزا لتشكيل مثل هذه البنوك ، تمثلا في اعضاء الطابع العالمي على الاقتصاد بصورة متزايدة والاسراع السريع للشركات فوق القومية (متعددة الجنسية) ، من ناحية واشتداد المنافسة في النظام الائتماني المصرفي الرأسمالي ، من ناحية أخرى .

ان عمليات بعض البنوك الصلاقة مثل الشركة العالمية للبنوك الاوربية (ايبيك) ، والبنوك المتحدة للشركة الاوربية (أيبكو) ، والبنك التجاري الألماني وكريدي ليونييه . الفرنسي وبنك روما (سي سي بي) ، وأوريون وانترناشونال اينرجي بنك ، تظهر ان الاحتكارات المصرفية العالمية تم تشكيلها بالدرجة الاولى للامعة الاحتكارات الصناعية العالمية ، ليس فيما يتعلق بالعمليات المصرفية فحسب ، بل وإعادة تنظيم مجالات النفوذ

كذلك ، ويدل تشكيل هذه البنوك فوق القومية « متعددة الجنسية » على أن بنية رأس المال الحالي تنمو وتصبح أكثر تعقيدا ، وبالتالي تخلق أشكالاً جديدة للمنافسة وتقاوم الأشكال القديمة .

لقد دللنا على أن تصدير رأس المال في الوقت الحاضر لا ينفصل عن توسع الاحتكارات الصناعية العالمية والبنوك العالمية ، وأن هذه تذهب الدور الرئيسي في تصدير رأس المال الاستثماري والربوي ، دعنا نعالج بعض جوانب الاستثمارات الأجنبية ولكن أولاً لماذا الأسراع بوتيرة تصدير رأس المال للبلدان الرأسمالية المتطورة ؟

أولاً أن الثورة العلمية التكنولوجية وسعت كثيراً من مجال الاستثمارات المربحة في البلدان الرأسمالية المتطورة ، الأمر الذي يمثل أحد الأسباب للتحويل الحاد في ميزان تدفق رأس المال لصانعي الاحتكارات الأمريكية وتوفيق هذه على الاحتكارات الأوروبية الغربية خلال عقدين من الزمن لما بعد الحرب . ولم تتمكن الاحتكارات الأوروبية الغربية من شن هجومها المضاد إلا في منتصف الستينات بعد أن راكبت إمكانيات مائية وعلمية وتكنيكية كبيرة بقدر واف . والسبب الآخر في تدفق رأس المال إلى البلدان الرأسمالية المتطورة هو احتمال فقدان الملكية نتيجة للتأميم في البلدان المتحررة .

ومن بين الظروف الملائمة التي اجتذبت رأس المال إلى أوروبا الغربية مثلاً نموها الاقتصادي الثابت نوعاً ما في سنوات ما بعد الحرب ، نتيجة بين أشياء أخرى ، لحفزه بوسائل الدولة الاحتكارية . وهذا النمو الذي استمر لربع قرن تقريباً - وهي الفترة التي تسمى في نوع من الحنين « بفترة الازدهار الطويلة » - وفر تربة خصبة للتراكم السريع . وكان تصدير رأس المال الأمريكي أحد أسباب « الازدهار » ، كما أن الازدهار حفز هذا التصدير .

وثمة عامل هام آخر لنمو تصدير رأس المال إلى بلدان الرأسمالية المتطورة ، يتمثل في البحث عن وسائل إضافية لتأمين الدخول في المستعمرات والمناطق التابعة السابقة . « عندما تحصل شركة أمريكية أو بنك أمريكي على مصلحة في مؤسسة ألمانية غربية أو يابانية أو فرنسية فإنهما يصبحان شريكان في عملياتها الاستثمارية الأجنبية كذلك » (الأمريالية اليوم بقلم جاس هول ، ص ٥٥) .

وقد ساعد مركز الدولار الأمريكي بوصفه العملة الرئيسية في العالم الرأسمالي على نشاط رأس المال الاحتكاري الأمريكي في توسيع شبكته الصناعية والمالية . فالاحتكارات الأمريكية ، التي كانت تستفيد من هذه

الميزة وتزويد من استثماراتها المباشرة ، خلقت قيضاً من الدولارات الاستثمارية في أسواق العملة العالمية ، وادى هذا الامر بوضوح الى عجز في ميزان المدفوعات الأمريكي ، واصبح فيما بعد احد العوامل ادى اوصفت التحويل العر للدولار الى ذهب ، ان كمية كبيرة من الدولارات المتداولة في أسواق العملة الاوروبية الغربية (ما يسمى بالـ «دولار الاوربي») سويه مع الشبكة المصرفية الأمريكية التي تشمل العالم الرأسمالي بكامله ، آذينا الى ان يربح رأس المال الحالي الأمريكي بتحويل «الأزدهار» في بلدان اوروبا الغربية .

وهناك جانب هام آخر لتصدير رأس المال ، هو الاهمية المتنامية للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تحقق الاحتكارات العالمية في طرفها سيطرتها على عملية استغلال المواد الخام واليدى العاملة فيما وراء البحار وقد اصبح تصدير رأس المال في شكل استثمارات للسندات التجارية التي لا تسمح بمثل هذه السيطرة يحتل مكانا ثانويا .

وثمة ميزة أخرى للنيط العصري المتمركز لتصدير رأس المال الذى تروم به الاحتكارات العالمية وهي تنوع للطرق المستخدمة لتحقيق الاهداف الاستثمارية الجديدة . فانهيار نظام الحكم الاستعماري المباشر استدعى استراتيجية جديدة أكثر مرونة من شأنها أن تضمن تغلغل رأس المال الاحتكاري في اقتصاديات البلدان النامية وسيطرته على بعض مجالات الاستثمار في هذه البلدان .

ويعتمد رأس المال العالمى بصورة خاصة على تأييد البرجوازية وابدوائر الحكامة في بعض الدول النامية ، ويسعى لاثارة اهتمامها اقتصاديا بالتعاون مع الاحتكارات والهدف الوحيد لذلك هو ابقاء هذه البلدان داخل الفلك الرأسمالي والتمكن من استغلال مواردها الخام بدون عوائق . والاشكال المختلفة للمشاركة ، بما في ذلك الشركات المسماة بالمختلطة - حيث تجتذب الاحتكارات الأجنبية اشتراك رأس المال المحلي ، الخاص والحكومي - هي الأخرى واسعة الانتشار . وتحقق الاحتكارات العالمية بعض المزايا من الطرق الاستثمارية الجديدة مثل مركزة رأس المال المحلي وتأمين تأييد السلطات المحلية وضمان السيطرة الاحتكارية فوق القومية (متعددة الجنسية) على الموارد باقل التكاليف .

وبعبارة أخرى ، فإن رأس المال الاحتكاري العالمى يواصل استغلال البلدان النامية والفرق الوحيد هو ان الاساليب الفظة لثلايام الاستعمارية التي كانت تشمل وسائل القهر غير الاقتصادية اختفت لتحل محلها اساليب نهج اقتصادية استثمارية جديدة أكثر تهديبا .

ورأس المال الاحتكاري لا يستغل البلدان النامية المتخلفة من ناحيته
التطور الصناعي حيث يجنى أرباحا خيالية من قوة العمل والمواد الخام
الرخيصةتين فحسب ، بل وكذلك البلدان النامية المتطورة صناعيا نسبيا .
واحدى الطرق الفعالة التي تسحب بها الاحتكارات الارباح من هذه البلدان
النامية منذ منتصف الخمسينات حتى اليوم ، حيث رافقت تطور رأسمالية
الدولة الاحتكارية سياسة استعمارية جديد (١) :

وأعلن الرئيس البرازيل جيزيل ، الذى زار بريطانيا فى عام ١٩٧٦ ،
أنه يهدف الى جعل البرازيل بلدا صناعيا متقدما . ولكن لاعطاء صورة
أكمل يجب أن يضاف أن احدى السمات الرئيسية « للنموذج البرازيل »
هى اجتذاب رأس المال الاجنبى بشكل واسع . ولهذا فان البرازيل التى
تحتل مكانه خاصة فى استراتيجية الاحتكارات العالمية بالنسبة لأمريكا
اللاتينية ، وفى « العالم الثالث » يوجه عام ، ما تزال دولة ذات صلة
وثيقة برأس المال المالى فيها صناعة تعمل بدرجة رئيسية لتسديد دين
البلاد للبلدان الامبريالية ، واذا ما حكمنا بالاستناد الى تقديرات ١٩٧٧ ،
فان تسديد الفائدة عن القروض الاجنبية ستبلغ ٢٫٣ مليار دولار فى حين
أن تسديد الديون سوف يستهلك ٣٫٦ مليار دولار . وسيلعب دين البرازيل
الاجنبى فى نهاية عام ١٩٧٧ ما جملته ٢٥٨ مليار دولار بالمقارنة مع
٢٢٦ مليار فى نهاية عام ١٩٧٦ . (فاينانشيال تايمز ، ١٤ يناير
١٩٧٧) . وعده بالمقارنة مع صادرات البرازيل فى عام ١٩٧٦ التى بلغت
حملتها ١٠٠ مليار دولار .

أما فيما يتعلق بالبلدان النامية ككل ، فان تصدير الارباح الناتجة عن
الاستثمارات فيها قد تجاوز ضعفه فى السنوات العشرة من ١٩٦٠ الى
١٩٧٠ . وقد جاء فى تقرير لسكرتارية مؤتمر التجارة والتنمية التابعة
للأمم المتحدة (أكتاد) ، أن هذا الاتجاه سوف يستمر ، وأن البلدان
النامية سوف تخسر ما يقرب من ٢٥ مليار دولار بحلول عام ١٩٨٠ .

ومع ذلك فان احدى الوسائل التى يستغلها رأس المال الاحتكاري

(١) كان الميزان التجارى للبلدان النامية مع الدول الامبريالية ايجابيا فى الفترة
١٩٥١ - ١٩٥٦ . ثم اظهر عجزا مقداره ٤٫٨ مليار دولار فى السنوات الخمس ١٩٥٧
- ١٩٧٢ . وفى عام ١٩٧٢ تفوقت جملة الصادرات لبلدان « العالم الثالث » على
الواردات بمبلغ ١١٫٨ مليار دولار ، وفى عام ١٩٧٥ بمبلغ ٢١٫١ مليار دولار نتيجة
لارتفاع عائدات النفط . ويدون البلدان المنتجة للنفط كان الميزان سلبيا ١٠ مليار دولار
فى عام ١٩٧٢ و ٢٨٫٩ مليار دولار فى عام ١٩٧٤ و ٣٧٫٩ مليار دولار فى عام ١٩٧٥
(النشرة الاحصائية الشهرية ، الأمم المتحدة ، نوفمبر ١٩٧٦ ، المجلد ٣٠ ، العدد ١١ ،
ص ١١٠ - ١١١) .

لتحقيق استغلاله الاستثمارى الجديد تتمثل فى الاستفادة من المنظمات الائتمانية العالمية اللازمة لرسمية الدولة الاحتكارية ، مثل صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى للتنمية والتعمير الخ . فصندوق النقد الدولى مثلا استخدمه كأحد الوسائل لاشاعة الاستقرار فى اقتصاديات البلدان الرأسمالية « المتقدمة » التى تدخل فى أزمات لميزان مدفوعاتها كما حدث بالنسبة لبريطانيا . فهو يمنح القروض التى تمكن هذه البلدان من استعادة مواقعها فى النظام النقدى العالمى للرأسمالية الاحتكارية . كما استخدم صندوق النقد الدولى « لاشاعة الاستقرار » فى اقتصاديات النامية فى مصلحة الاستغلال الاستثمارى الجديد ، ومثل هذا النوع من « اشاعة الاستقرار » يهدف الى تأمين تسديد الفوائد عن القروض وتحويل الارباح من استثمارات رأس المال الاحتكارى . وغنى عن القول ، أن القروض بهذه الشروط لا تخفف سوى تكثيف الاستغلال وزيادة المدفوعات لتسديد الدين وفوائده .

ومن الأدلة على الاستغلال الذى تتعرض له البلدان النامية دينها الاجنبى الاجمالى . فقد كان ٣٤ مليار دولار فى عام ١٩٦٥ (أو ما يزيد على أربعة أضعاف ما كان عليه فى عام ١٩٥٦) ، وبلغ ٨٩ مليار دولار فى عام ١٩٧٢ . وزادت المدفوعات عن الفوائد وفقا لذلك من ٢٧ مليار دولار فى عام ١٩٦٥ الى ٧٥ مليارا دولار فى عام ١٩٧٢ ، (التقرير السنوى للبنك الدولى ١٩٧٤ ، وشنتن صفحات ٨٥ ، ٨٦ ، ٩١) وتقول تقارير البنك الدولى أن هذا الدين الاجنبى ارتفع الى ١٥١٤ مليار دولار فى عام ١٩٧٥ ، و ١٢٥ مليار دولار فى عام ١٩٧٦ . ومن الواضح أن مثل هذا « التطور » يمثل علامة من علامات الاستغلال المتصاعد الذى تتعرض له البلدان النامية فى مصلحة رأس المال .

ويتميز التطور الاقتصادى العالمى فى السبعينات بالدور المتنامى للبلدان المنتجة للنفط فى تضدير رأس المال على نطاق واسع . فقد أدت الزيادة فى أسعار النفط من بلدان الاوبيك الى ارتفاع حاد فى دخولها وتراكم رأس المال . ومعظم هذه البلدان لا يستطيع حتى الآن أن تستوعب هذا الرأسمال اقتصاديا بأكمله . واستخدمت بلدان الاوبيك جزءا منه لزيادة الصادرات من السلع من البلدان الرأسمالية الرئيسية ولتصنيعها ، غير أن جزءا كبيرا من الدخل من النفط أودع فى البنوك الأوروبية الغربية والأمريكية وفى البنوك العربية فوق القومية (متعددة الجنسية) التى أقيمت بمشاركة وساميل من جميع البلدان الامبريالية الرئيسية . والى الامبريالية . التى تدرك أن تركيز مبالغ كبيرة من دولارات النفط فى البلدان المنتجة للنفط يمكن أن يؤدى الى اضطرابات أخرى فى ظروف استثمار أزمة النقد ، اتخذت اجراءات لادخال هذه الاموال ، مرة أخرى ، فى اقتصادياتها والبلد فى تداول رأس المال النفطى الفائض للمساهمة فى تخفيف

انصوبيات الاقتصادية • وتلعب سوق الدولار الادري وسوق العملة العاليه والمنظمات الائتمانية والمالية الدولية دورا كبيرا في سحب رأس المال من بلدان الاويك ، مرة اخرى ، الى معازل الامبريالية ، وبالتالي تعقد نضال البلدان النامية من اجل الاستقلال الاقتصادي •

والانظمة المصرفية الجديدة فوق انقومية (متعددة الجنسية) التي تم تشكيلها في بلدان الاويك لديها نفس الهدف • فالاحتكارات المصرفية انما هي تامل من ضربها في تحقيق السيطرة على الموارد المالية المتنامية للبلدان المنتجة للنفط ، ووضعها في متناول الاحتكارات ، والهبوط بالبلدان النفطية الى مالك اسمي « للمالك النفطي » ، وقد نجحت الانظمة المصرفية الرأسمالية نجاحا تاما حتى الآن ، واستمادت جزءا كبيرا من الدولارات النفطية الى قنوات رأس المال المالي •

وإذا كان الامبرياليون فيما مضى يحققون الارباح عن طريق استغلال المواد الخام وموارد العمل في البلدان المنتجة للنفط ، فانهم اليوم يحاولون بصورة متواصلة أن يحققوا الشيء نفسه عن طريق تحويل عائدات النفط الى رأسمال • بين أن البلدان المنتجة للنفط تعتمد خلق الظروف لمعالجة مواردها المالية بصورة مستقلة ، وميزان القوى في العالم يجعل هذه المهمة واقعا ، ومن الامور الهامة في هذا تصدير أموال الدولة من البلدان المنتجة للنفط في شكل قروض واعتمادات وغيرها من أشكال المساعدة للبلدان النامية دون تعويض •

ويجدر الاهتمام بجانب آخر من جوانب هذه القضية ، هو أن بعض البلدان المنتجة للنفط منحت قروضا كبيرة لبريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان وجمهورية ألمانيا الاتحادية في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٦ • فهذه المشاركة بين البلدان النامية المنتجة للنفط والبلدان الرأسمالية الرئيسية سمح من حملات رأس المال المالي العالمي الذي يستغل عمل الجانبين ، وقد كانت هناك تغطية واسعة في الصحافة مثلا لمفاوضات اليابان وبعض الدول الغربية المتطورة الاخرى مع العديد من بلدان الشرق الاوسط حول تقديم النفط مقابل مواد صناعية • وهذا المشروع المشترك سيتم تحويله بقروض من رأس المال المالي الذي تحدده بدورها « اموال النفط » ورأس المال المالي يبدو وكأنه قوة « عالية مستقلة تسيطر على الصناعة في كل من البلدان المتطورة والنامية •

ومن الخطأ في معالجة عمليات رأس المال المالي تجاهل اشتداد التناقضات بين الامبريالية القومية ، ومن ناحية ، وبين الرأسمالية المتطورة والبلدان النامية ، من ناحية اخرى ، نتيجة الوضع الجديد في سوق النفط ، ومن الخطأ بنفس القدر تجاهل الحقيقة الماثلة في أن الاحتكارات النفطية العالمية

استخدمت قرار بلدان الاوپيك لزيادة أرباحها ملقبة العبء بكامه على داهل المستهلكين في نهاية الامر . وما يترب على ذلك من ارتفاع الاسعار وبكاليف انعيشته انزل ضربه بمستوى معيشة الجماهير العاملة . وقد سارعت وسائل الاعلام البرجوازية بالنقاء انلوم على بلدان الاوپيك . ولكن الطبقة العاملة ولشعب العالم بأكمله في البلدان الامبريالية بما في ذلك بريطانيا ، يدركون في نهاية المطاف ، من يقع عليه اللوم ، ويؤيدون النضال المعادي للامبريالية في البلدان النامية .

ويجب ان يوضع في الاعتبار دور الدول البرجوازية عند معالجة التوسع الاحتكاري العالمي . فليسيطر الدولة الاحتكارية على تصدير رأس المال مجموعة متنوعة واسعة من الاساليب ، ابتداء من الاعفاء من الضرائب والتأييد المالي وضمانات الاستثمار فيما وراء البحار ووسائل الاعلام الى التأييد السياسي ورأس المال الاحتكاري ، وهو يحرك شبكته الاستثمارية الجديدة الواسعة ، يسعى للحصول على تأييد الدولة في البلدان الامبريالية واثمانية . وتوفر الدولة استثمارات في المجالات الاقتصادية التي تعود باقل الارباح في البلدان المستلمة ، مثل الهياكل التحتية ، وتساعد الاحتكارات على الحصول على الارباح المطلوبة . ومن السمات الجديدة في تصدير القروض ، التي تمثل في ذاتها رافعة استثمارية جديدة فعالة ، اعتزام الاحتكار أن يلقي على عاتق الدول المضاطر المرتبطة بالقروض والائتمانات الاجنبية . فالدولة في رأسمالية الدولة الاحتكارية ، تقدم مساعدات هامة بشكل حيوي للاحتكارات في عملياتها الاستثمارية الجديدة كما توفر رأس مال التصدير وتضمن الاستثمارات الخاصة .

وقد أصبحت علاقات الدولة ورأس المال الاحتكاري خاضعة للحاجة المتنامية لدور مساند من الدولة . بيد أن التحالف بين الدولة البرجوازية ورأس المال المالي ذي الطابع العالمي هو أمر متناقض . والدول يمكنها أحياناً أن تنتهج سياسات معادية للاحتكارات المختلفة في مصلحة رأس المال الوطني في مجموعه . ولذا يبدو من الخطأ اعتبار أن نظام رأسمالية الدولة الاحتكارية تسيطر عليه الاحتكارات وحدها من جهة ، أو الدولة وحدها من الجهة الاخرى . فرأسمالية الدولة الاحتكارية هي بالاكسرى وحدة لا تنطوي على انصهار كامل للاحتكارات والدولة ، بل هي وحدة تتصف بالتناقض .

ويختلف الوضع في البلدان النامية ، حيث البرجوازية ليست قوية بدرجة كافية ، وحيث تلمص الدولة النور الرئيسي بوصفها حليفاً مطيعاً للاحتكارات الامبريالية أو على العكس من ذلك تنتهج سياسة اقتصادية مستقلة . وموقف الدولة ازاء التطور الاقتصادي الداخلي واتجاه الضلات

الخارجية وموقفها من الاحتكارات العالمية ورأس المال الوطني ، يمكن أن
من يتحولات جذرية تعتمد على ميزان القوى التطبيقية الوطني والبخارجية
وعلى الضغط الذي يمارس عليها .

وعلى الأرجح فإن فترة « الازدهار الطويل » والنمو السريع والسريع
سببا لرأسمالية الدولة الاحتكارية قد انتهت . وقد بدأت فترة من المحتمل
أن تكون طويلة وتتميز بصعوبات أكبر بكثير في الحفاظ على الوثيرة العامة
للربح ، فترة من دورات أخذه في العمق من فائض الانتاج ، وتتضخم
المستديم بصورة متزايدة ، وفي هذه الظروف من المتوسع أن تعود
رأسمالية الدولة الاحتكارية الى وسائلها المجربة للاستغلال المتزايد والهجوم
على الحقوق الديمقراطية القائمة . وهذا أمر من شأنه أن يزيد من حدة
الصراع الطبقي .

إن رأس المال المالي ، الذي يعتمد على الاستغلال الاستعماري الجديد
كما كان في الماضي ، يسعى الى الاستفادة من عمل ومواد وحش تصنيع
البلدان الأقل تطورا ، سيعمل أكثر فأكثر لربط موارد البلدان النامية
بالاحتكارات . وكلما ازدادت أزمة الرأسمالية العامة عمقا ، فإن رأس
المال المالي يستفيد من التطور المتفاوت في الانتاج والتجارة والاستثمارات
في البلدان المتخلفة في محاولة « لنشر شبكته » على حد تعبير لينين ،
واللجوء الى أشكال جديدة للاستغلال الاستعماري الجديد . وربما نفع
أقسام من الطبقات الحاكمة في البلدان النامية التي تراهن على التحالف
مع الأوليغاركية المالية في فتح رأس المال المالي في بعض الحالات . فينمو
الأخيرة بصورة أسرع مما كان في في الماضي ، ولكنه سوف ينهار نتيجة
التناقضات الداخلية ونضال الشعوب المتصاعدة .

وستزداد الأزمات في العالم الرأسمالي عمقا مع استمرار المنافسة والنضال
بين النظامين العالميين ، ومع تقلم الاشتراكية وتعزيز مواقفها ، كما أن
البلدان النامية هي الأخرى تمثل تحديا بالنسبة للإمبريالية ، وهذه البلدان
تهدد وتضعف الاستغلال الإمبريالي بنضالها من أجل نظام اقتصادي جديد ،
ذلك النضال الذي يحظى بتأييد الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية
الأخرى .

إن الجماهير العاملة في جميع بلدان العالم تتوق بصورة أوثق في
النضال المعادي للإمبريالية لتأمين تقدم البشرية السلمى ووضع حد
للإمبريالية مرة وإلى الأبد .

مشكلات البيئة

المفهوم الرأسمالي والمفهوم الاشتراكي

يحفل تاريخ التفاعل الطويل بين الإنسان والطبيعة بتناقضات حادة وصراعات . ففي هذا العصر الذى يتسم باطراد الثورة العلمية والتكنولوجية أصبحت مشكلات مثل الاستخدام الرشيد للمواد الطبيعية ، والحفاظ على المجال الحيوى ومكوناته الرئيسية ، والتوازن العالى والاقليمى بالتنسيق مع نشاطات المجتمع الانتاجية ، أصبحت مثل هذه المشكلات تتجاوز الحدود القومية (١) . وهذه المشكلات تخص جميع البلاد بدرجة أو باخرى ، وهى جميعا تهتم اهتماما متساويا بحلها (٢) .

(١) أن ظهور موقف بيئى جديد تماما لا يبنى - فى رأى - أن يعادل بالمعاملات السلبية (الردية) ، مثل تلوث البيئة ، رغم أهمية هذه المعاملات التى لا تنكر . غير أن معالجة أى نظام لهذه المشكلات ينبغي أن يأخذ فى اعتباره اجمالى العوامل البيئية : تلوث الجو المحيط المائى والتربة ، والتوازن بين المياه العذبة والأرض الزراعية ، وإنتاج الطعام ، واستهلاك موارد طبيعية محدودة ، وأخيرا تثبيت النظم البيئية العالية والاقليمية والظروف ادمية « الإنسان » وهو الحلقة الرئيسية فى هذه النظم وسيدها .

(٢) بعد ندوات متكررة من العلماء والصحفيين والقادة السياسيين والعلماء ، بدأت فى المحافل الدولية مناقشة القضايا الرئيسية للتفاعل بين الإنسان والطبيعة . وهكذا ، اقر المؤتمر الذى عقد تحت رعاية الأمم المتحدة فى بروكسل فى يونيو ١٩٧٢ إعلانا عن البيئة يعدد مبادئ وأهداف حماية البيئة ، كما اقر خطة عمل للتعاون الدولى فى مجال حماية البيئة والموارد الطبيعية .

ولقد كان العلماء الماركسيون من بين أول من ناقش كل جوانب الوضع البيئى الجديد . وهنا يجدر بنا أن نذكر الندوة الدولية ، « الماركسية اللينينية ومشكلات المحافظة على البيئة » التى عقدت فى براغ فى مارس ١٩٧٢ . وقد أصدر ناشرو مجلة « السبلم والاشتراكية » فى براغ عام ١٩٧٢ تقريراً للندوة بعنوان « البيئة والسياسة » .

غير أن هذه المشكلات تطرح بشكل مختلف في المناطق والبلاد المختلفة . فالمشكلات الأكثر حدة في البلاد الرأسمالية المتقدمة ، مثلا ، هي مشكلات تلوث البيئة ، والتوازن بين المياه العذبة واستخدام الأرض ، واستهلاك موارد طبيعية محدودة ، وبخاصة الوقود المستورد . أما المشكلة الحرجة في كثير من البلاد النامية فهي امدادات الطعام والمياه العذبة ، والحفاظ على التربة والنظم البيئية . وعلى سبيل المثال أدى القحط الشديد الذي حدث في الفترة ما بين ١٩٦٨ و ١٩٧٤ في تشاد وموريتانيا ومالي والنيجر والسنغال وفولتا العليا ، وهي بلاد تضم في مجموعها ٢٠ مليون نسمة ، أدى الى حدوث انخفاض شديد في محصولات الأذرة وقطعان الماشية مما أدى بدوره الى جوع الملايين من البشر . والواقع أن القحط أدى الى تهديد نفس وجود النظم البيئية ذات الأهمية الحيوية بالنسبة للزراعة . وبمثل علماء الارصاد والمناخ الى اعتبار أن هذا القحط ، وهو أن أطول قحط حدث منذ عدة سنوات ، يرجع الى حد كبير الى تلوث شامل للجو .

والبلدان الاشتراكية ايضا مشكلات بيئية ، غير أنها لا تقارن من حيث مداها وخطورتها ، بالآزمة البيئية في البلاد الرأسمالية . لانه في البلاد الاشتراكية ، ونظرا للملكية العامة لوسائل الانتاج ، يسود نمط أكثر عقلانية في استهلاك الموارد الطبيعية الرئيسية . ومن ثم فإن ظواهر الآزمة البيئية على مختلف المستويات ليست حتمية قاتلة في ظل الاشتراكية .

وهكذا نرى ، انه على الرغم من أن المشكلات البيئية هي مشكلات عالمية . إلا أن مداها وخطورتها تتحدد بصورة حاسمة طبقا لطبيعة النظام الاجتماعي . وليس من قبيل الصدفة أن البلاد الرأسمالية المتقدمة ، مع ما تملكه من مقدرة اقتصادية وتكنولوجية قوية كان ينبغي أن تمكنها من الحلول دون الاضطرابات البيئية أو على الأقل التقليل منها ، هي التي تضر بأبلغ الضرر بالبيئة . والواقع أن التدهور الحام للعواقب البيئية في العالم يرجع أساسا الى تفاقم تناقضات الرأسمالية الاجتماعية والاقتصادية العديدة . ويمكن القول أن الآزمة البيئية أصبحت ، على نحو ما ، بؤرة كل النواقص الهيكلية والتطاحنات الاجتماعية للمجتمع البرجوازي الحديث .

ولقد دفع مدى خطورة الآزمة البيئية العلماء البرجوازيين الى البحث عن مخرج ، معتمدين في ذلك اعتمادا كبيرا على استخدام المناهج الاقتصادية الرياضية والحاسبات الالكترونية . وكان المعتقد أن استخدام الوسائل التكنيكية المتقدمة سيقدم كنهنا شاملا بمستقبل الانسان .

وفي خضم الطوفان من الكتابات عن هذا الموضوع ، تكتسب هذه التجارب في الصياغة الشاملة أهمية خاصة لأنها تغطي العوامل الرئيسية للتطور العالمي وتحلل تفاعلاته الكلية والسكانية والاقتصادية والجغرافية والجيولوجية-

الخ ، ولأنها أيضا ترسم صورة حية ، غير جامدة ، للعمليات البيئية وتستخدم مناهج كمية تقوم على أساس أحدث وسائل الحساب الالى .

غير أننا ينبغي أن نأخذ في اعتبارنا أن هذه النماذج العالية ، قد يكون لها تأثير مفضل اذا استخدم واضعوها المنهج المتقدم لاثبات نتائج تتسم بالمضاربة . ومن هنا ينبغي أن تخضع كل النماذج العالية للتدقيق والتحليل الكاركي التفصيلي سواء من حيث المنهج أو من حيث سلامة البيانات الأولية .

إن تحليل النماذج العالية التي ظهرت خلال السنوات العشر الأخيرة سوف يوضح أن الباحثين البرجوازيين ، سعوا عامدين أو غير عامدين ، الى استخدام البيئة لأغراض طبقية ، وبالذات لإخفاء التناقضات بين العمل ورأس المال والصلة بين أزمة البيئة ، والأزمة العامة للراسمالية والسياسة الاستعمارية الجديدة للامبريالية .

ومن بين هذه النماذج العالية ، ذلك النموذج المسمى **العالم - ٣** الذي اثر بعد ذلك على كل مائة من أعمال الباحثين البرجوازيين ، وكان هذا النموذج قد وضع بتكليف من نادى رؤسا وهو منظمة غير حكومية مستقلة ظاهريا . غير أنه ليس سرا أن النادى يتكون في غالبيته العظمى من ممثلين لكبار رجال الأعمال وأن شركة فولكس فاجن الألمانية الغربية العملاقة هي التي مولت العمل فى نماذجه الاولى .

ويعالج نموذج العالم - ٣ وما ادخله عليه د . ميدوز (١) من تعديل لاحق ، يعالج النظام الاقتصادى العالمى ككل ، دون تمياز جغرافى ، ويستخدم عوامل خمسة رئيسية هي : السكان ، والغذاء ، والموارد المحدودة ، ورأس المال الصناعى ، والتلوث .

ولقد عمل ميدوز وزملاؤه على أساس المقدمة القائلة بأن نظام القيم القائم يؤدى الى نمو دليل غير متمايز وشامل للعوامل الخمسة ، ومن هذه المقدمة استخلصوا أن البشرية ينبغي أن تحقق حالة من « التوازن العالمى » لئلى تحول دون « انهيار العالم » . ويحاول ميدوز وزملاؤه أن يبرهنوا على أن ذلك « التوازن العالمى » يمكن تحقيقه فى ظل الراسمالية . وهم

(١) د . ل . د . ه . ميدوز « نحو توازن عالمى » ، أبحاث مجموعة ، كامبردج ، ماساشوستس ١٩٧٣ ، د . ل . ميدوز وآخرون « ديناميكية النمو فى عالم مضغوط » - كامبردج ، ماساشوستس ١٩٧٤ .

بمعلم هذا كشفوا عن فهمهم « لاستراتيجية انقاذ النظام » من خلال مروج من المناهج التقنية الاجتماعية . ويقترح أحد النماذج الحديثة ، ١٩٧٥ ، بصفة خاصة تثبيت المشروعات الصناعية والسكان الموجودين ، وإعادة تدوير الموارد المحدودة ، وتخفيض ثلاثة أرباع نصيبها في الانتاج بالنسبة للوحدة ، مع تخفيض مماثل في التلوث بالنسبة للوحدة ، وأولوية تصوير انتاج الغذاء .

وقد أدى نشر النتائج الأولى التي توصل اليها مشروع ميدوز وزملائه في « **حدود النمو** » ، (١) إلى إثارة جدل حاد في الدوائر العلمية في كل انحاء العالم .

فقد رأى النقاد الماركسيون في هذا الكتاب وفي البحث التالي الذي قامت به مجموعة ميدوز محاولة لاستغلال ما تتمتع به المناهج الاقتصادية - الرياضية من مكانة لدعم أفكار مالتوس الرجعية وسياسة الابتزاز الاستعمارية الجديدة . ومن الأمور ذات الدلالة أن العلماء البرجوازيين بدورهم وجدوا أنفسهم مضطرين للكشف عن العدد الكبير من الثغرات الرئيسية في تقرير ميدوز . وهكذا وجد الباحثون في جامعة ساسكس في بريطانيا ، وهم الذين اصبروا أشمل تقييم نقدي لكتاب « **حدود النمو** » (٢) ، أن مقدمته الأولية ، وهو النمو اللبلى في متغيراته الأساسية ، ليست سوى نسخة حديثة من نظرية مالتوس .

لكذلك كانت هناك اعتراضات جدية على مفهوم « التوازن العالمي » . وقد اتهم كثير من الباحثين البرجوازيين مؤلفي الكتاب بالدفاع عن الركود و « خطر » النمو الاقتصادي في البلاد النامية .

ومن الأمور الهامة أيضا حقيقة أنه حتى النقاد الأوائل لنموذج ميدوز أشاروا إلى نظرتهم المضللة إلى العالم على أنه كيان متسق غير متمايز اجتماعيا وسياسيا ، ولم يكن من قبيل الصدفة أن المشروعات اللاحقة ، لزمرة ١٩٧٢ - ١٩٧٤ ، حاولت أن تتغلب على أوجه القصور في نموذج العالم - ٣ . ومن بين هذه المشروعات فإن أكثرها أهمية في رأيي هي المشروعات التالية : « البشرية عند نقطة التحول » (ميزاروفيتش

(١) د . ل . ميعوز وآخرون « **حدود النمو** » ، نيويورك ١٩٧٢ .

(٢) هـ . كول وآخرون « **التفكير في المستقبل** ، دراسة نقدية لحدود النمو » ، لندن ١٩٧٤ .

ويستل (١) ، النموذج الشامل لأمريكا اللاتينية « ١٠ هيريرا » (٢) ، والمشروع الياباني « العمود العمالية ورؤية جديدة للتطور » (٣) ، كتابا وسوزوكي « (٢) والهولندي « مشكلات تضاعف السكان » « لينمان » (٤) والسويسري « ديماتيل » « ه نعيمان و أ . جايوس » (٥) .

ولقد نبذ ميزاروفيتش ويستل ، واضعا التقرير الثاني لنادي روما تحت عنوان « البشرية عند نقطة التحول » ، مدركين للنقد الذي وجه الى تقرير العالم - ٣ ، نبذا ما أسماه ميدوز النمو « الدليلي غير المتمايز » وأحلا مكانه النمو « العفوى » (التمايز والتوازن) ، معالجين العالم كنظام من عشر مناطق متفاعلة هي أمريكا الشمالية ، وأوروبا الغربية ، واليابان، وأستراليا، وجنوب أفريقيا وبلاد اقتصاد السوق المتطورة الأخرى ، وأوروبا الشرقية ، بما فيها الاتحاد السوفييتي ، وأمريكا اللاتينية ، وشمال أفريقيا والشرق الأوسط ، وأفريقيا الاستوائية ، وجنوب شرقي آسيا والصين ، وعلى خلاف ميدوز الذي غطى نموذجه فترة ١٢٠ عاما ، اختار ميزاروفيتش ويستل فترة أقصر لمدة خمسين عاما (١٩٧٥ - ٢٠٢٥) على افتراض أن الكوارث الإقليمية ستحدث في حدود هذه الفترة ، وإن كانت في فترات مختلفة ولأسباب مختلفة بالنسبة للمناطق المختلفة .

وبعد أن اختارا ما اعتبراه أكثر الجوانب حدة للتطور المالي - هوة الدخل القومي بين البلاد المتقدمة والنامية ، ومشكلات الطاقة والفساد والسكان وأزمة البترول - رسما خمسة نماذج جبرية وبعد أن حللا مواقف نمطية للأزمة في المناطق المختلفة ، توصلا الى نتيجة أن أزمة « التفاوت بين نمو السكان - ونقص الغذاء » سوف تصيب أولا أفريقيا وجنوب آسيا ، وأزمة « التفاوت بين نمو السكان - وتزايد البطالة » سوف تصيب أمريكا اللاتينية ، وأزمة « التفاوت بين نمو السكان - ونقص المواد الخام وتلوث البيئة » سوف تصيب البلاد الرأسمالية المتقدمة . ومع أنهما حاولا أن يعالجا مشكلات البيئة بصورة موضوعية ، إلا أن التوصيات التي خرجا

(١) ميهالو ميزاروفيتش وادوارد بستل « البشرية عند نقطة التحول » . التقرير الثاني لنادي روما . نيويورك ١٩٧٤

(٢) النموذج الشامل لأمريكا اللاتينية « تقرير أولي » . بيدنس أيريس ١٩٧٤
(٣) يوشي كايا ويوتا سوزوكي . القيود العمالية ورؤية جديدة للتطور - ١ - التنبؤ التكنولوجي والتغير الاجتماعي ، المجلد السادس ، رقم ٢ ، ١٩٧٤ ، صفحات ٢٧٧ - ٢٩٧

(٤) مشكلات تضاعف السكان .

(٥) ديماتيل .. محاولة لاتخاذ قرار وتقييم عملي . للاطلاع على آخر المشروعات انظر : نحو رؤية شاملة للمشكلات الانسانية . التنبؤ التكنولوجي والتغير الاجتماعي . المجلد السادس ، رقم ٢ ، ١٩٧٤ ، صفحة ٢٣١ - ٣٦٠ .

بها لاتزال ذات طبيعة دفاعية . فحسب . فعلى سبيل المثال كان كل ما اوصيا به عند تحليل مشكلة الغذاء في البلاد النامية هو المعونة من جانب البلاد الرأسمالية المتقدمة . اما النتيجة التي توصلوا اليها بالنسبة لمشكلة اخرى هي « منتج البترول - ومستهلكو البترول » فكانت في الواقع تؤيد الفكرة القائلة انه بدلا من المواجهة مع الشركات متعددة الجنسية والبلاد الرأسمالية المتقدمة ، فان منتج البترول سيجدون من الاربح لهم ان يستثمروا . أموالهم في البلاد المستهلكة للبترول اى في البلاد الرأسمالية المتقدمة .

وللهذه الاولى يبدو ان الباحثين الارجنتينيين (نموذج هيررا) يبنون وجهة النظر العكسية فالاولوية الرئيسية بالنسبة لهم هي الوفاء باحتياجات البلاد النامية كوسيلة لتقوية نهضة اقتصادية عامة وتفادى الآثار المدمرة لازمة البيئة . لكنهم يقسمون كل البلاد الى « فقيرة » و « غنية » ، وبهذا يجمعون معا البلاد الرأسمالية المتقدمة والبلاد الاشتراكية . وهم يوصون بوقف النمو الصناعى مؤقتا في البلاد النامية واعادة توزيع راس المال لصالح البلاد « الفقيرة » . وهذه التوصية تتجاهل تماما الحاجة البالغة الالهية « لاعادة توزيع الثروة » داخل البلاد النامية ، وبعبارة اخرى الفاء امتيازات الشركات الصناعية وكبار ملاك الاراضى والقضاء على التفاوت الكبير في الدخل عن طريق اصلاحات اجتماعية واقتصادية .

اما المشروع اليابانى « القيود العالية ورؤية جديدة للتطور » ، فيرسم خطوط هيكل انتاجى امثل ضمن اطار البلاد « المتقدمة - النامية » . والقسم الاول من المشروع يحلل السوق العالمى للمواد الخام ويضع نفوذها للتكهن بالتغيرات في المناخ العالمى . وتوضح الحسابات اليابانية ان المشكلة الجوهرية حتى نهاية هذا القرن . ستكون ، على الأرجح ، التباين بين العرض والطلب بالنسبة للطاقة أكثر منها النقص في المواد الطبيعية ، فاذا لم يزد استهلاك الطاقة أكثر من عشرة أمثال ، فان المؤلفين لا يتوقعون اى تأثير خطير على المناخ العالمى .

وكما فعل واضعو تقرير «البشرية عند نقطة التحول» يقسم الباحثون اليابانيون العالم ، في النصف الثانى من مشروعهم ، الى مناطق (أمريكا الشمالية ، الاوقيانوسيا ، أوروبا الغربية ، الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية الاشتراكية ، وسط وجنوب أمريكا ، اليابان ، الصين والدول الاسيوية الاخرى ، وافريقيا) . وتنقسم كل منطقة الى ستة اقسام انتاجية : الزراعة ، الصناعة الاستخراجية ، والخفيفة ، والثقيلة ، والتجميعية ، والخدمات . والغرض من هذه النماذج الاقليمية هو الوصول الى الحد الامثل للمهاكل الانتاجية لرفع مستويات المعيشة في اطار نمط متوازن للتجارة الخارجية . ويدعو المؤلفون اليابانيون الى اعطاء مزيد من

الاهتمام بالزراعة في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وكذلك في أمريكا الشمالية والأوقيانوسية .

وهذا التركيز على زيادة الانتاج الزراعي مقابل خلفية الازمة البيئية هو نتيجة لتفاقم مشكلة الجوع وسوء التغذية في البلاد النامية ، التي تربطها واضعو هذا النموذج وغيره من النماذج بالنمو السكاني أساسا .

ومن الكتب الهامة في هذا المجال « مشكلة تصاعف السكان » ، وهو دراسة قام بها نادى روما وأشرف عليها العالم الهولندي لينمان . ومشروعه الذى يركز على « نموذج الانتاج الزراعي - الغذائى » ، يقسم العالم الى ثلاث مجموعات من البلاد : البلاد ذات « اقتصاد السوق الحر » (الرأسمالية) ، وذات « الاقتصاد المخطط مركزيا » (الاشتراكية) ، و « النامية » . ثم هناك عشر مناطق تتفق بشكل أو آخر مع تلك الواردة في نموذج ميزاروفيتش ويستل ، و ١٠٨ منطقة جغرافية - مناخية .

والشيء الذى يميز نموذج لينمان عن النماذج السابقة عليه هو وضعه تمايزا بين الفئات الاجتماعية داخل البلاد الرأسمالية المتقدمة والبلاد النامية . فهو يحدد في كل من هذه البلاد ست مجموعات اجتماعية (١) ، على اساس مستوى الدخل ومستوى استهلاك الطعام ، ويقدم حولا لمشكلاتها الغذائية . وهذا التمايز الجغرافى والاجتماعى يتيح الفرصة للخروج بنتائج أكثر واقعية وحسابات آلية أكثر توازنا . ويوضح لينمان بصفة خاصة ان نقص الغذاء العالمى ليس مطلقا وانما هو نسبى ، فاللستوى الحالى للانتاج لا يضمن امدادا كافيا من الطعام بسبب مستويات الاستهلاك المتباعدة التى لا ترجع الى عوامل تكنولوجية وانما بالاحرى الى عوامل اجتماعية واقتصادية ، مسئولة عن البطء القاتل في استحداث مناهج زراعية تنسم بالكفاءة لزيادة الانتاج .

وهكذا نرى أن أسلوب النماذج العالمية قد تطور في السنوات الاخيرة نحو فهم أقرب للتمايز الجغرافى والاجتماعى للعالم ، ودراسة أكثر عمالية « لا تعتمد على الاثارة » لمشكلات البيئة .

والواقع أن كثيرا من العلماء البرجوازيين المرتبطين بنادى روما توصلوا الى أن تحقيق استنتاجات سكانية وبيئية جزئية وغيرها من الاستنتاجات المبنية على نتائج النماذج العالمية انما يتوقف في التحليل الاخير على

(١) يعالج سكان البلاد الاشتراكية كمجموعة واحدة .

استراتيجية المجتمع الاجتماعية والاقتصادية . ويرعى أو بدون وعى نبد بعض هؤلاء العلماء بالفعل الفكرة المعنوية البرجوازية الشائعة عن الطابع العالمي لازمة البيئة التي يرجعونها زعما الى زيادة الاستهلاك ، دون اعتبار للتمايز الطبقي للمجتمع .

وقد صحب ذلك ادراك متزايد لضرورة اعادة النظر في النمط الحالي للعلاقات الاقتصادية الدولية . فبتكليف من نادى روما قدمت مجموعة من الباحثين برئاسة جان تمبرجن الحاصل على جائزة نوبل تقريرا بعنوان « **اعادة تشكيل النظام الدولي** » (١) وهو عنوان ذو مفسرى ، يرتبط ارتباطا مباشرا بعدد من وثائق الامم المتحدة التي اقرت باشتراك البلاد النامية ، وبخاصة اعلان كوكيو (٢) .

ويوصى تقرير تمبرجن باستحداث وحدة مدفوعات دولية لتحل محل الذهب والدولار الأمريكى ، واقامة نظام دولى جديد متكامل للتجارة بتحسين التقسيم الحالى للعمل ، وتطوير الزراعة الخ . كما يدعو تقرير تمبرجن الى نزع السلاح واستخدام الاموال التي تتوفر نتيجة لذلك من اجل الافراض السلمية . واخيرا ، وليس آخرا ، يناقش التقرير ، وان يكن بصورة غير متأسكة ، الجوانب الاجتماعية لازمة البيئة ، وهذا يؤدي بوضعيه الى التوصية بتغيير نظام القيم فى « المجتمع الاستهلاكى » (٣)

ومع ذلك ، وبرغم ادراك الباحثين البرجوازيين للصلة بين أزمة البيئة والاسس الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الرأسمالى ، الا أنهم لا يقدمون اية توصيات قد تضر بهذه الاسس ، أو بمصالح اولئك الذين يمكنون الاقتصاد ، وبخاصة الشركات متعددة الجنسية (٤) .

(١) « اعادة تشكيل النظام الدولي » ، نيويورك ١٩٧٦ .

(٢) نوقشت مشكلات البيئة واستخدام الموارد الطبيعية واستراتيجية التنمية فى شهر اكتوبر ١٩٧٤ فى ندوة عقدت فى كوكيو بالمكسيك تحت رعاية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة . وقد اقر اطلانا يؤكد الحاجة الى الاشراف على استخدام الموارد الطبيعية وحماية البيئة على نطاق عالمى من اجل حماية مصالح أكثر البلاد تخلفا وكذلك الاجيال المقبلة .

(٣) من الامور ذات الدلالة ، أن أحد النماذج الأخيرة « أهداف المجتمع العالمى » الذى وهبته مجموعة باشراف البروفيسور لازلو الذى يعمل فى الولايات المتحدة ، يرتبط كثيرا من تلوث البيئة دينا مباشرا باخلاقيات وأهداف المجتمع الرأسمالى . وهو يقترح تغييرات طفيفة فى القيم التى ستفسى طابعا « انسانيا » على النظام العالمى . « للتأقلا على المنهج المستخدم فى هذا المشروع ، انظر ١ . لازلو « استراتيجية للمستقبل . نظرة النظام الى النظام العالمى » . نيويورك ١٩٧٤ . ١ . ه . بوكاست و ١ . ج فيداتزو الابن « أهداف المجتمع العالمى . مشروع الجيل الثالث لنادى روما » .

التنبؤ التكنولوجى والتغير الاجتماعى ، ١٩٧٥ ، المجلد السابع رقم ٣ : صفحة ٣٢٧ - ٣٣٠ .
(٤) يوجد تقدير للجوانب النظرية العامة للنماذج العالمية فى عدد من مؤلفات العلماء السوفيت ، مثل ، ف . زاجلادين و ١ . فرولوف « المشكلات العالمية لعمرنا » . مجلة كومونويست ، ١٩٧٦ ، العدد ١٦ ، ص ٩٣ - ١٠٤ .

غير أنه ينبغي الاعتراف بأن أسلوب وضع نماذج عالمية قد أتاح معالجة جديدة لعدد من المشكلات الحيوية . فهو من ناحية قد كشف ، لافلاس العلمى والعملى للتكهنتات الجزئية - نمو السكان ، أو انتاج الطاقة ، زيادة المساحة المزروعة أو استغلال موزد البحر - رغم أن مثل هذه التكهنتات بدت مدعومة ببيانات عن السكان والطاقة والزراعة والمحيطات . صحيح أن معلوماتنا عن الانتظامات الكمية التى تحكم نسبة « الطبيعة - المجتمع » غير كافية بالمرة، حتى أن كل النماذج العالمية لا تزال بعيدة جدا عن الكمال . ومع ذلك ، فإن النتائج المستخلصة منها ، آخذين فى الاعتبار الدرجة الراهنة الأعلى من البرهان العلمى ، قد استخدمت كأساس لعدد من الاجراءات العملية لتنظيم الدولة الاحتكارية لاستخدام الموارد الطبيعية . ففى الولايات المتحدة ، مثلا ، زادت المخصصات لحماية البيئة من رقم متواضع للغاية الى مليارات الدولارات . كما تتبع اليابان وكثير من بلاد اوربا الغربية الرأسمالية سياسة مماثلة .

غير أنه ما من كمية من النماذج المالية يمكن أن تمحو التناقضات العميقة فى سياسة البلدان الرأسمالية عن استخدام الموارد الطبيعية . وأحد الأمثلة على ذلك هى محاولات الشركات متعددة الجنسية لتقليل الصناعات « القذرة » (الصناعات المصنعية والكيميائية) من البلدان الرأسمالية المتقدمة الى البلدان النامية ، وبعبارة أخرى « التصدير » جوه الملوث تحت شعار « مساعدة التصنيع » . لقد استحدثت الولايات المتحدة وعدد من البلدان الرأسمالية الأخرى ، فى سعيها لتقليل مستويات التلوث عندها ، استحدثت معايير متشددة لنوعية البيئة . ولكن مع الأزمة الاقتصادية فإن هذه المعايير كثيرا ما تغلض أو حتى تهمل كليا . وبوسعنا أن نورد عددا من الأمثلة الأخرى للطابع المحد للتحول البيئية فى ظروف الرأسمالية والسيطرة الامبريالية .

فى الجزء غير الاشتراكى من العالم هناك أدراك حاد للحاجة الى بديل ديمقراطى واشتراكى للتنظيم الذى تضمنه الدولة الاحتكارية لاستخدام الطبيعة ومواردها ، والشيوعيون يناضلون من أجل ذلك ، لأن الحكومات البرجوازية ليست فى وضع يمكنها من كبح جهش الاحتكارات المسؤولة أساسا عن تدهور البيئة .

وإزاء هذه الخلفية تبدو واضحة بصورة خاصة مزايا النظام القائم على الملكية العامة لوسائل الانتاج ، لأنه بينما تستمر كثير من جوانب أزمة

البيئة في التدهور في العالم الرأسمالي ، يتخذ الاتحاد السوفيتي وأعضاء آخرون في المنظومة الاشتراكية خططوات أساسية للحفاظ على البيئة وتحسينها . انهم يضمنون وينفذون نظاما من الاجراءات لضمان الاستخدام الاشتراكي للطبيعة ومواردها ، نظام يتوافق ونطاق الانتاج الاجتماعى ومتطلبات الثورة العلمية والتكنولوجية . وليس معنى هذا أن البلاد الاشتراكية ليست لديها مشكلات في التفاعل بين المجتمع والطبيعة . والسبب الرئيسى لظهور مثل هذه المشكلات في ظل الاشتراكية هو ، في رأى كاتب هذا المقال ، أن الجوانب من الانتاج الخاصة بحماية البيئة لا تؤخذ في الاعتبار بصورة كافية على الدوام في نظامنا الشامل للتخطيط الاقتصادى والإدارة . ولوضع الامور في نصابها ، يضع العلماء السوفييت خطوطا توجيهية من أجل الاستخدام الرشيد للطبيعة وتوصيات من أجل برامج حماية البيئة .

وتكرس البلاد الاشتراكية انتباهها اقل نسبيا بالنماذج العالمية ، لانها أولا تركز على نماذج التخطيط الاقتصادى الشامل ، وثانيا لان مشكلات البيئة اقل حدة منها في البلاد الرأسمالية . وضع ذلك ، فان الخبرة المتجمعة في وضع من النماذج الكبيرة والنماذج العظمى قد مكنت العلماء السوفييت من اجراء عدد من التجارب في وضع النماذج العالمية . وقد قام بهذا العمل المعهد الاقتصادى الرياضى المركزى ومركز الحساب الآلى التابعين لأكاديمية العلوم السوفيتية ، والإدارة العليا لجهاز العلوم المائية والأرصاد التابع لمجلس وزراء الاتحاد السوفيتي (١) . وقد أوضحت التجربة انه عند وضع نماذج عالمية من أى نوع علينا أن نواجه عددا من الصعاب الموضوعية : عدم كفاية قاعدتنا الإحصائية وعدم امكان الاعتماد عليها ، التعقيد الذى يكتنف تحديد العلاقة بين العوامل والانتقال من المؤشرات الجزئية الكمية الى المؤشرات العامة ، المعايير المتناقضة لأولويات الاستثمار في موقف يتسم بنقص الموارد ، الخ . ولما كان الامر كذلك ، فان درجة الصواب تميل الى الحد من تطبيق النماذج العالمية على التكهّنات العامة للاتجاهات الرئيسية في سير النظم الموضوعية على أساس نماذج . وفي المرحلة الراهنة ، فان هذا يجعل من الصعب مزج هذه النظم بالتكهن الاقتصادى الفعال ونماذج التخطيط .

وفي رأى عدد من الباحثين السوفييت أن استخدام الطبيعة في مجتمع

(١) انظر ا . د . سميرنوف « نظام القرارات الاقتصادية الكاذبة » . الاقتصاد والنسائج الرياضية ، ١٩٧٢ ، المجلد التاسع ، رقم ٣ ، ص ٣٩٥ . ٤٠٦ . ج . ا . بلشانسكى وآخرون « الجوانب المنهجية في بناء نماذج زائلة للموارد الطبيعية ومهام وضع النماذج العالمية » . في تقارير المؤتمر الجغرافى الدولى الثالث والعشرون ، المجلد الثامن ، الجغرافيا العالمية ، موسكو ١٩٦٧ ، ص ٢٢٠ - ٢٢٤ .

اشتراكى ينبغي أن ينظر اليه على أنه نمط خاص من النشاط الاجتماعى والاقتصادى يهدف الى اشباع أكثر كمالاً للمتطلبات المتزايدة لكل أعضاء المجتمع عن طريق الاستخدام الأفضل للموارد الطبيعية ، والحفاظ على الموارد الطبيعية ومضاعفتها (أو تحسين نوعها أو تقديم بدائل كافية) لصالح الاجيال القادمة ، والحفاظ على التوازن بين التوسع الصناعى والاستقرار البيولوجى للبيئة لضمان التطور المستمر للمدينة بل وللحياة على الارض (١) .

فى السنوات الاخيرة بدأ العمل فى الاتحاد السوفيتى فى وضع نظام موحد على نطاق الامة لتخطيط وإدارة الموارد الطبيعية فى مجتمع اشتراكى متقدم وبالنظرية العلمية لوحدة وتداخل كل أنواع الموارد الطبيعية . ويتضمن هذا البرنامج المتكامل مايلى : وضع نظام على نطاق البلاد للمحاسبة والتخطيط والحفر الاقتصادى للاستخدام الرشيد للطبيعة ، انشاء هيئة مشتركة من الادارات للإشراف على استخدام الموارد الطبيعية وحماية البيئة ، وأخيراً ، وضع واتقان معايير موحدة فى استخدام الطبيعة ومواردها .

والى جانب هذا بجرى وضع نماذج للنمو الاقتصادى تتضمن قيوداً بيئية محكمة بحيث تكون الموارد الطبيعية (مثل الماء العذب والهواء النقى) هى العوامل التى تقدر تخصيص الموارد من المواد والعمل للعمليات التكنولوجية (٢) .

ويكمل المبادئ المنهجية التى تحكم الاستخدام الرشيد للطبيعة تنفيذ برامج اقليمية رئيسية مصدق عليها تشريعياً . وتتضمن هذه البرامج اجراءات لحماية بحيرة بايكال وحوض نهر الفولجا وبحر آزوف والبحر الأسود ، وكذلك مشروعات واسعة للصناعة الشاملة مثل خطوط جديدة للانتاج عديمة الفاقد ، الخ .

كل هذه الاجراءات المدعومة علمياً والمطبقة عملياً - التشريعية والتخطيطية،

(١) ل . ج . جولمان ، م . ي . ليمتشف ، ن . ف . ديمز « المشكلات الاجتماعية والاقتصادية لاستخدام الموارد الطبيعية » . فى الاقتصاد والنماذج الرياضية ١٩٧٢ ، المجلد التاسع رقم ٥ ص ٨١٢ - ٨٢٢ .

(٢) ل . ا . ماجرنوفسكى ، م . ي . ليمتشف . « عن تخطيط التنمية الاقتصادية بالنظر الى المتطلبات البيئية » المرجع السابق ، ١٩٧٦ ، المجلد السابع ، رقم ٥ ص ٦٨١ - ٦٩١ .

الاقليمية وعلى نطاق الصناعة - توضع ان ايجاد حلول واقعية وليست مجرد حلول افتراضية لمشكلات البيئة امر ممكن تماما .

وهكذا فان البلاد الاشتراكية تحل بنجاح المشكلات التى ينطوى عليها الاستخدام الصحيح للطبيعة . لكنها تؤمن بان التعاون الدولى المنتظم والممتد امر لا غنى عنه لآى حل حقيقى لمشكلات البيئة العالمية . وهى تنظر الى هذه المسائل ضمن السياق العام للسياسة الخارجية اللينينية للتعايش السلمى بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة ، فى سياق الجهود المستمرة لتوسيع نطاق الوفاق .

وعلى سبيل المثال ، ينفذ الاتحاد السوفيتى الآن عددا من الابحاث والمشروعات العملية فى منظمات دولية وعلى أساس اتفاقيات ثنائية . ويجرى هذا العمل بصورة اكثر تماسكا داخل مجلس المعونة المتبادلة ، حيث يخضع كل بحث لخطوة موحدة بعيدة المدى . والواقع ان اجراءات حماية البيئة تعتبر احد الجوانب الرئيسية للتعاون العلمى والتكنولوجى بين بلاد المعونة الاقتصادية المتبادلة .

وفى الوقت نفسه يسهم الاتحاد السوفيتى وبلاد اشتراكية شقيقة اخرى بنصيب فعال فى عمل عدد من المنظمات الدولية المؤثرة مثل لجنة الامم المتحدة الاقتصادية لاوربا ، وبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، وغيرها . والى جانب ذلك يجرى تنفيذ عدد من مشروعات حماية البيئة بمقتضى اتفاقية ثنائية مع كل من الولايات المتحدة وفرنسا واليابان وايران وأفغانستان وعدد من البلاد الاخرى . وهكذا يقدم الاتحاد السوفيتى اسهاما كبيرا لمنع أزمة البيئة التى تأخذ بخناق العالم الراسمالى فى الوقت الراهن من ان تتخذ أبعادا عالمية .

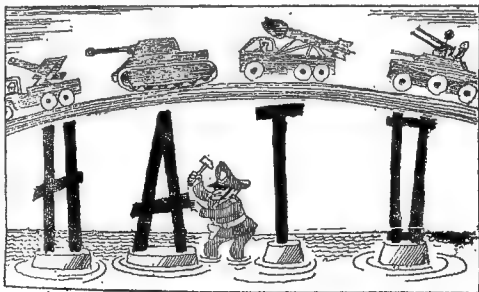
ان وضع نظام فعال للتعاون الدولى المتكافئ والبناء فى حماية البيئة هو اليوم الامكانية الواقعية الوحيدة لحل مشكلات البيئة على الصعيد العالمى . ومثل هذا التعاون سوف يتيح الفرصة لتوفير مناخ سياسى اكثر صحية على سطح كوكبنا .

● كاريكاتير ●



يو-تشريناتوف

أسامة جبرية لجزيرة شيلي



يو-تشريناتوف

الانفراج بمفهوم حلف الأطلسي

عالم الغد

وسائل الإعلام البرجوازية وترويج الأكاذيب

بقلم: جيمس بيترسون

على مدار عامين منذ انتهاء مؤتمر هلسنكي يبدو أن وسائل الإعلام البرجوازية قد أعادت اننا صماء للنداء الختامي الذي أصدره المؤتمر والداعي إلى نشر « أوسع معرفة وفهم لجوانب الحياة المختلفة في البلدان المشاركة » • ولكن وسائل الإعلام البرجوازية بدلا من المساهمة في « تدعيم السلام والتفاهم بين الشعوب والأثراء الروحي للخصمية الإنسانية » تعمل ضد هذا المبدأ الجوهري الذي نص عليه في القسم الثالث من الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي •

وإذا كانت الدعاية الامبريالية قد قامت بشيء ما في مجال العلاقات الدولية فإن هذا الشيء قد اتسم في جوهره بالانتر السليبي الذي يخدم مصالح الرجعية •

ويعمل الجهاز الحديث للحماية الاميرالية الذي يمتلك تمهيلات كبيرة للغاية ويستخدم أحدث الأجهزة العلمية والتكنولوجية بأقصى سرعته . وهو لا ينفك يرصد التقنيات الايديولوجية الزيفة بما فيها أسطورة « الحرية » التي تتمتع بها الصحافة الرأسمالية . غير أن الأساليب التي تتبعها وسائل الاعلام المملوكة ملكية خاصة لا تخدم إلا هدفا واحدا وهو تدعيم الحكم الطبقي في مجتمع قائم على الاستغلال .

قبل وفاته بفترة قصيرة نشر **لورد طومسون** سيرة حياته تحت عنوان « **يهبم أن أصبحت في الثمانين من العمر** » . وفي هذه السيرة يحكي هذا المالك لـ ١٤٨ صحيفة ، و لـ ١٢٨ مجلة دورية ، وللعديد من دور النشر ومحطات التلفزيون في بريطانيا وكندا والولايات المتحدة وغيرها ، يحكي كيف استطاع في بداية الطريق في « مهنته المربحة المجزية تماما » أن يكون ثروة من خلال الراديو والتلفزيون والجرائد ، وكيف حصل على مركز مالي ممتاز كرجل أعمال على جانبي الاطلنطي ، وكيف اعترفت الدوائر الحاكمة البريطانية بأبن الحلاق الكندي وشرفته بالانتماء الى طبقة النبلاء . (**لورد طومسون** - بعد أن أصبحت في الثمانين من العمر » - لندن صفحات ٦ ، ١٧٥) .

ويتساءل **طومسون** في كتابه « **ما الذي فعلناه بثروتنا ؟** » ويرد على هذا التساؤل قائلا : « أنه تحقيق المزيد والمزيد من النجاحات واقتناص الفرص الموانية للتوسع وللغلبة بالحرية الحقبة التي توفرها المشاريع الخاصة » (المرجع السابق - ص ١١١) . ويصلح الوصف الذي رسمه المؤلف لأساليب وطرق « القمص » هذه ، يصلح ككتيب مرشد لرجال الأعمال في الصحافة . فهو وقد اتخذ قرارا وصمم على « هزيمة » **أديليجر** عرض على **السير هارلي برايتون** رئيس احتكار صحف « **اليونيتد** » عملية مقايضة صحفية . ويكشف **طومسون** عن داخلية نفسه ويقول : « لقد كنت أعرف بالضبط ما الذي يسعى وراءه **برايتون** ، فهو كان مثلي يعتقد أن الصفقة الطيبة هي تلك التي تتوافق مع مصالح كلا الطرفين . وكان يفضل ألا يناوئه أحد في مسعانا المشترك لتحقير هذا الغرض » وهذا هو الوجه الحقيقي للرأسمالية الحقبة » . (المرجع السابق - ص ٢٠٠) .

وكان **طومسون** حريصا ، كما صرح هو بنفسه ، في فترة تحوله الى مليونير كبير (حسب تقديره بلغت قيمة الأصول الثابتة لفرع مؤسساته في كندا وحدها ٢٠٠ مليون جنيه استرليني) على الاقتداء بنموذج « معظم الأفراد الذين امتلكوا وأداؤوا الصحف في كندا وأمريكا وبريطانيا » وأنه « فعل ذلك لكي يستحوذ على النفوذ والسلطة التي تنتجها ملكية الصحف لهم » (المرجع السابق - ص ٦) . ويقول **طومسون** أنه « أصبح من الاصدقاء المقربين » لرؤساء وزراء بريطانيا وزعماء البرلمان والوزراء ورؤساء حكومات البلدان الرأسمالية الأخرى وكبار رجال حلف الاطلنطي والسوق الأوروبية المشتركة . وأضاف : « وبذلك فقد ساعدنا ٥٠٠٠ على نشر الأفكار بين الرجال ذوي النفوذ والتقريب بين وجهات النظر المتعارضة » . (المرجع السابق - ص ١١٢) .

وليس من الصعب أن نضع أيدينا على نوعية الآراء التي عمل **طومسون** على انتشارها . وإنما نجد الكراهية تطل من سطور كتابه عندما يسرد قصة حياته ويتعرض لسالة العمل والنقابات . ويتهم **بيتر بريستون** على محاولات اللورد لاضفاء طابع خيري على كل صفقة يبرمها ولتصويرها كدليل على اهتمامه النابع من القلب « بحرية الصحافة » ، وذلك عندما كتب **بريستون** في « **الجارديان** » عرضا لمسيرة حياة **طومسون** . ووصف **بريستون** أساليب **طومسون** بأنها لا تختلف عن أسلوب « تشديد الضناق حول رقية الآخرين » . ووصف اللورد نفسه بأنه « رجل عنيد في شراسته وبارع في حيلاته مخططاته » .

وهناك رجال آخرون مثل **طومسون** « **خدموا المجتمع** » يمثل « **حزاله** » . **فولفس**

شركة « التايم » شرح عقيدته السياسية في خطابه الذي وجهه الى الرابطة الامريكية لوكالات الاعلان كما يلي : « انتم المحكمة الوحيدة في هذه البلاد التي اعتبر نفسي مسئولاً عن تقسيم الحساب امامها . ان القانون الوحيد الذي اعترف به هو تحقيق النواقي بين المعلن والمحرر . هذا هو الجوهر الاصيل للديموقراطية وعليكم بيوقف استمرار مجلة « لايف » وفي اعتقادي الجازم ان صاحب الاعلان لا يتمتع فقط بالحق بل عليه واجب ان يشارك بصورة كاملة في وضع الغلايس الاخلاقية والنقاية للمصحافة الامريكية » .

وهذه « المحكمة الوحيدة » بدورها لا تبخل باى مال لدعم الصحافة الاحتكارية . ففي العام الماضي ونفق كبار رجال الاعمال ما يزيد عن عشرة آلاف مليون دولار في الاعلانات بالمصحف وهذا يوازي ٪ دخل مالكو المصحف . ويذهب نصيب الاسد في هذا المبلغ الى المصحف المملوكة لشركة واحدة والتي يبلغ توزيعها ٦٠٪ من مجموع توزيع المصحف اليومية . وتفسير التقارير الى ان الربح الصافي لمصنعة الجرائد الامريكية اني انه يزيد بمقدار ٧٦٪ عن المتوسط العام في جميع الصناعات .

وهذه الارباح الخيالية تجعل في وسع مالكي المجموعات الصحفية شراء المزيد من الجرائد ومحطات التليفزيون . وعلى سبيل المثال دفع صمويل نيوهاوس وهو مالك أحد المؤسسات الاعلامية الكبرى في الولايات المتحدة ، دفع في عام ١٩٧٦ مبلغ ٣٠٥ مليون دولار نقدا ثمنا لثمانى جرائد ولجلة « باراد » التي كانت تتبع مجموعة جرائد بوث . ولكن ما الذي دفع هذا المليونير الكبير العجوز الى الاستحواذ على المصحف في عشرات المدن الامريكية ؟ يجيب على هذا السؤال فيليب هوشتاين الذي عمل محررا لفترة ما في صحف نيوهاوس قائلا : « لم يحدث ابدا ان ادعى نيوهاوس بان رجل يسمى الى الخير العام . ولم يقل ابدا انه يقف الى جانب الشعب . انه راسمالي » .

يقول توماس جريفيث وهو محرر سابق في مجلة « لايف » في كتابه « لماذا الحقيقة » ان « المشكلة هي ان الصحافة تتحول اكثر فأكتر الى ان تصبح مجرد عمل تجارى واصبحت الجرائد مجرد وسائل وآلات لتكوين الثروات . ويجرى اختيار المحررين من هؤلاء الذين يؤدون عملهم دون اشارة اية مشاكل . وكما يعرف كل شخص يعمل في هذه المهنة فان هذا الاتجاه يفسد العمل الصحفي الجيد . وكثيرا ما يلجا مديرو المؤسسات الصحفية الى التخلص من هؤلاء المحررين ممن يعتبرونهم سلبيين وصانعي المشاكل او كثيرون الصباح او غير مناسبين » (توماس جريفيث « لماذا الحقيقة » - بوسطن - عام ١٩٧٤ صفحات ١٣٣ - ١٣٤) .

والمحرر المثالي من وجهة نظر المالك الاحتكاري على حد قول لورد طومسون « هو الصحفي ذو المهارة العالية والمحترف مهنا » (بعد ان أصبحت في الثمانين من العمر « من ١٣٢) ، انه المحرر الذي ينتمي الى نفس طبقته ، والتي تقلص معتقداته تماما مع مصالح الدولة الاحتكارية التي توكلها الى الصحافة والاذاعة .

وان امثال هؤلاء المحررين والصحفيين كانوا يدورون في خلد تيودور وايت المؤرخ الامريكي عندما وصف الجهاز الاعلامي والدعائي في نيويورك وقال عنه انه : « اكبر واضخم بوق وادق جهاز لغسيل المخ عرفه العالم » (تيودور وايت « صناعات الرئيس » - ١٩٦٤ - نيويورك ١٩٦٥ - صفحات ٨٦ - ٨٧) .

((التعددية)) في الاعلام

يقول باول زيسه أحد المحللين من نوى النزعة الليبرالية - المبورجوازية في وسائل

الإعلام بجمهورية ألمانيا الغربية أن التشكيلة المتنوعة الفنية بالألوان لوسائل الإعلام في هذه البلاد تشكيلة خادعة • حرية الصحافة لتحول بسرعة إلى حرية مئات قليلة من الأغنياء في ترويض وجهات نظرهم • والتنوع الحقيقي في الآراء النقدية يتراجع بصورة ضخمة أمام هدف تأمين الإجماع في الرأي • (جون زاننفورد - « وسائل الإعلام في البلدان الناطقة بالألمانية » - لندن - ١٩٧٦ - ص ٣٧) •

في منتصف السبعينات أصبح ٧٪ من الناشرين الألمان الغربيين يسيطرون على نصف توزيع الجرائد اليومية • وما زالت عملية التركيز في وسائل الإعلام جارية مع محاولات تكتلات بيرتلسمان وشيرتجر الإعلامية الاستيلاء على الصحف والدوريات ودور النشر وشركات السينما وشركات التوزيع الأكثر نفوذاً وربحية •

بيد أن ملكية محطات الراديو والتلفزيون للأفراد محرمة في جمهورية ألمانيا الاتحادية • فهذا المجال يعتبر مجالاً « عاماً » لخدمة جميع الطبقات والمجموعات السكانية وهيئات الإذاعة الثمانية التي تعمل في مختلف ولايات جمهورية ألمانيا الاتحادية ينظر إليها كنموذج « للتعديدية » في تغطية القضايا السياسية والاقتصادية والثقافية • وتتضمن لوائحها مبادئ سامية مثل التزام خط استقلالي وغير متحيز وتجنب إعطاء الأفضلية لأي نهج سياسي أو فلسفي أو أيديولوجي مع العمل على زيادة التفاهم الدولي وحفز السلام والعدالة الاجتماعية والدفاع عن الحريات الديمقراطية •

ومع ذلك ، فإن رأس المال المالي والصناعي الألماني الغربي قد تمكن من تحقيق تأثير فعال على الاتجاه الأيديولوجي للإذاعات عن طريق ازدياد الإعلانات التجارية في الراديو والتلفزيون بصورة خاصة • وتدعم هذا النفوذ بإقرار نظام يسمح لحكومات الولايات بتعيين مجالس الإشراف على الهيئات الإذاعية • ويتشكل الكثير من هذه المجالس وفقاً لما يسمى بنظام التمثيل النسبي أو وفقاً لتوزيع الكراسي بين الأحزاب الذين يتم انتخابهم في إطار نظام يخرق حقوق الأحزاب التقسيمية •

ويؤكد المنتج البريطاني أنتوني سميث في كتابه حول وضع التلفزيون الراسمالي أنه في جمهورية ألمانيا الاتحادية ، « تزداد الصعوبة أمام المخرجين للحصول على وظائف ذات وزن إلا إذا كانوا يحظون برعاية مجموعة سياسية قوية في داخل الولاية » (أنتوني سميث - « الظل في الكهف » - لندن - ١٩٧٣ - ص ٦٤) • ويضيف قائلاً إن ما هو جاري تطبيقه هناك هو « برنامج أيديولوجي موحد الهدف » •

وفي تلفزيون ألمانيا الغربية ، كما هو الحال في الصحافة ، فإن هذه « التعددية » في الآراء والأفكار التي يكثر الإعلان والحديث عنها تترجم نفسها في ممارسة الضغط الميكولوجي المخطط ضد كل الطبقات والفئات الاجتماعية لنقل العقليّة والسلوك البورجوازي إلى كل فرد وصيغ عقليته وسلوكه بهذا المفهوم البورجوازي مائة في المائة • (تقدم المقالة التي كتبها أندرياس بارتش • وسائل الإعلام تحت الضغط • الأمثلة على الأساليب التحكيمية التي يمارسها رجال الأعمال في الإذاعة • فقد اضطرت التلفزيون إلى إلغاء ١٢ حلقة حول مجالس المصانع لأن « اتصالات أصحاب الأعمال » اعتبروها خطيرة وتقوض « التعاون الصادق » • وفصل بيتر كلانين من منصبه في التلفزيون لأنه تناول في برنامج تلفزيوني حوارات العمل في الصناعة في مصانع « ديناميت - نوبل - أي جي » وقد صدر قرار فصله تنفيذاً للقانون الكريه المعروف باسم قانون « بيرفسفيريوت » • وكذلك انقلبت الوعود للعمل من أجل السلام والتفاهم الدولي ، انقلبت إلى شيء أشبه بالبطانة الشوفينية وتأييد أهداف المجموعات العسكرية - الصناعية وبذل الجهود لاثارة هستيريا الحرب الباردة بما يختم مصالح أكثر الدوائر رجعية وعسكرية في البلاد ومصالح حلف الأطلسي •

وكما هو الحال في ألمانيا الغربية ، فإن الاعلام اليورجوازي بالولايات المتحدة يكثر الترويج والدعاية لفكرة « التعددية » . وهم يشيرون الى وقائع متعددة للبرهنة على وجود « التعددية » والمتحيزة فيما يسمى بالصحافة الليبرالية والتي يقال انها تناف في تعارض شديد مع الصحافة المحافظة وايضا مع الصحافة « المعتدلة » . وهناك بعض الناشرين اليورجوازيين القرمين بالزهر بليباليتهن المزعومة ومن بينهم دوروثي شيف التي ورثت « نيويورك بوست » من جدتها ولكن بعد ٢٧ عاما من ملكيتها لهذه الصحيفة اليوزمية « الليبرالية » قررت الاستغناء عنها . وكان كل فرد يتوقع ، وفقا للتقاليد الليبرالية الامريكية ، أن يقع الاختيار عند البيع على أحد المشتريين من نفس الاتجاه وكان هناك الكثيرون في هذا الاتجاه الذين يطعمون في شراء أحد الجرائد الكبرى اليومية الثلاثة في نيويورك . ولكن « الفائز المحظوظ » كان روبرت مورنوخ الناشر ذوى الميول الرجعية المتطرفة للجرائد الاسترالية والبريطانية والامريكية الشمالية «البافة الانحدار » .

ومع ذلك فإن الاعلام الاحتكاري يواصل ادعائه بأنه يمثل « التعدد والاختيار والتنوع » الذى يتيح للمراء أن يستخلص منه كافة الآراء « الأفكار » يقول البروفيسور هيربرت شيلر بجامعة كاليفورنيا أن هذا الوهم يدافع عنه « بوفرة » وسائل الاعلام فى الولايات المتحدة . حقا هناك ما يقرب من ١٥٠٠ جريدة يومية ومئات الدوريات وحوالى ٧٠٠٠ محطة راديو وأكثر من ١٠٠٠٠ محطة تليفزيون تساهم فى هذا انك الاعلامى الهائل . وليس من السهل ، لهذا ، أن يكتب هؤلاء الذين يقولون بأن هذا الوضع هو مصدر من مضار التنوع . ويقول شيلر « أن حقيقة الامر هو أن معظم الأمريكيين وافقون بشكل اساسي وأن كان بغير وعى فى شبكنا نظام اعلامى لا خيار لهم فيه » .

فلا مكان هناك الا بالكاد فى أجهزة الاعلام للتنوع فى الآراء حول الاخبار الخارجية والمحلية أو المتعلقة بأخبار سوق الاعمال المحلى : ويرجع هذا فى الأساس الى التناطبق التام فى المصالح المادية والايديولوجية للملاك (وفى حالتنا هذه الملك الافراد لوسائل الاعلام) ، ويرجع أيضا الى الطابع الاحتكاري لصناعة الاتصالات عموما .

والخفاء هذه الوضعية يقسول البروفيسور شيلر أن دورا خاصا يلعبه ترويج « اسطورة » ما يسمى « بالحياد » . ويوصف الاعلام - من جانب السلطات التشريعية والتفتيشية والقضائية الليبرالية ومن جانب الجامعات والمدارس - بأنه جهاز محايد غير متحيز ولا انتماء ايديولوجى له ويقدم « الخدمة لكل انسان بصورة غير متحيزة وبلا مصلحة خاصة له » . وتفسر مظاهر الفساد فى السلطات ، وتزييف المعلومات والاخبار بواسطة المسؤولين ، والتحيز والآراء المسبقة فى الصحافة ، وغيرها من « الانحرافات » بأنها نتائج للخطأ والضعف الانسانى . ووفقا لهذا المفهوم فإن البلاد قد زج بها فى حرب أهلتام الخزية بسبب « اخطاء » من جانب الرئيس جونسون ومستشاروه بيلما دى « الضعف الانسانى » من جانب عدد من زعماء الحزب الجمهورى الى قضية ووتر جيت . وللتأكد على هذا المفهوم فإن خدام النظام الذين تنفضح أعمالهم وقصرقاتهم يتم توجيه اللقد لهم ويجبرون أيضا على الاستقالة ولكن فى نفس الوقت تتم تهيئة النظام نفسه ومؤسساته وقبم من أى انتقاد .

بيد أن الحياة تيرهن على أن المناورات والتلاعبات مهما كانت بارعة الا انها لم تنجح فى جعل الدعاية الامبريالية تحقق أغراضها . فى الواقع توجد « هوة تصديق » بين « الصحافة الحرة » وقسم كبير من الرأى العام فى البلدان الرأسمالية وهو الامر الذى يعترف به الكثيرون من الكتاب اليورجوازيين . ويقول البروفيسور شيلر فى كتابه الأخير « الاتصالات والاسطورة الايديولوجية » أن « الامبريالية تعمل على تطوير استراتيجيات ووسائل تكميلية أن لم تكن بذيلة لحماية مراكزها الدولية غير استقرة والمعرضة للتهديد المتزايد » . وفى هذا الصدد يعطى الجالب الايديولوجى اهمية واهتمام متزايد .

((حرية الإعلام)) أو ((مراقبة الأخبار))

تولى الأجهزة الحكومية في البلدان الرأسمالية أهمية متزايدة إلى المجال الإيديولوجي . حقا هناك الكثيرون من المدافعين البورجوازيين يجادلون بأن ميكانيزم السيطرة الحكومية يشمل فقط الاقتصاد والمال والتجارة بينما يترك المجال الروحي و « نشر الأفكار » بعيدا عن أي تأثير . ولكن يبدو أن تفقهم في هذا الرأي لم تعد قوية كما كانت في الماضي .

فيعد أن شغل شارل وينتر عدة مناصب تحريرية في لندن ويعد أن عين رئيسا لخدمة تحرير « إيفنج ستاندر » ألف كتابا تحت اسم « المصقوف على الصحافة » . من أنى يمارس هذه المصقوف ؟ يقول وينتور : « أن أصعب المصقوف التي يتعرض لها المحرر تأتي من قبل إدارات مراقبة الأخبار التي تمارسها أيدي مجرية تعرف قيمة الإثر الاعلامي وتريد من الصحافة أن تعطى نكهة طيبة وإن كانت غير حقيقية لنشاطاتهم » . (شارل وينتور « المصقوف على الصحافة - لندن - ١٩٧٢ - ص ٤٤) • ويضيف وينتور الأحزاب الحاكمة والحكومات وقيادات القوات المسلحة في قائمة سحرة « إدارات الأخبار » •

و « إدارات مراقبة الأخبار » هو اصطلاح وضعه جيمس رستون الكاتب الأمريكي لوصف النظام الحكومي للتأثير في الاعلام . وفي عام ١٩٧١ بلغ عدد أفراد جهاز الدعاية للمسلطة التنفيذية الفيدرالية ما يزيد عن ١٠,٠٠٠ خبير في العلاقات العامة •

ويوظف البنتاجون أكثر من ٣,٠٠٠ من هؤلاء الخبراء • وتصرف ملايين الدولارات لتبرير اليزانيات العسكرية الضخمة للولايات المتحدة وسباق التسلح السدس تسانده المجموعات العسكرية - الصناعية في أعين الأمريكيين والعالم أجمع • وتتعاون المخابرات المركزية (سي آى اى) مع جهاز الدعاية التابع للبنتاجون في خلق الأساطير حول « الشطر العسكري السوفييتي » و « عدوانية » معاهدة بلدان وارسو •

وقال آرثر سليفستر المساعد السابق لوزير الدفاع الأمريكي لشؤون العلاقات العامة في محاولة منه لتبرير أعمال إدارته أن الحكومة « ذات حق طبيعي » في أن تكذب • واعترف فيل جولدبيرج الذى خلفه في منصبه وهو يستقيل بأنه على مدى سنوات أربع قد « ضلل الشعب الأمريكي وزوده بمعلومات خاطئة مرات عديدة » • (نيوز ويك - ٢٣ مارس ١٩٧٠) •

وعلق مارفن كالب المراسل اللطوماسي للـ « سي آى اس » على هذا أن « الكذب هو جزء شرعي من الميكانيزم الدفاعي للحكومة بما يقدم المصلحة القومية » • ويقول دافيد وايز المعلق الأمريكي في أحد جلسات الاستماع بالكونجرس حول « حرية الاعلام » : « أن الحقيقة لا تقال للشعب الأمريكي • ولدينا الآن نظام لفكرة الإكاذيب » •

والمخابرات المركزية الأمريكية « سي آى اس » هي أكبر جهاز يسيء استخدام الاعلام • وتستخدم الدعاية « السوداء » والدعاية « الرمادية » • وكما يقول فيكتور مارشيني أحد رجال المخابرات المركزية السابقين وجون ماركس أحد رجال وزارة الخارجية السابقين في كتابهما الذائع الصيت « المخابرات المركزية وعسكرة الجنس » أن الدعاية « السوداء » تعنى ترويع الأكاذيب المصريحة وفكرة الأخبار • أما الدعاية « الرمادية » فهي « مزيج من الحقائق وانصاف الحقائق مع تشويهات طفيفة » • وذلك بهدف تشويه الأفكار المستمع • (فيكتور مارشيني وجون ماركس « المخابرات المركزية وعسكرة المخابرات » - نيويورك - ١٩٧٤ - ص ١٦٥) •

وحسب ما يقول فيليب آجى أحد رجال المخابرات المركزية السابقين فإن الفضل
مثال على عمليات الدعاية الرمازية الموجهة ضد البلدان الاشتراكية تتمثل فى اذاعات
« راديو أوروبا الحرة » و« راديو « ليبيرتى » بميونخ .

وجدير بالذكر أن الرأى العام فى البلدان الرأسمالية قد ازداد احتياجه مؤخرا
ضد استمرار عمل المصطنعين المذكورين التى وصفها السناتور الأمريكى السابق ويليام
فولبريت بأنها من « بقايا حطام الحرب الباردة » .

ويطالب الرأى العام التقدمى بالاضافة الى ازالة هذه « البقايا من حطام » الماضى ،
وضع نهاية لجميع أساليب الحرب النفسية والتخريب الايديولوجى التى يستخدمها خبراء
الدعاية « السوداء » والدعاية « الرمادية » التى تمثل خرقا فاضحا للوثيقة الختامية
لمؤتمر هلمسكى . ويوجد خبراء قليلون من هذا النوع مدرجون فى قوائم رواتب المخابرات
المركزية . وهناك عدة مئات من الصحفيين والمحررين الأمريكيين يعملون كملاء سرين
للمخابرات المركزية الأمريكية كما أشار الى ذلك جون ماركس فى مجلة « كولومبيا
جورناليزم ريفيو » . (يوليو - أغسطس ١٩٧٦) . كما أن كثيرين من هؤلاء العملاء
- كما يقول دافيد روزنبارم فى « نيويورك تايمز » - ٢٧ أبريل ١٩٧٦) يعملون « فى
المراكز التنفيذية لمصادر الاخبار الأمريكية » .

وقد نظرت اللجنة الخاصة التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكى حول نشاطات المخابرات
المركزية (التى يتولى رئاستها السناتور فرانك شيرش) تقريرا فى ربيع ١٩٧٦ كشفت
فيه أن المخابرات المركزية لم تقتصر فى استخداماتها على الصحفيين الأمريكيين . وتحدث
التقرير عن عدة مئات من الأشخاص الاجانب المنقرضين فى جميع أرجاء العالم والذين
يؤدون المخابرات المركزية بالاعلومات التجسسية ويحاولون التأثير على الرأى العام فى
الخارج من خلال الدعاية السرية (« كولومبيا جورناليزم ريفيو » - يوليو / أغسطس
١٩٧٦) .

وكتب ستيفارت لورى أستاذ العلاقات العامة بجامعة ولاية أوهايو أن العمل الاعلامى
يحتاج بل ويجب أن يتعاون مع المخابرات المركزية وغيرها من الوكالات الاستخبارية .
وفى هذا الصدد يجب اعطاء اهتمام ثانوى للاعتبارات الاخلاقية . (المرجع السابق -
سبتمبر / أكتوبر ١٩٧٤) .

ولا ينكر لورى وغيره من محررى المقالات حول التعاون والتفاعل بين وسائل
الاعلام البورجوازية والمخابرات المركزية الأمريكية ومثيلاتها البريطانية (اس اى اس)
والألمانية الغربية (بى ان دى) ، لا ينكرون أن هذه « الحاجة » تتبع أساسا من
الاستراتيجية الشاملة التى تطبقها الامبريالية ضد البلدان الاشتراكية ، والاحزاب
الشعبية والعمالية ، والنقابات، والمنظمات الديموقراطية العالمية، وجميع القوى التقدمية .

وقد ظهرت هذه الاستراتيجية كرد مباشر على قيام أول دولة اشتراكية فى العالم .
وكانت تستهدف تحييد الاثر الثورى للافكار الاشتراكية المتجسدة فى عملية بناء المجتمع
الجديد فى روسيا السوفيتية على شعوب جميع البلدان ، وحجب الحقائق عن حقيقة
الاضاع فى الجمهورية العمالية الفلاحية الفتية ، وهى الحقائق التى كسبت لها أرضية
فى جميع القارات . وقد دفعت هذه العوامل بورجوازيات جميع البلدان الى تكثيف دعايتها
فى تعاون وثيق مع الحكومات المعنية . ومنذ الحرب العالمية الثانية ومع ازدياد قوة
ونفوذ النظام الاشتراكي العالمى ومع ضعف مراكز الامبريالية وتدهور الأزمة العامة
للرأسمالية اضطرت الحكومات البورجوازية ووسائل الاعلام الى تنسيق نشاطاتها بعناية
أكبر والى القيام بحملات مشتركة مشبعة بالعداء للشعبية والعداء للسوفييت .

بيد أن الاعوام الستين الماضية قد برهنت أنه مهما بلغت شدة الحملات الدعاية
فإنه لم يعد من المستطاع وقف التقدم الظاهر للافكار الماركسية - اللينينية ، وإخفاء
حقائق الاشتراكية القائمة ، أو تقليل أثرها اللهم على الإنسانية جمعاء .

الفكر الاجتماعي لقاسم أمين

بقلم: دكتور محمد عمارة

كان قاسم أمين (١٨٦٣ - ١٩٠٨ م) واحدا من المصلحين البارزين في مدرسة الاستنارة والميظة والتنوير في مصر والشرق العربي والإسلامي ، تلك المدرسة التي تكونت اول ما تكونت في النصف الاول من القرن الماضي ، ورائدها هو رفاعة رافع الطهطاوى (١٨٠١ - ١٨٧٣ م) .

وكان الموقف الاجتماعي لهذه المدرسة يستهدف التطور بالمجتمع من مرحلة الاقطاع والانتقال به الى المرحلة البورجوازية ، بكل ما تعني هذه المرحلة من استنارة وموامة بين تدين الشرق وعلمانية الغرب وعقلانيته - مستفيدين في ذلك بما للاسلام من مواقف ومبادئ ، تنتصر للعقل وترفض الكهنوت والسلطة الدينية - وبكل ما تعني هذه المرحلة البورجوازية كذلك من اعلاء لسان « العمل » ونقد لقيم التبطل التي تميزت بها مجتمعات الاقطاع وكبار الملاك . والدعوة الى اشاعة التنافس والطموح ، وتنبيه الناس الى أهمية التجارة والصناعة وتكوين الشركات ، وخوض غمار المنافسة والمخاطرة في هذه الميادين ضد أوروبا التي كانت تزحف لنهب ثروات المجتمعات الشرقية ، سواء في صورة شركات وجاليات ومغامرين ، او في ظل جيوش وسلطات احتلال تحمي وتقن ذلك النهب والاستنزاف .

ومن هنا فائنا نجد لدى مصلحي مدرسة التنوير هذه ، عندما يكون حديثهم عن الموقف الاجتماعي ، قاسما مشتركا يتمثل في أمرين محددين :

أولهما : نقد بقايا المجتمع الإقطاعي القائم ، وتسفيه قيمه ، والازدراء على الاعراف التي سادت مجتمعات كبار الملاك .. وكان كثير منهم بمصر يومئذ من المتصرين والشراسة والاثراك .

وثانيهما : الدعوة الى احلال قيم المجتمع البورجوازي - وكانت هي الاكثر تقدما يومئذ بالنسبة لمجتمع الاقطاع ونبار الملاك - ندعوة الى احلالها كبديل لقيم المجتمع القديم .

ونحن اذا نظرنا في الفكر الاجتماعي لقاسم أمين ، وبحثنا عن نوعية المجتمع الذي يشر به مواطنيه ، وجدناه يدعو الى هذين الأمرين المحددين بوضوح وجلاء ..

فهر يوجه نقده الى المجتمع القائم ، ويعيب عليه ضعف طبقة البورجوازية، التجارية والصناعية ، فيه .. ويسفه من الهالات التي تحيط بها هذا المجتمع فئة الموظفين ، لانهم بلا سند اقتصادي يضمن لهم لقمة العيش اذا ما تأخرت عنهم المرتبات ! ومن ثم فلا دور لهم في الانتاج والتطور الاقتصادي للمجتمع الذي يخيمون حكومته .. ويوجه سهامه الى الوضع المزري لطبقة كبار الملاك الذين أغرقوا أنفسهم في التبطل وكبلوا طاقاتهم بالسفه والتبذير بعد أن أغرقوا ممتلكاتهم الزراعية في الديون ..

يوجه قاسم أمين انتقاداته هذه فيقول :
« ان مصر بلدة فقيرة جدا ، نصف أهلها ، وهم الفلاحون ، يعيشون بالشئ التافه الذي يقي الحي من الموت جوعا ، والنصف الآخر ينقسم الى قسمين :

الأول : يشمل التجار والصناع .. وهؤلاء ليس فيهم شخص واحد يقال عنه : انه هالي مل !

والآخر : يحتوي على الموظفين وأرباب المعاشات - وهم الطبقة المتظاهرة بحالة اليسار ، نوعا ما ، في معيشتهم ، ولكن أغلبهم ان حيل بينهم وبين مرتب شهر واحد وقعوا في العسرة والضنك الشديد !

أما أرباب الاطيان ، من الذوات والعمد والمشائخ والاعيان في البلاد ،

(*) انظر الفصل الذي كتبتاه عن الفكر الاجتماعي لرفاعة الطهطاوى ، في تقديمنا لعماله الكاملة ج ١ ص ١٧٥ - ٢٠٠ - طبعة بيروت سنة ١٩٧٢ م .



● قاسم أمين ●

فحالهم كحال « رابيل » ، المؤلف الفرنسي المشهور ، اذ قال في وصيته :
« انى لا أملك شيئا ، وعلى ديون كثيرة ، وأوصى ببقية ما أملك للفقراء » !
والبلد التى يكون أهلها فقراء ، مثلنا ، لا يمكنها ، ما دام فقرها ، أن تؤمل
خيرا فى المستقبل ، لان حياة كل مملكة مرتبطة بماليتها ، اذ بالمال يتم كل
شئ ، وبغير المال لا يتم شئ مطلقا ! » (١)

وفى موطن آخر يسלט هجومه على قيم الكسل والتبطل والزهد والتواكل
التي تسود المجتمع القديم ، ويعطل انتشار هذه القيم المناهضة للطموح
والمنافسة بسيادة الاستبداد السياسى الذى قهر ملكات الناس وكره اليهم
استثمار طاقاتهم عندما أيقنوا أن المستبدين هم الذين يجنون ثمار الطموح
والاجتهاد ، وساعد الاستبداد فى ذلك سوء التربية وانتشار الفكر الضار
والمعوق لتطور المجتمعات ..

يتحدث قاسم أمين فى ذلك عندما يعرض لمكان الانسان المصرى من « العمل »

(١) قاسم أمين : (اسباب ونتائج) مقال : (الحالة الاقتصادية فى مصر) .

و « الطموح » فيقول : « أن المصرى طماع - (طموح) - كغيره ، وليس عنده من الزهد ما ليس لغيره ، ولكنه مع ذلك لا يحب الشغل ولا ينشط لعمل فيه رزقه . فهو إذن يجب أن تملطه السماء ذهباً وأن تنبت الأرض فضة ، يجب أن يكون أغنى الناس ، على شرط أن لا يتعب جسمه ولا يجهد فكره . » والسبب فى سقوطه هذا أمران :

الاول : سوء معاملة الحكومات السابقة له ، فانه بفدورها وظلمها أضاعت الامانة والثقة اللتين بدونهما لا تظهر الابتكارات الشخصية ، ففقد المصريون بذلك ملكة الاقدام على العمل والمخاطرة فى الشغل .

والثانى : سوء تربيته ، فأن عدم تشغيل الجسم وتحريك الاعضاء والجلوس ساعات ، بل وإياما ، على المقاعد والمراتب والمصاطب ، وعدم تعود على استعمال وظيفة المخ ، وترك النظر فى الاشياء ، مع شدة التمسك بالاقتوال والامثال المثبثة للهمم المميتة للعزائم ، وتكرار سماع القصص والاحاديث التى وضعت فى الاصل لتسلية الفقير وازالة الاحزان عن الضعفاء قليلي الحول والحيلة . . ولكن غشيتنا جهالتنا ، والفييناها قد اتفقت مع كسلنا وخمولنا فنشرناها وروجناها ، وحشيناها ووشيناها ، حتى تشربت بها أرواحنا وعقولنا ! » (١) .

وبدلاً من هذه القيم التى كانت لها السيادة والانتشار فى ذلك المجتمع الاقطاعى ، بشر قاسم ، كغيره من مصلحي مدرسة التنوير ، بقيم المجتمع الجديد . . فهاجم الزهد والقناعة والرضا بالقليل ، ودعا الى الطموح وطلب المزيد والمزيد مما هو مشروع . . وقال وكتب مؤكداً أن « من البسديهي أن الانسان لا يشتغل ليعيش فقط عيشة الكفاف ، لانه لو كان هذا داعي الفطرة البشرية لما كان التنافس فى المزيد . فعلى الانسان أن يسعى ، والحالة هذه ، لتحسين حالتيه المادية والادبية ، فان كان يكسب فى اليوم قرشين ، فعليه أن يجتهد فى توصيلها الى خمسة ، ثم الى عشرة ، وهكذا . . »

وليس الغرض . . من تحسين الحال ، على هذه الطريقة ، أن يجمع الانسان المال حبا فى المال ، بل المراد أن يكون عند كل واحد طموح شريف الى العلاء ، ولا يكون له ذلك الا اذا سعى فى استزادة موارد كسبه ، ليتسنى له أن يحسن غذاءه وملبسه ومسكنه ، وأن يستعمل ما يزيد بعد ذلك عن حاجاته المادية فى ترقية عقله وتربية اولاده بالرياضة والتعليم والسياحة ، وأن يأتى من الافعال النافعة لهيئة المجتمع ما يغبط غيره على فعله . . » (٢) .

وفى مواجهة القيم التى تمجد التبطل والكسل و « الراحة » ، يشرح قاسم

أمين « بالعمل » المنتج ، وذلك من خلال تقديمه لتكالب الناس على « العمل » كوظفين في الجهاز الحكومي ، مع أنه « لو تذكر الناس أن الشرف والمجد لا يصادفان في طائفة الموظفين الا بنسبة قليلة جدا ، وأن كل انسان قادر على أن يرقى نفسه بنفسه ، وأن يعلو على أكبر ملك في الدنيا بفضيلته وعلمه ! ، لما رأى وراوا في انفصاله من خدمة الحكومة الا حادثة اعتيادية لا تزيده ولا تنقصه شيئا ! .. » (١)

والتعليم .. يعلم قاسم أمين قومه بأنه أكثر من معارف مجسدة تطلب لذاتها ، فإن له دورا في تنمية الحياة .. بل لقد تحدث عنه على أنه « استثمار » رابع بمقاييس « الاستثمارات » والارباح .. ومن هنا كان « كل ما يصرف في سبيل التعليم والتربية ، كالدراسة ومطالعة الكتب والجرائد والسياسة ، لازم .. انه لا يجوز مطلقا الاستغناء عن صرف الاموال في هذا السبيل ، كما لا يمكن الاستغناء عن الغناء الذي هو قوام الحياة ! .. لان التربية هي رأس مال لا يفنى ، أما المال فما اقرب ضياعه ، وخصوصا في يد القبي (الجاهل) » (٢)

وكما سبقت اشارتنا فلقد كانت قيم المجتمع الاقطاعي تعمل من قدر كبار الملاك المتعلمين والاثرياء بالوراثة ، وترفع شأنهم الادبي والاجتماعي فوق شأن التجار والبورجوازية التجارية التي يعمل أهلها بأيديهم وينمون ثروتهم من « شرفهم ونبلهم » المزعومين ، ويعلى من قدر هذه البورجوازية ويسخر من « شرفهم ونبلهم » المزعومين ، ويعلى من قدر هذه البورجوازية التجارية التي كانت في دور النشأة والتكوين ، فيتحدث كيف « كان المصريون ، الى عهد غير بعيد » ينظرون الى التجارة بعين الاحتقار ، ويعسبون أنها مهنة لا تتفق مع الشرف والاعتبار ، والى الآن لا يزال هذا الزعم منبسطا على عقول بعض الامراء والذوات الذين متى توشحوا الكسايى الموشاة بالذهب ، ووضعوا النقشانات على صدورهم ، وعلقوا في مناطقهم السيوف تجر على جوانبهم الى الارض ، تخيلوا أنهم من انسانية أخرى أعلا من انسانية هؤلاء التجار الذين يشتغلون بأيديهم .. وهم يرون كل خدمة غير « اميرية » وكل حرفة حرة وكل عمل لا يتعلق بالحكومة هي اشياء لا يليق الاشتغال بها . ولهذا كله لم يشتغل منا حتى الآن بالتجارة الا فئة قليلة ، برهنت على ارادة واقدام واصالة رأى تستحق عليها ثناء الأمة المصرية بأسرها .

ولو قارئ أى انسان ، لم يعمه الجهل ، بين هؤلاء التجار الذين دخلوا ميدان الحياة .. وبين أولئك الذين منع ثروتهم ، في الأغلب ، العطايا والمنح التي كانت تهمر عليهم بسبب كلمة وافقت المزاج ، او بسبب خدمة خصوصية

(١) قاسم أمين : (اخلاق ومواعظ) مقال : (صاحب المعالي) .
(٢) اسباب ونتائج . مقال : (كيف يصرف المال) .

أو خلق مقبول أو رذيلة محبوبة ، لرأى أى فريق يحق له أن يعجب بنفسه
أو يحتقره الآخر ؟! » (١)

ولقد كان قاسم أمين يعي جيدا أن ضعف البورجوازية التجارية الوطنية
يتروك المجال فسيحا وسهلا للنشاط التجارى الذى يقوم به الاجانب والنازحون
الى البلاد ، فأخذ ينه قومه الى قيمة التجارة كحرفة ، بل وكعلم من أشرف
العلوم ، لدى الدول الاوربية المتقدمة والاستعمارية ، ويستنفر أبناء وطنه
لمزاحمة الاوربيين فى هذا الميدان .. فأهاب « بالاياء أن يعدوا أبناءهم الى غابة
الوصول الى السعادة ، وأن يفتحوا أمامهم أبواب الامال ، لانها أبواب الثروة
الحقيقية ، وأن يعطوهم الوسائل للحصول عليها ، وأول شيء يجب أن يلتفتوا
اليه اليوم هو التجارة .. »

ان الاوربيين يجمعون الاموال الهائلة .. لانهم فهموا أن التجارة هي علم
الثروة ، وهى علم حقيقى لا يقل فى الفضل عن أشرف العلوم ويدرس فى
المدارس ، ويتم بالاختيار والعمل (٢) .. وأنت ايها المصرى البطال ، ابن
البلاد ، وأدرى بما فيها ، ولك فيها القريب والحبيب ، فلماذا لا تفعل كما
يفعل القرباء النازحون الى بلادنا ؟! » (٣)

كما يلزم دور المصالح الاقتصادية ، والتجارية منها خاصة ، فى الصراع
العالمى بين الدول الاستعمارية المتنافسة ، ويورد نبوءة السياسة بقيام الحرب
العالمية الاولى ، وذلك قبل حدوثها بما يقرب من العشرين عاما ؟! .. وذلك
عندما يكتب فيقول :

« ان أمم أوروبا قد وجهت التفاتها الى المسائل الاقتصادية واعتناها بها كل
الاعتناء ، فأنشأت نظارة - (وزارة) - للتجارة ، وللصناعة ، وللمستعمرات ،
وأكثرت من انشاء المدارس التجارية والصناعية ، وتهافتت على وسائل
الاستعمار ، وصارت كل أمة تزاحم الاخرى فى هذا السبيل .. حتى أن رجال
السياسة صاروا يعتبرون أنه لا بد من الحرب يوما بين انجلترا وألمانيا ، لان
المنافسة بين الامتين فى جميع أنحاء الدنيا أوصلتهما الى درجة اعتقاد أن
احدهما لا يمكن أن تستمر فى طريقتها الا اذا سحقته الاخرى ! »

ثم يستطرد ليقرع الاسماع بأن البلاد الضعيفة المستعمرة ، ومنها مصر ،
هى موضوع التنافس والصراع المحتدم بين هذه القوى الاستعمارية ، وأن
النهضة هى سبيل افلاتها من مصيرها الاليم ، فيقول : « اننا نحن المصريين
لا نشغل لنا الا التفرج على المتنافسين .. والحقيقة أننا نحن موضوع تنازعهم ،

(١ ، ٢) (اسباب ونتائج) مقال : (لماذا لا يوجد فى مصر اغتياء ؟)
(٣) (اسباب ونتائج) مقال : (الاستقلال فى المعيشة قبل كل استقلال)

وسبب مشاكلهن ، نحن اللقمة الدسمة التي يريد كل منهما - (الانجليز والالمان) - أن يتعلها في جوفه ١ « (١)

ان قاسم أمين يدعو الى مجتمع يكثر فيه الاثرياء الذين يحصلون ثرواتهم بالعمل ليل نهار ، ويتمنى لمجتمعه أن يكون مثل تلك المجتمعات التي توصلت أممها الى اقتناء الثروة ، وكث فيها الاغنياء المليون الذين أصبحوا يتعاملون بالمالين ، كما نحن نتعامل بالعمرات والمئات ١ ٠٠

ثم يضيف متحفظا على طرق جمع الثروة ، فينبه أن طريق العمل يجب أن يكون هو السبيل لتحصيلها ، قائلا : « ٠٠٠ ولكن الشيء المهم ، الذي أرجو ملاحظته ، هو أن كل ثروة من هذه الثروات الهائلة هي نتيجة عمل صاحبها ٠٠ انه يشتغل ليكسب ، يشتغل دائما ، يشتغل في النهار ، ويفكر في شغله بالليل ١ « (٢)

فهو داعية للتطور الرأسمالي ، ومناضل من أجل ازالة العوائق الاقطاعية من طريق هذا التطور ، ومبشر بقيم المجتمع البورجوازي ٠٠ ولقد كان هذا الطريق ، بالنسبة لمجتمعه وعصره ، من أكثر الطرق قدرة على تنمية المجتمع وتطويره وتقديمه في ذلك التاريخ ٠٠

واذا كانت هذه هي الدعوة التي بشر بها قاسم أمين فيما يتعلق بالقاعدة المادية للمجتمع الذي نقده ، والذي يشر به ، فانه قد صنع ، في اطار البناء الفوقي للمجتمع ، ما يتسق مع هذه الدعوة كل الاتساق ٠٠ فهو قد هاجم الاستبداد ، الذي كان سمة للحكم الشرقي الفردي الاقطاعي ٠٠ ودعا الى الحرية كما عرفت المجتمعات البورجوازية الليبرالية في أوروبا ، وطالب بالحياة النيابية في وقت مبكر جدا ، اذا ما قيس بالاصوات التي ارتفع بهذا المطلب بعد هزيمة الثورة العربية واحتلال الانجليز للبلاد ٠

« ان الاستبداد اصل كل فساد في الاخلاق » (٣)

ويطالب بأن تكون الحرية في الاعتقاد ، وفي التعبير عن المعتقدات مصنوعة ومكفولة ، بل ومقدسة ، مهما تكن الآراء والمعتقدات التي يمتنقها الناس ويعبرون عنها ٠٠ يقول : ذلك لأن « الحرية الحقيقية تحتل ابناء كل رأى ، ونشر كل مذهب ، وتروج كل فكر ٠٠ في البلاد الحرة قد يجاهر الانسان بأن لا وطن له ، ويكفر بالله ورسوله ، ويطعن في شرائع قومه وآدابهم وعاداتهم ، ويهزأ بالبدن التي تقوم عليها حياتهم العائلية والاجتماعية ،

(١ ، ٢) (اسباب ونتائج) مقال : (الحالة الاقتصادية في مصر)
(٣) قاسم أمين : (كلمات) ٠

يقول ويكتب ما شاء في ذلك ، ولا يفكر أحد ، ولو كان من آلد خصومه في
الرأى ، أن ينقص شيئا من احترامه لشخصه ، متى كان قوله صادرا عن نية
حسنة واعتقاد صحيح » .

ثم يتساءل : « كم من الزمن يمر على مصر قبل أن تبلغ هذه الدرجة من
الحرية ؟ » (١)

وهو ينبه الى أمر هام جدا عندما يربط بين احترام المجتمع للفضيلة ومقته
للرذيلة وبين قيام رأى عام قوى في هذا المجتمع ، اذ « لا يمكن أن تصير
الفضيلة مطلوبة مرغوبا فيها ، والرذيلة مبقوتة مبغضة الى النفوس الا اذا
أحس الناس بقوة حكم الرأى العام وسلامته ! »

ثم يتوج قاسم أمين فكره الديمقراطي بالدعوة الى الارتقاء من المجالس
البلدية والمجلس التشريعى الاستشارى الذى أقامته سلطات الاحتلال
الانجليزى يدلا عن المجلس النيابى الذى حلته بعد هزيمة الثورة العربية . .
يدعو قاسم أمين الى الارتقاء خطوات من هذا النظام الذى مرث عليه عشر
سنوات ، الى نظام المجلس التشريعى البرلمانى غير الاستشارى . . فيكتب في
سنة ١٨٩٤ م ، قائلا : « لقد اكتسب اليوم المجلس التشريعى ثقة كبيرة
لا يمكن نكرانها ، حتى أن قادتنا يستلهمونه أفكارهم . كما باتت كثرة من
المصريين المعتدلين ، وأنا واحد منهم ، ترى أن هذه السنوات العشرة تمثل
تدرجيا كافيا ، وأن مصر بعد ألفتها للتمثيل القسوى قد أصبحت جديرة بأن
يكون لها مجلس نواب لا يكون استشاريا فقط ، فقد نضجت مضر بما يتيح
لها عمل هذا الإصلاح . غير أننا نود بالطبع نظاما تكون فيه الغلبة للمعرفة
الواعية ، لا للكم العمدى ! . . » (٢)

هكذا فكر ، وكتب قاسم أمين . . وهكذا نلتقى فى آثاره الفكرية بما يؤكد
أنه كان ناقدا للمجتمع الاقطاعى ، مهاجما لقيمه . . مبشرا بقيم المجتمع
البورجوازى ، وداعيا الى فتح الطريق أمام المجتمع المصرى كى يدخل الى
رحابه ، بعد أن يخلف وراء ظهره مجتمع الاقطاع وكبار الملاك .

(١) (اسباب ونفائج) مقال : (عيوب تربيتنا : حب النفس)
(٢) قاسم أمين : (المصريون) خاتمة .

ندوة
عالمية

حماية الموارد
الطبيعية

والنضال من أجل

الاستقلال
الوطني

كانت أمريكا اللاتينية في الآونة الأخيرة مسرحا لحركة نامية لانهباء السيطرة الاحتكارية الامبريالية على اقتصاد القارة ، وفرض السيطرة القومية على الموارد الطبيعية . ويتبدى هذا في المطالبة التي تتقدم با أكثر القوى الاجتماعية والسياسية تنوعا ، وفي نشاط بعض الحكومات .

وكانت قضية « حماية الموارد الطبيعية : أداء في الانفصال من اجل الاستقلال الوطني » موضوع نبوة عالية عقلت في هافانا تحت اشراف مجلة قضايا السلم والاشتراكية بالتعاون مع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الكوبي . وقد ضمت الندوة - كما سبق ان ذكرنا - ممثل الأحزاب الشيوعية والعمالية والرأى العام التقني في الإرجنتين والبرازيل وشيل وكوموميا وكوبا والاكوادور وجواتيمالا وهنوراس والمكسيك وبناما وباراجواي وبيرو وبورتوريكو واوروجواي وفنزويلا .

افتتح إيرودورو ماليركا عضو سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الكوبي الندوة ، فنقل الى الحاضرين تحيات فيدل كاسترو والشيوعيين الكوبيين والشعب الكوبي . وقال ان قيادة حزبنا رحبت باقتراح مجلة قضايا السلم والاشتراكية عقد الندوة في كوبا . ان موضوع الندوة موضوع حيوى هام . فالأزمة الاقتصادية في العالم الرأسمالي تؤثر بشدة على البلدان النامية . وتقدم ممارسة الشعوب لسيادتها الكاملة على مواردها الطبيعية ، واستخدامها الاستغلال السليم ، وحماية البيئة أمورا متزايدة الأهمية . يقول فيدل كاسترو في المؤتمر الأول لحزبنا : « لقد بدأ العالم ككل يواجه عقبات خطيرة نظرا لضيق موارد الطاقة التقليدية ، والاستنفاد المتزايد للثروات المعدنية ، وتلوث البيئة ، والنمو الكبير في عدد السكان - الذين أصبحت وسائل عيشهم غير مضمونة بالفعل في بعض المناطق - والعجز في الطعام . وبالطبع يزيد من حدة هذه القضايا التطور المتفاوت للام ، والتبديد الهائل للموارد الطبيعية في المجتمع الرأسمالي الاستهلاكي » .

واستطرد ماليركا قائلا ان الماركسية - اللينينية أوضحت أن حل مسألة الموارد ليس ممكنا الا باجراء تغييرات سياسية واقتصادية بعيدة المدى ،

تحويل البنى الاجتماعية المشوهة القائمة ، وتحديد الاستراتيجية الصحيحة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية . فالطريق الى التقدم يمر عبر حماية الموارد الطبيعية ، واجراء اصلاح زراعى جذرى ، والرقابة على المالية واعادة توزيع الدخول لصالح الجماهير العاملة وسياسة مستقلة حقا .

ويوضح المثال الكوبي ان اجراءات من هذا النوع هي الخطوة الاولى فى العمل الهائل الذى يتبى القيام به لانهاء التخلف طويل الامد الموروث عن فترة الاستغلال الاستعماري والاستعماري الجديد .

ومازالت كوبا تحظى بتضامن البلدان الاشتراكية - والاتحاد السوفييتى فى المقام الاول - ومساعدتها النزيهة . ولولا ذلك لكانت مكاسب ثورتنا وانجازاتها مستحيلة عمليا ، وهى تتناقض كل التناقض مع الوضع الذى تجده غالبية امم أمريكا اللاتينية نفسها فيه .

يقول بيان الاحزاب الشيوعية فى أمريكا اللاتينية والكاريبي ان « تغفل الشركات فوق القومية » متعددة الجنسية « قد ادخل الى بعض فروع الزراعة فى أمريكا اللاتينية اشكالا حديثة للاستغلال تمثل ايضا اسلوبا جديدا فى الاستيلاء على مواردنا الطبيعية ، وجعلنا اكثر تبعية لرأس المال الاحتكارى للولايات المتحدة » .

وقد اوضحت ابحاث منظمة الاغذية والزراعة التابعة للامم المتحدة ان الانتاج الزراعى - وهو انتاج حيوى لشعوب أمريكا اللاتينية - محكوم عليه ان يظل على المستوى نفسه فمؤشرات نموه من الضالة بحيث لا يستطيع ان يواجه حتى ادى احتياجات السكان الغذائية .

وفى الوقت نفسه يتعرض البترول والبوكسايت والنحاس والقصدير والحديد الخام وغيرها من موارد القارة الطبيعية لنهب الاحتكار الاجنبى . ولا تحصل شعوب أمريكا اللاتينية الا على القليل من استغلال موارد بلادها .

ولقد كان هذا هو الوضع فى كوبا ايضا قبل انتصار الثورة . اذ كان يتسم باقتصاد ذى بنية مشوهة ، وقوى انتاجية ضئيلة ، وصناعة ضعيفة وزراعة خفيفة لا تكاد تستخدم الات ، ونقص فى الكوادر التكنولوجية والادارية ، والبطالة والامية والجوع والفقر .

والحكومة الثورية لكى تضع ثروات البلاد فى خدمة الشعب اصلحت قوانين الاصلاح الزراعى والتأمين ، مما ادى الى ان تفرض الدولة سيطرتها عمليا على كل الاستثمارات الاجنبية فى البلاد ، وعلى المؤسسات الكبرى للبرجوازية المرتبطة بالامبريالية ، وتطبق احكام الدولة للتجارة الخارجية .

وعلى الرغم من الاقتصاد المتخلف ، ومن الحصار الاجرامى الذى فرضه الامبرياليون الامريكيون ، ومن كل ألوان العدوان على ثورتنا ، ومن ندرة الموارد الطبيعية ، حققت كوبا مكاسب اجتماعية واقتصادية ملحوظة ، بيد ان انجاز الخطط الاقتصادية التى وضعناها للسنوات القادمة ما زال يتطلب منا كثيرا من الجهد .

لقد اوضح انجلز فى كتابه « دياكتيك الطبيعة » الآثار الضارة لاستخدام الطبقات المستغلة للصوصى للموارد الطبيعية ، وأشار بشكل خاص الى تدمير غابات كوبا على سفوح الجبال من أجل زراعة البن وقال « وما كان ليعينهم أن الامطار الاستوائية الفزيرة قد أزلت فيما بعد القشرة العليا غير المحمية من التربة ، غير مخلفة وراءها الا الصخور » (١) .

كتب انجلز هذه السطور فى عام ١٨٧٦ . وقد استغرق شعبنا قرابة القرن - حارب خلاله الحكم الاستعماري الاسباني ثم القهر الاستعماري الجديد من جانب الامبرياليين الامريكيين - حتى يبدأ ببناء حياة جديدة خالية من الاستغلال . ونحن اليوم فى وضع يمكننا من استعادة غابائنا ، وحماية الطبيعة ، والاستخدام الحكيم لمواردنا الطبيعية . ونحن نستطيع القيام بكل ذلك لاننا ازلنا العقبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الرئيسية التى تقف فى طريقنا . ونشاطنا كله يخدم مصالح الجماهير العاملة ، ويستهدف تحسين حياتهم . ان الناس هم أكبر رصيد لبلادنا ، وهم يربون وفق قيم روحية جديدة ، وبما يتفق مع مبادئ الماركسية - اللينينية ويجرى تنفيذ الثورة من أجل خيرهم وسعادتهم .

الامبريالية والاحتكار هما العدوان الرئيسيان

اوضح المشتركون فى الندوة - استنادا الى ثروة من البيانات الاحصائية فى تحليل الوضع الاجتماعى والاقتصادى فى مختلف البلدان وفى القارة بأكملها - ان امبريالية الولايات المتحدة هى التناهب الرئيسى لموارد أمريكا اللاتينية الطبيعية . ويتسم نشاط احتكارات الولايات المتحدة فى المنطقة بالنهب والاستغلال المدمر لموارد المواد الخام .

وقال البيروتوكوهين عضو هيئة تحرير مجلة قضايا السلم والاشتراكية ان الأرجنتين تمتلك ثروة هائلة ، لكنها فى أيدي الاحتكارات الاجنبية ، فى أيدي حفنة من كبار الرأسماليين . وتستغل هذه الثروات استغلالا

(١) فردريك انجلز. « دياكتيك الطبيعة » - موسكو - ١٩٧٢ - ص ١٨٢ .

معمرا ، أو ترقد دون استخدام . وليس معيار الوقف من المسوارد الطبيعية هو مصلحة البلاد الوطنية بل مقدار الربح الزائد الذى تحققه الاحتكارات . وماتزال الارجنتين تابعة للامبريالية ، انها بلاد ذات اقتصاد متخلف غير متوازن فى تطوره . يولد اساليب غير رشيدة للإدارة الاقتصادية وهى تحصل على ٨٥٪ من كهربتها باحراق البترول والفحم والغاز رغم انها فنية للغاية بموارد الطاقة المائية ، التى لم تبدأ فى استغلالها الا منذ عهد قريب نتيجة لمقاومة الشركات الأجنبية . وتغضى احتياجات الصناعة من المواد الأولية الى حد كبير عن طريق الاستيراد ، لان الاحتكارات الامبريالية تمنع استثمار البلاد لمواردها المعدنية الفنية .

ويكفى كى نعطي صورة عن النهب المترتب على السيطرة الرأسمالية الأجنبية ان نذكر ان ٢٨١٣٠٦ مليون دولار قد انتزعت من الارجنتين فى الفترة من ١٩٦٦ الى ١٩٧٤ فى شكل عوائد وعمولات وبرباح لراس المال الأجنبى فى حين ان الاستثمارات المباشرة لم تتجاوز ٨٦٠ مليون دولار .

وقال انطونيو ديلاز دويث رئيس قسم فى اللجنة المركزية للحزب الشيوى الكوبى ان اتجاه رأس المال الاحتكارى لاستخدام موارد البلاد الأخرى الطبيعية على هواء كان دائما مصدرا لخطر الحرب . وقد أشار فيديل كاسترو الى هذا الجانب الهام من القضية حين تسلم جائزة لينين العالمية للسلام وقال « ان الرأسمالية وأعلى مراحلها - الامبريالية - تتطور بالدرجة الاولى باستغلال عمل الشعوب الأخرى ، والموارد الطبيعية للبلدان الأخرى ، وعمل العمال وغيرهم من الطبقات غير المالكة من شعوبها » .

وقال روجيليو جونزاليز ، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوى فى باراجواى انه بفضل نمو نضال الشعوب من أجل التحرر من الطغيان الامبريالى فان مجال نفوذ الاحتكارات يتقلص ، ولهذا تسعى لان تضسع أيديها على ثروات البلدان التى مازالت تحت سيطرتها . وهى تلك المساعدة فى ذلك من نظم الحكم الدكتاتورية التى تضعها الامبريالية فى السلطة . اقد حصلت « انشوتز كورب » الأمريكية من حكومة سترويسنر الفاسدة على عقد امتياز للتنقيب عن الموارد المعدنية واستغلالها طيلة ٤٠ عاما فى ٤٣٪ من مساحة البلاد . ومنذ وقت ليس بالبعيد أعلن هذا الاتحاد انه وجد اليورانيوم فى منطقة كاكوبى . ولن تحصل دولة باراجواى من الربح الصافى الذى تحققه الشركة الا على نسبة ضئيلة تتراوح بين ٣٪ و ٥٪ ، ولن تدفع الشركة اية ضرائب .

وأكد **ليوبولدو برونرا** ، عضو اللجنة التنفيذية للجنة المركزية للحزب الشيوعي في أوروغواي أن إقامة نظم حكم فاشية في عدد من بلدان أمريكا اللاتينية قد جعل هذه البلدان أكثر تبعية للإمبريالية . وتحسباً لأوليجاركية المال والأقوى مالكي اللاتيفونديا والبرجوازية التجارية الكبيرة في أوروغواي الإبقاء على البنى الاجتماعية والاقتصادية العتيقة وتوطيدها ، وتسمح لرأس المال الاحتكاري الأجنبي بحرية العمل الكاملة ، وتنقل المؤسسات الحكومية إلى الملكية الخاصة . لقد باعَت الدكتاتورية احتياطاتها من الذهب أو رهنها ، وعقدت صفقة شائنة بوضع التجارة الخارجية تحت سيطرة رأس المال الأجنبي ، وساعدت هذا الأخير على شراء البنوك والأرض والمؤسسات الصناعية ، ونقلت عددا من الفروع من قطاع الدولة « الهندسة الكهربائية والمواصلات » إلى رأس المال الخاص .

وقال **الفونسو بلوربايس** وزير الاقتصاد والعمل السابق في جواتيمالا أننا نعتبر أن مسألة استغلال الموارد الطبيعية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بقضايا الاستقلال الوطني . فجواتيمالا اليوم عملياً بلد محتل ، وموارده الطبيعية أما مملوكة للأجانب أو يسيطر عليها الأجانب - وفي المقام الأول الأمريكيون الشماليون - بهذا الشكل أو ذاك . وقد وضع البترول والنيكل - وهما الموردان الرئيسيان للبلاد - تحت تصرف الشركات فوق القومية « متعددة الجنسية » . واكتسبت عدة شركات للبترول الحق في التنقيب عن البترول في منطقة تتجاوز مساحتها ثلاثة ملايين أكر . وفي شمال شرق جواتيمالا يستغل رأس مال الولايات المتحدة الاحتكاري الرواسب المعدنية التي تجوى الكوبالت والكروم وربما اليورانيوم . ويقدر البعض المبلغ المستثمر في المشروع بنحو ٢٥٠ مليون دولار ، أي ما يزيد على بقية استثمارات الولايات المتحدة المباشرة في جواتيمالا .

وقال **وودريجو دزخاس** ، عضو اللجنة السياسية للجنة المركزية للحزب الشيوعي الشيلي أن الاطاحة بالحكومة الشعبية وإقامة نظام حكم فاشي قد دُفعا بتطور بلادنا سنوات طويلة إلى الخلف ، لقد جلبا التضخم البالغ والبطالة والبنؤس والجوع ، ناهيك عن الإرهاب الوحشي . وتعيد الطغمة الفاشية سيطرة الاحتكار وكبار ملاك الأراضي . وتسترد الإمبريالية فروع الشركات المؤممة التي حصلت على تعويضات هائلة كما حدث بالنسبة لشركات النحاس وشركة البرق والهاتف الدولية . ويمنح رأس المال الأجنبي تسهيلات لم يحصل عليها من قبل أبداً . وتؤدي سياسة الطغمة الاقتصادية إلى جعل البلاد أكثر تبعية للإمبريالية الأمريكية ، وتلصم مواقع رأس المال المالي ، وتدمر متوسطى الملاك وصغارهم . ويقوض نظام الحكم الفاشي المبادئ الأساسية لسياسة البلدان التي تحاول حماية مواردها الطبيعية وفرض الرقابة على نشاط الشركات فوق القومية « متعددة الجنسية » .

وقال خوليو بينتر ، عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الشيلى
ان سياسة الدكتاتورية الاقتصادية نموذج استراتيجى تقدمه البرجوازية
الاحتكارية والامبريالية . والهدف هو منع هودة ظروف اجتماعية واقتصادية
وسياسية كتلك التى اادت الى تكوين حكومة الوحدة الشعبية ، ومن الناحية
الآخرى اشاعة الحيوية فى نظام يكفل سيطرة رأس المال الاحتكارى
والامبريالية . وقد أصبح من وظائف الحكومة الفاشية الرئيسية تسليم
الموارد بالغة الاهمية للامبريالية ، وتحويل الاقتصاد الشيلى الى القطاع
الخاص . وهى تقوم بكل ما فى وسعها لتبرير اعطاء عقود الامتياز لرأس المال
الاجنبى وتعزيز الطابع الاحتكارى للاقتصاد . وقد أقسر النظام
« قواعد للاستثمار الاجنبى » تزيل العقبات امام التفضل الاحتكارى الاجنبى
فى الاقتصاد الوطنى .

وقال بدرو بابلو بارونا ، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعى البرازيلى
ان الامبريالية حاولت طيلة سنوات « اثبات » ان البرازيل تنفقر الى موارد
طبيعية بدرجة كبيرة الى حد ما ، وعرقلة استقلالها ، حاكمة على البلاد
ان تظل أساسا بلدا زراعيا . وفى الستينات أكد المتخصصون الذين دعوا
من الاتحاد السوفيتى حجم رواسب البترول البرازيلية بالاساليب العلمية
الدقيقة . وكان معنى هذا ان البلاد يمكن ان تتطلع الى تغطية احتياجاتها
من البترول فى المستقبل الرئى . ولم تقبل الاحتكارات الامبريالية سوفى
المقام الاول احتكارات الولايات المتحدة - هذه الافاق . وكانت الخطوات
التي اتخذت لتطوير صناعة بترول وطنية وغير ذلك من الاجراءات التي
اتخذتها الحكومة البرازيلية فى ذلك الحين بهدف حماية المصالح الوطنية
من بين أسباب الانقلاب الرجعى . وكان نقل حقول البترول الى الشركات
الاجنبية من أول الاجراءات التي اتخذتها الدكتاتورية الفاشية العسكرية
واستهدفت سياسة نظام الحكم الجديد المزيد والمزيد من الفاء تأميم صناعة
النفط ، واصبحت بتروبراس - شركة البترول المملوكة للدولة - مؤسسة
لتكرير البترول المستورد . وهى تمول عملية التنقيب عن البترول واستخراجه
فى البلدان الاخرى ، اما استغلال موارد البلاد الاولى فقد أزيح الى الدرجة
الثانية . وفى الوقت نفسه توقع الشركة عقودا مع الشركات فوق القومية
« متعددة الجنسية » للتنقيب عن البترول فى الجرف القارى .

وتستخدم الاحتكارات الامبريالية اليوم موارد البلاد الطبيعية لوضع

خطط العدوان المسلح على الحركة الشعبية فى القارة وتنفيذها . وقد وجدت العادن المشعة - وفى المقام الاول اليورانيوم والثوريوم - طريقها الى ايدي احتكارات المانيا الغربية ، التى تريد البرازيل بمساعدتها ان تصنع الاسلحة النووية . اما الحديد الخام والمنجنيز فتستخدمهما مؤسسة عسكرية صناعية تنمو بسرعة ، وتقدم بالفعل الاسلحة وغيرها من العنادر العسكرية لنظم الحكم الدكتاتورية الاخرى فى امريكا اللاتينية .

وقال افرين الفاريز ، عضو اللجنة التنفيذية للجنة المركزية للحزب الشيوعى فى الاكوادور ، انه منذ بداية القرن الحالى تتعرض مواد التصدير الزراعية الاساسية فى البلاد - الكاكاو والبن والارز والموز - لنهب الاحتكار الاجنبى . وتسيطر هذه الاحتكارات كذلك على ٥٠٪ من اصول المؤسسات الصناعية . وفى العقد الماضى وقعت حكومات الاوليجاركية الفاسدة المتعاقبة اكثر من ٣٠ عقدا مع شركات البترول الامريكية لعمليات التنقيب الجيولوجى فى مساحة تبلغ ١٠ ملايين من الهكتارات تقريبا فى منطقة خليج جياكيل وعند الساحل والجرف القارى ، اى فى المناطق التى يمكن ان تكون غنية بالبترول . ويعفى العقد الذى وقعته الحكومة مع احتكار تكساكو - جولف الشركة من رقابة الاكوادور على صادرات البترول ، ويعطىها الحق فى تحديد اسعار البترول والاحتفاظ بأرباح البترول من العملة الصعبة وما الى ذلك .

وقال خرونيمو كاريو ، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الفنزويلى ان من الامور التى تزداد وضوحا ان السيطرة الفعالة لكل اممة على مواردها الطبيعية واستغلالها شرط للاستقلال الكامل والسيادة الوطنية . وتلك قضية من القضايا الرئيسية التى تواجه بلدان بعض امريكا اللاتينية اليوم .

وقال خوليو يوسا ، عضو اللجنة التنفيذية للحزب الشيوعى فى كولومبيا ، ان شعبنا فقير للغاية على الرغم من وجود موارد طبيعية هائلة وبخاصة من البترول . وسبب معاناة شعبنا هو بالدرجة الاولى امبريالية الولايات المتحدة التى تستغل كولومبيا منذ عقود من الزمن . لقد كان البترول حتى عام ١٩٧٥ يشغل المكان الثانى فى صادرات كولومبيا . لكن البلاد اليوم مضطرة الى استيراد البترول لتغطية احتياجاتها لان الشركات الاجنبية تقيد استخراج البترول فى البلاد . وتشير التقديرات الى ان كولومبيا فى عام ١٩٨٠ ستستورد سنويا ما قيمته ٥٠٠ مليون دولار من البترول ، أى ما يعادل ثلث عائدها من العملات الصعبة اليوم .

وقال كارلوس ديفيرا ، عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكى فى

بورتوريكو أن بورتوريكو قلعة سياسية واقتصادية ومسكرية للولايات المتحدة في الكاريبي ، وقاعدة استراتيجية للامبريالية في القارة . ومنذ عام ١٨٩٨ حين احتلتها القوات الامريكية أصبحت وما تزال بورتوريكو تحت السيطرة السياسية المباشرة للولايات المتحدة ، وأخذ اقتصادنا يتطور وفقا لاحتياجات رأس المال الكبير فوق القومى « متعدد الجنسية » . وفى عام ١٩٧٥ تجاوزت الاستثمارات الاجنبية - والامريكية أساسا - ١٤٠٠٠ مليون دولار . وقدر دين بورتوريكو الخارجى فى العام نفسه بأكثر من ٢٠٠ مليون دولار ، فضلا عن ذلك لابد أن تدفع البلاد سنويا ٢٠٠ مليون دولار على شكل فوائد فحصب .

وقال **كليتو سوزا** ، عضو المكتب السياسى للجنة المركزية لحزب الشعب البنامى أن الامبريالية الامريكية تستغل رصيد البلاد الاساسى - موقعها الجغرافى - منذ بداية القرن ، وأنا اعنى منطقة قناة بناما . وتستمد الامبريالية ورأس المال الاحتكارى الذى يمتلك القناة أرباحا هائلة من عبور البواخر ، كما تستغلها للتدخل السياسى والعسكرى فى شؤون بناما وغيرها من بلدان القارة .

وقد توصل المشتركون فى الندوة بعد ان عرضوا الوضع الاقتصادى فى بلدانهم وفى القارة بأسرها الى استخلاص مفاده أن السبب الرئيسى فى تخلف أمريكا اللاتينية وفقرها هو سياسة امبريالية الولايات المتحدة التى تنهب الثروات الطبيعية للمنطقة ، وتمنع التطور الاقتصادى المستقل لبلدان أمريكا اللاتينية .

اشكال النهب واساليبه

قال **البيرو كوهين** أن الاستيلاء على الموارد الطبيعية والمواد الاولية للبلدان المستعمرة وشبه المستعمرة والتابعة هو سمة الامبريالية . ومع انهيار النظام الاستعمارى تتغير اشكال الاستيلاء ، لكن طبيعة الامبريالية اليوم هى نفس ماكانت عليه أيام الحروب الاستعمارية . والامبريالية لى تتمكن من استغلال هذه الثروات تلجأ الى الحرب والتدخل ، والى النشاط الذى يستهدف تقويض الاستقرار السياسى للبلاد التى انتزعت حريتها او التى تنازل من اجلها ، فضلا عن البلاد التى نما فيها قطاع الدولة فى الاقتصاد الى حد كبير او التى تجرى فيها اصلاحات تؤثر على المصالح الامبريالية . وعلى سبيل المثال منعت الامبريالية فى الارغنتين - حتى تنفيذ البرنامج الاصلاحى الذى اعلنته البرجوازية المحلية فى مايو ١٩٧٣ ، وهى

مستواة الآن لان امثال بينوشيت فى الارجنتين بعد انقلاب ٢٤ مارس ١٩٧٦ لم يحققوا اليد العليا بعد . وتفرض الولايات المتحدة على الارجنتين سياسة الباب المفتوح تجاه رأس المال الاجنبى ، وتحويل مؤسسات الحكومة الى الملكية الخاصة تحت زعم دعائى هو أن المؤسسات « غير مريحة »

وامام خلفية ازمة الطاقة التى تكتنف العالم الراسمالى يثير البرنامج الاقتصادى الذى يجرى تنفيذه الآن القلق حتى فى الدوائر الرسمية ، لانه ينص على ان تنقل للشركات فوق القومية « متعددة الجنسية » حقول البترول الفنية فى داخل البلاد وفى الجرف القارى فضلا عن المعادن وغيرها من الموارد الطبيعية فى السهوب الخصبة . وبمضى هذا ، جنبا الى جنب ، مع زيادة سيطرة حفنة من الشركات الاحتكارية وكبار ملاك الاراضى على انتاج اللحوم والحبوب وبمبها .

واذ اصبح توازن القوى الآن بشكل متزايد فى غير صالح الرجعية فان حلف جنوب الاطلنطى المزمع تكوينه - ويقوم على أساس المثلث المؤلف من البرازيل - جنوب افريقيا - الارجنتين - يستهدف تعزيز المواقع العسكرية الاستراتيجية للامبريالية ، وفى الوقت نفسه المحافظة على سيطرتها على الموارد الطبيعية الهائلة والمواد الاولية الاستراتيجية « البترول وغيره من المعادن بما فيها اليورانيوم » التى توجد فى بلدان المنطقة ، بما فيها الجرف القارى وارضى المنطقة القطبية الجنوبية .

وقال ر . دوخاس ان الامبريالية لجأت الى الحصار الاقتصادى - أساسا فى المجال المالى - لاحتباط جهود حكومة الوحدة الشعبية . اما من النحاس فقد اتخذت الخطوات لمنع مبيعاته . والحقت الولايات المتحدة الضرر بتجارة النحاس العالمية ككل بطرح جزء من احتياطياتها الاستراتيجية فى السوق العالمية بهدف تخريبى ، مع نشر الأكاذيب فى الوقت نفسه عن « المخزون الكبير » من النحاس فى بلادنا . كما كان هناك أيضا حظر على شحنات صادراتنا الرئيسية فى الوانء الاجنبية ، وهو حظر فرض بقصد اثاره الرعب بين شركاء شيلى فى سوق النحاس ، واثارة الشك بينهم فى قدرة حكومتنا على الوفاء بالتزاماتها .

وقال لونجينو بيزيرا ، عضو اللجنة السياسية للحزب الشيوعى فى هندوراس ان الاحتكارات الامريكية قد زادت من نهيبها لبلاد أمريكا الوسطى باستخدام جهاز تكاملى زائد من عمق الازمة البنيوية فى بلادنا التى تصد أكثر بلدان أمريكا الوسطى تخلفا . ودفع هذا الظرف بمسألة حماية

مواردنا الطبيعية الى المقدمة ، وعلينا ان نناضل من اجل تخليصها من قبضة الاحتكارات - وهى الدافع الرئيسى لخطط التكامل الاقتصادى التى يجرى تنفيذها الآن فى أمريكا الوسطى - ولنضع هذه الموارد الطبيعية فى خدمة الشعب .

وقال ايفان جارسيا سوليس ، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعى المكسيكى ، انه ينبغي الإشارة الى التبعية التكنولوجية كشكل هام من اشكال ممارسة السيطرة الامبريالية على مواردنا الطبيعية . فالمكسيك - كغيرها من بلدان أمريكا اللاتينية - مجبرة على ان تدفع للشركات الامبريالية مبالغ هائلة مقابل المساعدة التكنولوجية لصناعاتها التحويلية . لقد دفعت لهذه الشركات ٨٤٠ مليون دولار فى عام ١٩٦٨ و ٢٠٠٠ مليون دولار فى عام ١٩٧١ ونحو ٢٦٠٠ مليون دولار فى عام ١٩٧٤ . وتحقق أكبر الأرباح فى الصناعات الكيماوية وصناعات الادوية لان الاحتكار التكنولوجى يمكن الشركات الكبيرة فوق القومية « متعددة الجنسية » من ان تفرض بشكل تصفى أسعارا باهظة للكيماويات التى تعد تكاليف انتاجها ادنى كثيرا .

وقال خيرونياو كاربرا ان لشعوب أمريكا اللاتينية والكاريبى تجربة طويلة مريرة من التجارة غير المتكافئة مع بلدان اوروبا الرأسمالية والولايات المتحدة . فالتجارة غير المتكافئة من الاسباب الرئيسة لفقرها ، أما ارتفاع تكاليف المعيشة فهو نتيجة مباشرة لاسعار البضائع الاحتكارية المستوردة

١ نرتفع باستمران

وقال ١ . الفاريز ان شركة تكساكو - جولف تستخدم مختلف المكائد للمحافظة على امتيازاتها فى الاكوادور . فهى تقاطع تصدير البترول ، وتعرقل اقامة خط انابيب البترول ، وتقصر على الدوام فى تسليم البترول والغاز والديزل وغيرها من انواع الوقود ، وتشن الحملات ضد شركة البترول التى تملكها الدولة فى الاكوادور ، وضد محاولات اتبباع سياسة بترولية مستقلة عن الاحتكارات .

الاجراءات الاقتصادية ضد الاحتكار

ابنت بعض بلدان أمريكا اللاتينية فى السنوات الاخيرة عزما متزايدا على ان تتصرف فى مواردها بازادتها ، وبما يتفق مع مصالحها الوطنية ، وقد تحققت بالفعل بعض المكاسب التى اخذت تحرر هذه البلدان من عدم المساواة ودور التبعية فى العلاقات الاقتصادية بين أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة الامريكية .

وقد اعتبر المتحدثون التاميم وسيلة من وسائل المساعدة على كسب الاستقلال الاقتصادي . وأوضح خرينيمو كاريرا ان تاميم صناعة البترول في اول يناير ١٩٧٦ يعنى بلا شك - رغم كل نواقصه - ان بلادنا قد خطت اول خطوة هامة نحو فرض السيطرة على مواردها الاساسية . وقد خلقت هذه الخطوة الشروط اللازمة لاتباع سياسة بترولية تنسجم مع مصالح البلاد الحقيقية ، وان كان الامل في اقامة صناعة بترول وطنية مستقلة عن الاحتكارات الامبريالية مازال بعيدا عن التحقيق . ونحن ابنا فنزويلا ندرك ان عملية تاميم البترول لم تكتمل بعد ، فانت لا تستطيع تاميم صناعة قوية كهذه دون ان تواجه مقاومة مريرة من رأس المال الاجنبى ، الذى يبلل كل ما فى وسعه لاحباط النشاط الناجح لمؤسسات الحكومة المكلفة بهذه الصناعة اليوم . ولهذا فان علينا - الى جانب التاميم - ان نتخذ اجراءات اقتصادية وسياسية فى الداخل والخارج لحماية فنزويلا حماية فعالة ضد محاولات الانتقام والتخريب المحتملة من جانب شركات بترول الولايات المتحدة ، وفضلا عن ذلك فان سياسة حماية الموارد الطبيعية الايلة الى التمسك تستدعى على الدوام عملا حازما لوضع حد لاستغلالها الطائش .

وسيزيد الخطر على سياسة الحكومة لحماية الموارد الطبيعية يوميا ، وقد يؤدى الى الاستسلام للامبريالية ، التى ستبدا على الفور فى نهب حقول البترول الفنية التى مازالت لم تمس فى حزام اورينوكو الشهير ، والتى تقدر بما لا يقل عن سبعمائة الف مليون برميل من البترول الخام ، والتى يمكن للتسهيلات الحديثة ان تجعلها تنتج - حتى فى اماننا هذه - بترولا يزيد عما انتجته فنزويلا طيلة الستين عاما الماضية . ولابد لفنزويلا ان تصدر كلا من البترول الخام والبتروكيماويات . تكلم هى السياسة التى يقترحها برنامج الحزب الشيوعى الفنزويلي .

وماكان يمكن اتخاذ اجراءات هامة مثل تاميم صناعة البترول واستخراج الحديد الخام ، وتوطيد قطاع الدولة ، ووضع الخطط لتنمية صناعة التعدين والصناعة بمجموعها ، ورفع مستوى البحث العلمى والتكنولوجيا دون اعادة نظر جذرية فى دور فنزويلا الدولى التقليدى . فللمرة الاولى

استندت سياسة فنزويلا الخارجية فى بعض النواحي عن سياسة وزارة خارجية الولايات المتحدة .

وقال أ. الفاريز ان حكومة القوات المسلحة فى الاكوادور وإن لم تؤمم صناعة البترول إلا أنها حدثت من الامتيازات الاحتكارية ، وتلتزم بسياسة تفتح الطريق للنضال من أجل الاستعادة الكاملة لرصيد البلاد الرئيسى . وقد تحقق تقدم ذو شأن فى السنوات الأربع الماضية ، إذا أخذنا فى اعتبارنا أن انتاج البترول فى الاكوادور لم يبدأ إلا منذ فترة قصيرة . وتشمل المكاسب التى تحققت حتى اليوم استعادة الجلب الأكبر من الاراضى التى تحوى البترول ، وفرض ضرائب أعلى على أرباح الاحتكارات ، وتحديد الحكومة لسعر البترول الخام ، واقامة اسطول الناقلات البترولية «فلويك» الذى تملكه الدولة ، وبناء معمل لتكرير البترول تملكه الدولة فى ميناء ازمرالدا (١) .

وقال ج. بنيتز أن تحويل اقتصاد شيلى فى ظل الوحدة الشعبية بدأ بسياسة تحويل قطاع الدولة الى القطاع السائد ، وكان من أوائل الاجراءات التى اتخذتها الحكومة تأميم النحاس والحديد الخام والنفط وغيرها من المواد الطبيعية الاساسية التى كانت تسيطر عليها الاحتكارات الأجنبية والمحلية . وكان تأميم النحاس يعنى - من الناحية الاقتصادية - نقل الارباح التى كانت تذهب فيما مضى الى جيوب شركات الولايات المتحدة الكبرى الى الدولة . وخصص هذا الدخل للتعليم والصحة العامة والاسكان وغير ذلك من الأغراض . وقد بلغ هذا الدخل فى الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٧٠ « بالنسبة لمناجم التينينيت والسلفادور وتشوكياماتا وحدها » نحو ٥٥٢ مليون دولار . ومن الناحية السياسية كان تأميم النحاس عاملا هاما فى توحيد مختلف القوى الاجتماعية .

ولاحظ ر. روخاس أن خبرة الحكومة الشعبية قد أوضحت أن المرء يستطيع أن يعبئ أوسع الفئات الاجتماعية ، ويفضى وعيها المهادى للامبريالية ، وقيم الوحدة الوطنية ، بطرح هدف وطنى حقا . كما بينت أن ارادة الشعب فى السيادة تستطيع أن تفرض مثل هذه الاجراءات حتى على قوى معادية تقليديا لمصالح البلاد ، وأن تعزلها وتهزم الامبريالية . وقد أدت تعبئة الشعب لتحقيق هذا الهدف الى تأميم النحاس ، وهو عمل حظى بالموافقة الاجتماعية حتى من البرلمان ، وكان أغلب أعضائه من المعارضين للحكومة الشعبية .

(١) فى أول يناير سنة ١٩٧٧ اشترت حكومة الاكوادور كل شركة بترول الخليج الاكوادورية وهى إحدى أعضاء احتكار تكساكو جولف .. وحولت المصنع الذى تملكه شركة بترول الخليج الاكوادورية الى شركة بترول الدولة الاكوادورية - المحرر

وقال **مويسيس أدويو** ، عضو هيئة تحرير صحيفة « يونيداد » الناطقة باسم الحزب الشيوعي في بيرو أن علينا عند تقييم العملية الاجتماعية والاقتصادية التي بدأت في بيرو بتولي حكومة القوات المسلحة الثورية للسلطة في ٢٩٦٨ أن نشير - في المقام الاول - الى الاصلاح الزراعي المعادي للامبريالية ، وهو اهم التغيرات التي جرت ، وكذلك الى تأميم بعض الصناعات والهيكل الارتكازية .

وقال أ . جارسيا سوليس أن المكسيك قد واصلت منذ ثورة ١٩١٠ - ١٩١٣ النضال ضد الاحتكارات فوق القومية « متعددة الجنسية » لاستعادة مواردها الطبيعية . وادت تحركات الفلاحين والعمال في عام ١٩١٧ الى اقرار المادة ٢٧ من الدستور التي تؤكد ملكية الارض والمواد المعدنية . وتم تأميم صناعة البترول في الثلاثينات في ظل حكم الرئيس كاردناس ، غير أن التأميم انتهى عمليا الى تعزيز مواقع البرجوازية الكبيرة والاوليجاركية المالية نتيجة تطور البلاد اللاحق في اتجاه رأسمالية الدولة الاحتكارية .

واكد المتحدثون وهم يعلقون على الخطوط التي ينبغي اتباعها لتنمية اقتصاد وطني مستقل ضرورة التعاون الاقتصادي الوثيق مع الاسرة الاشتراكية . فمن المعروف أن اقامة مؤسسات صناعية وطنية في عدد من الدول الجديدة في آسيا وافريقيا بالمساعدة السوفيتية ، وتدريب الكوادر الفنية الكفوة لها ، قد مكن هذه البلدان من القيام بعمليات تأميم واسعة ، والاضطلاع بدور مستقل في السوق العالمية ، الذي كان خاضعا حتى عهد قريب لسيطرة احتكارية مطلقة .

وقال **خيرونيمو كاريرا** أن المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي قد حدد الموقف السوفيتي من البلدان النامية كما يلي : « يؤيد الاتحاد السوفيتي كل التأييد الاماني المشروعة للدول الفتية ، وتصميمها على أن تحرر نفسها كلية من الاستغلال الامبريالي ، وأن تتصرف في ثرواتها الطبيعية بالطريقة التي تراها ملائمة » . ويتضاعف التعاون الاقتصادي والتكنولوجي بين الاسرة الاشتراكية والبلدان النامية ويفضل هذا التعاون - الى جانب اتساع التجارة المفيدة للجانبين والمتحررة من نفوذ الشركات فوق القومية « متعددة الجنسية » - في احتكار الامبريالية المطلق للتجارة والعلاقات الاقتصادية مع « العالم الثالث » . وتوفرت الفرص للحد من نشاط راس المال الاجنبي ووضعه تحت الرقابة وبدا استغلال الموارد الطبيعية للامم بطريقة أكثر فعالية . وتشتمل

الاتفاقيات التي وقعها الاتحاد السوفييتي مع ٥٦ بلدا ناميا التعاون في اقامة أو توسيع نحو ١٠٠٠ مشروع مختلف .

ولا تنقل هذا التعاون أى نصوص تمييزية تضر بسيادة البلدان النامية، ولا تدفع اليه مصالح انانية مثل السعى الى عقود الامتياز أو قوة العمل الرخيصة . فالاتحاد السوفييتي وغيره من البلدان الاشتراكية على استعداد دائما لمساعدة هذه البلدان في تنفيذ المشروعات التي تكون من الارجح حافزا على التصنيع ، وتوسيع قطاع الدولة وتوطيده - باعتباره العامل الاكثر اهمية في التقدم الاقتصادي ، والاساس الضروري لاقتصاد وطني مستقل .

وفال خ . يوسادا ان القضايا المالية والتكنولوجية يمكن أن تحل بمساعدة الاتحاد السوفييتي وغيره من بلدان الاسرة الاشتراكية على اساس مبادئ المساواة والمنفعة المتبادلة . فالاسرة الاشتراكية هي حليفنا الرئيسى الذى يمكننا الاعتماد عليه فى كل مرحلة من مراحل نضالنا من أجل التحرر الوطنى والاشتراكية .

وقال ا . الغاريز انه بفضل الاسرة الاشتراكية أصبحت شعوبنا فى وضع يمكنها من أن تواصل نضالها بطريقة أكثر فعالية ضد القهر الامبريالى ، ومن أجل حقها فى استخدام مواردها الطبيعية بالطريقة التى تراها ملائمة ، ومن أجل السيادة والاستقلال الوطنى والتقدم الاجتماعى .

واكد المتحدثون الدور الذى يلعبه الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الاخرى فى نضال البلدان النامية من أجل نظام اقتصادى جديد . وقال البيروتو كوهين أن اللجنة المركزية للحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفييتي أوضحت فى اجتماعها الكامل فى أكتوبر ١٩٧٦ أن الجانب السوفييتي يتخذ « خطوات نشيطة » . تأييدا للمطالب المشروعة للبلدان النامية فى آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية من أجل إعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية وفق مبادئ المساواة ، ومن أجل تصفية كل شكل لاستغلال البلدان الرأسمالية لشركات « العالم الثالث » الأضعف . وفى هذا المجال - كما فى كثير غيره من المجالات - تتقارب مصالح البلدان الاشتراكية والبلدان النامية » .

وأعرب المشتركون فى الندوة عن اقتناعهم بأن حكومات بلدان أمريكا اللاتينية لابد - لكى تقاوم عدوان الولايات المتحدة الاقتصادى بنجاح - أن تساعد عمليات التكامل المعادية للامبريالية فى القارة ، وبخاصة بتعزيز النظام الاقتصادى لأمريكا اللاتينية . وينبغى أن يصبح هذا النظام قوة قادرة على شل أعمال الاحتكار الكبيرة ، ووقف النهب الامبريالى ، وأن يكون أداة لكسب الاستقلال الاقتصادى الحقيقى .

وفي الوقت الذي لاحظ فيه المتحدثون أهمية الاجراءات الاقتصادية التي اتخذتها بعض الحكومات لحماية ثروات الامة فقد أكدوا أن على بلدان أمريكا اللاتينية أن تنظم حركة جماهيرية واسعة لفرض مراقبة فعالة على مواردها الطبيعية .

الحركة الشعبية المتزايدة

لم تكف شعوب أمريكا اللاتينية أبدا عن نضالها ضد النهب الامبريالي لمواردها الطبيعية . وقال ل . بيكيرا أن النضال ضد الامبريالية يجد في هندوراس تعبيرا قويا واسع الانتشار في المطالبة باستعادة الموارد الطبيعية بالتحديد . فلماذا ؟ أن القوى الثورية في كل بلد في أمريكا اللاتينية تخوض نضالا سياسيا ضد الامبريالية . ويتطلب هذا النضال درجة عالية من الوعى السياسى ، ولا يمكن أن يتجح الا اذا شمل أولا العمال والفلاحين وجزءا من الفئات الوسطى . وهدف النضال السياسى هو تمكين الجماهير من أن ترى نفسها أن الامبريالية هي عدوها الرئيسى . غير أن النضال ضد الامبريالية ، يمكن أن يكون أكثر من نضال سياسى ، فهو يجد تعبيرا عنه كذلك فى المطالبة باستعادة الموارد الطبيعية التى تسيطر عليها الاحتكارات الأجنبية . ويمكن للنضال من أجل هذا المطلب أن يشمل اقساما من السكان اوسع من التحركات السياسية ضد الامبريالية .

وأكد البيروتو كوهين أن حماية الموارد الطبيعية تساعد فى تطهير حركة جماهيرية ديمقراطية واسعة معادية للامبريالية تضم العمال والفلاحين والفئات الوسطى فى المدينة والريف ، فضلا عن جزء من البرجوازية الوطنية ، والقوات المسلحة والكنيسة ، وكذلك الحكومات التى تعارض سياسة النهب الوحشى التى تتبعها الامبريالية ، ولم تقلل المصاعب الجارية وهجوم الامبريالية المضاد فى عدد من البلدان من امكانية التحركات الجماهيرية ، وتحقيق وحدة القوى المعادية للامبريالية ، بما فى ذلك رجال الجيش الوطنيين ، وفى المقام الاول لم تقلل من قيام الطبقة العاملة وطيعتها الماركسية اللينينية بدورها .

وقال ب . بارانا أنه لا بد لتحقيق التحرر الوطنى فى البرازيل من الاطاحة بالديكتاتورية البرازيلية التى تقود الآن كتلة نظم الحكم الفاشية فى الجزء الجنوبى من القارة . وهذا أيضا هو الطريق الوحيد لضمان استخدام موارد البلاد الطبيعية الهائلة لصالح شعبها ، وبشكل خاص عن طريق التعاون السلمى الودى مع البلدان الشقيقة . واذ يؤيد الحزب الشيوعى البرازيلى تكوين جبهة وطنية معادية للفاشية فإنه يقترح أن تضع مختلف القوى السياسية برنامج عمل مشترك ضد النهب الاحتكارى الامبريالى ، ودفعلا عن البترول ، وضد عقود التنقيب عن البترول وانتاجه .

وقال ١ . جارسيا أن خبرة شيوعى المكسيك توضح أن على القوى الديمقراطية والمعادية للامبريالية - لكى تحمى الموارد الطبيعية - أن تضع - فى المقام الاول - برنامجا لتحولات اقتصادية تقدمية تكفل حماية الاقتصاد الوطنى ، وتحد من الارباح الاحتكارية ، ويحوى خطوات فعالة لتقليل الاعتماد على الامبريالية ، ولتوسيع العلاقات مع البلدان الاشتراكية والبلدان النامية الى حد كبير .

واوضح ك . سوزا أن شعب بناما يعرف أنه لابد أن يمر بمرحلة تكون فيها المطالبة باستعادة الموارد الطبيعية التى تسيطر عليها الامبريالية الآن - واساسا منطقة القناة - شعارا يوحد كل من يريد لثورة التحرر الوطنى أن تفوز . ولن يدخر شعبنا جهدا فى طرد المستعمرين من بنام .

وقال ر . جونزاليز أن من الضروري لانهاء سيطرة الاحتكارات الامبريالية على البلدان التابعة تكوين جبهة واسعة معادية للامبريالية من كل القوى التقدمية والديمقراطية ، وذلك القسم من البرجوازية الوطنية غير المرتبط بالشركات الاجنبية والجنود وضباط الصف والضباط « بما فيهم كبار الضباط » الساخطين على نظام الحكم .

وقال ١ . دياز أن حماية الموارد الطبيعية جزء من النضال ضد الامبريالية لكن وضعها تحت سيطرة الدولة الكاملة واستخدامها لصالح الشعب غير ممكن الا فى ظل الاشتراكية . ولا يعنى هذا بالطبع أننا نقلل من شأن الجهود التى تبذلها الحكومات التقدمية لحماية الثروة الوطنية . فقد ابدنا دائما هذه الجهود ومنظّل قيّدها .

ان الشيوعيين يقفون فى طليعة نضال شعوب أمريكا اللاتينية من أجل حقها فى التصرف فى مواردها الطبيعية . وهم يعملون فى ظروف سياسية شاقة ، وبخاصة فى البلدان التى تحكمها دكتاتوريات وجعية ، ويتحركون بصبر وذاب ، ويستخدمون تكتيكات مرنة ، ويبحثون عن أشكال جديدة للتعاون مع القوى الديمقراطية والثورية غير الماركسية ، ويجدون هذه الاشكال . وهذا كله يساعد الجماهير على ادراك أن الشيوعيين مدافعون مخلصون عن مصالحهم وأنهم أصلب المناضلين من أجل الاستقلال الوطنى والتقدم الاجتماعى .

وذكر بيرتر كوهين أن مؤتمر الاحزاب الشيوعية فى أمريكا اللاتينية والكاريبى قد أوضح استعداد الشيوعيين لتأييد كل اجراء يستهدف حماية الموارد الطبيعية والسير به الى نتيجته المنطقية . وقد ضمن الشيوعيون فى الارنتين برنامجهم فصلا عن « استعادة الثروات الوطنية والتنمية الاقتصادية المستقلة » . وينص هذا الفصل على نزع ملكية المؤسسات

الاحتكارية الأجنبية الكبرى - وبخاصة الأمريكية الشمالية - وتأمينها ، والبنوك وشركات الائتمان والشركات المالية وشركات التأمين المملوكة لرأس المال الأجنبي ، أو لاوليغاركية ملاك الاراضى أو الكوميرادور ، ونقل كل الموارد الطبيعية الالة الى النضوب - والبتترول فى المقام الاول - الى الدولة ، بحماية الصناعات الوطنية ، بما فيها المؤسسات الخاصة ، مالم تكن عملياتها مناقضة للمصلحة الوطنية ولا تتماشى مع خطة التنمية الاقتصادية للبلاد وما الى ذلك .

وقال ١ . الفاريز أن الحزب الشيوعى فى الاكوادور يدعو كل القوى الوطنية والديمقراطية والتعلمية ، وكل رجال الجيش والمدنيين ، وكل المتدينين وغير المتدينين ، الى حملة من أجل التأمين العاجل لصناعة البترول وقد رحب الحزب بالجهة الوطنية التى تشكلت أخيرا من أجل تأمين صناعة البترول وايدها كل التأييد .

وقال ج . يوسادا أن الشيوعيين فى كولومبيا يدعون الى تأمين رواسب البترول التى تملكها احتكارات الولايات المتحدة ، وهذا شعار وطنى تماما يتفق مع المصلحة الوطنية ، مع مصالح شعبنا .

وقال ١ . آروبو أن حزبنا قد أبدى نزع ملكية شركات الولايات المتحدة العاملة فى بيو ، فضلا عن إجراءات تمزيق قطاعات الملكية العامة ، وأعمال الحكومة العمادية للامبريالية فى الداخل والخارج . ومن المؤسف أن عملية التغييرات العمادية للامبريالية والاوليغاركية قد أبطأت خطاها . ونصانى البلاد من أزمة اقتصادية خطيرة . ونحن الشيوعيين نعتبر أن الأزمة لايمكن انهاءها عن طريق التنازلات الاقتصادية والسياسية لأولئك الذين يريدون أن يقضوا على مكاسب الثورة ، ويعيدوا السيطرة الأجنبية على مساردنا الطبيعية ، وذلك - بالدرجة الاولى - عن طريق تطوير الاستثمار الخاص والحصول على قروض من المنظمات المالية العالمية ، ومساعدة المؤسسات الرأسمالية على حساب قطاع الدولة والقطاع العام ، ومقابل استغلال أكبر للجماهير العاملة . ونحن نرى أنه لاغنى عن تصحيح الميزان التجارى وميزان المدفوعات عن طريق تشجيع التراكم الداخلى ، وزيادة الانتاج للتصدير ، وزيادة الضرائب على الواردات التى تصدرها الشركات فوق القومية « متعددة الجنسية » وتخطيط الانتاج الصناعى . وفى الوقت نفسه يحذر حزبنا من الخطر الذى يتهدد عمليتنا الثورية فى بيو من الرجعيين الداخلين والخارجيين ، الذين يبتون استعدادهم حتى لاحتمال قيام دكتاتورية فاشية .

واكد ١ . جارسيا سوليس أن النضال لحماية الموارد الطبيعية يشمل جبهة واسعة ، فهو يضم فئات متنوعة تشكل معا قوة قادرة على أن تقف فى وجه الامبريالية . لكن الطبقة العاملة وطيبتها السياسية هما وحدهما

القادران على أن تضفيا طابعا متسقا ونضالها حقا على الحركة من أجل حماية موارد بلداننا الطبيعية ، ومن أجل السيادة الوطنية .

وقال أ . باوير بايس أن حزب العمل الجواتيمالى يرى أن من الضروري لوضع الموارد الطبيعية تحت سيطرة الأمة اجراء اصلاح زراعى ، ومصادرة وتأميم الرواسب المعدنية والنقل والبنوك وأراضى ومصانع المؤسسات التى تملكها احتكارات الولايات المتحدة وغيرها من الاحتكارات الاجنبية وتأميمها والغاء ديون البلاد الخارجية الباهظة واقامة علاقات تجارية مسع كل البلدان على اساس المصلحة المتبادلة ، وممارسة التخطيط الاقتصادى .

وقال خيرونيمو كاريرا نحن الشيوعيين نهتم كل الاهتمام بالحركة الجماهيرية النامية من أجل حماية الموارد الطبيعية على المستوى الوطنى والتقارى . ونعتقد أن على هذه الحركة أن تقدم التأييد النضالى القسوى لكل مبادىء معادية للاحتكار بغض النظر عن الفئة الاجتماعية التى اتخذتها وستسهم فى تكوين الجبهة الوطنية الواسعة اللازمة للاكتمال الظافر للنضال ضد الامبريالية ، وهو نضال سيشمل أهدافه السيطرة على الموارد الطبيعية وغيرها من الموارد الاساسية . وتقدر الطبقة العاملة فى فنزويلا اسهام الطبقات والفئات الاجتماعية الاخرى فى النضال ضد الامبريالية دون أن تتنازل قيد أنملة عن سياستها وعن مبدأ استقلال حزبها .

وأشار المتحدثون الى أن شعوب أمريكا اللاتينية تناضل من أجل حقها فى التصرف بمواردها الطبيعية فى ظل ظروف بالغة الصعوبة . ولا يمكن توقع مكاسب سريعة أو سهلة فى هذه المواجهة مع الامبريالية والاستعمار الجديد . غير أنه مع كل هذه الصعوبات فإن الحركة من أجل حماية الموارد الطبيعية تتزايد مستلهمة الخبرة الثورية للعالم الاشتراكى ، وفى المقام الاول مثال كوبا الاشتراكية بالنسبة لأمريكا اللاتينية . أنها تعمل من أجل توحيد القوى التقدمية الوطنية - بما فيها بعض الحكومات - فى النضال من أجل الاستقلال الوطنى ، والتخلص من السيطرة الامبريالية ، ومن أجل حياة افضل للشعوب ، وضد الفاشية ، وضد الرجعية الباطلية والأفاجية .

أفاق الحل الشامل

أكد المشاركون فى الندوة ان قضية حماية الموارد الطبيعية لايمكن أن تحل حلا جذريا نهائيا الا فى ظل الاشتراكية . ولا يمكن التقدم نحو تحولات اشتراكية فى الاقتصاد دون سيطرة الدولة على الموارد الطبيعية .

وقال أ . دياز ان الوضع فى كوبا بالنسبة للموارد الطبيعية كان قبل

انتصار الثورة نفس الوضع القائم في بلدان أمريكا اللاتينية اليوم ، وبكلمة أخرى كانت موارد البلاد الأساسية تحت سيطرة الولايات المتحدة . وقد مهد انتصار الثورة في أول يناير ١٩٥٩ الطريق للاستقلال السياسي والاقتصادي الحقيقي . وكان أول قانون هام لحماية الموارد الطبيعية هو قانون الإصلاح الزراعي « ١٩٥٩ » الذي ألغى نظام الضياع الكبيرة ، وأعطى الحق في تلك الأرض لنحو مائة ألف فلاح ممن لا أرض لهم . وكان هذا يعني كسب تأييد الفلاحين الفقراء والمتوسطين للثورة ، وهم الحليف الأساسي للطبقة العاملة في البناء الاشتراكي .

غير أن الإصلاح الزراعي إنما أصاب أساسا احتكارات الولايات المتحدة وأوليغارشية ملاك الأراضي . وحددت ملكية الأرض بحد أقصى قدره « ٤٠٢ » هكتارا ، غير أنه اتضح أن هذا الحد الأقصى كبير للغاية إذ بقي على فئة واسعة من برجوازية الريف . ومن هنا صدر قانون جديد في عام ١٩٦٣ يترفع الملكية الزائدة عن ٦٧ هكتارا .

وأدى القانون الثاني إلى تغيرات هامة في نمط الملكية الزراعية - فاصبح ٧٠٪ من الأرض مملوكة للدولة ، ووجد الباقي طريقه إلى أيدي صغار المنتجين ومتوسطيهم .

وكانت هناك إلى جانب قانوني الإصلاح الزراعي إجراءات أخرى انتهت السيطرة الإمبريالية على كوبا ، وجعلت من الممكن استعادة ثروات الأمة كاملة .

وقد حل فيديل كاسترو في حديثه أمام مؤتمر حزينا الأول إنجازات

كوبا في الحقل الاقتصادي ، وفي مجال حماية مواردها الطبيعية الرئيسية لقد تضاعف إنتاج النيكل عنه في عام ١٩٥٨ ، وارتفع إنتاج الطاقة الكهربائية من ٢٥٥٠ مليون كيلوواط \ ساعة إلى ٦٥٠٠ مليون كيلوواط ساعة ، والصلب من ٢٤٠٠٠ طن إلى ٢٤٠٠٠٠ طن ، والأسمدة من ١٩٥٠٠٠ طن إلى مليون طن ، وزاد إنتاج الأسمنت من ٧٤٣٠٠٠ طن إلى مليوني طن .

وكانت الثورة هي التي مكنت بلادنا من استعادة مواردها الطبيعية لتضعها في خدمة مصالح شعبنا الشروعة . وأود أنؤكد ثانية دلالة المساهمة التي تلقيناها من البلدان الاشتراكية ، ومن الاتحاد السوفيتي في المقام الأول . فإلى جانب القدر الهائل من المساعدات المادية التي أتاحت لإنتاج البترول والتعدين وزراعة الفواكه والهندسة الكهربائية والتنمية الاقتصادية ككل يتعاون معنا مئات المتخصصين من البلدان الاشتراكية في هذه الحركة الكبيرة .

ولخص البيرو كوهين عضو هيئة تحرير مجلة قضايا السلم والاشتراكية المناقشة فقال « ان لمبارزات النجل التي جرى الاستشهاد بها هنا صلبة مباشرة بالقضايا التي نناقشها . فهي خير شاهد على ان لنضال الشيوعيين من أجل حماية الموارد الطبيعية والاستقلال الوطني تقاليد طويلة العهد . وقد لاحظ مؤتمر الاحزاب الشيوعية في أمريكا اللاتينية والكاريبي ان الاشتراكية هي هدفنا الرئيسي ، لكنها لن تصبح برنامجا واقعا لبلدان القارة الا خلال معارك عنيدة وفتيرات جديرة ، تشمل النضال لحماية الموارد الطبيعية . ولاشك في ان الامبريالية لن تتخلى عن مواقعها عن طيب خاطر ، فضلا عن الثروات التي تفتصبها . وهي تلجأ الى الارهاب السياسي والابدولوجي ، وتحاول ان ترهب الشعوب التي تملك موارد المواد الأولية بكل ألوان الكوارث التي تزعم انها ستحل بها اذا قاومت السيطرة الامبريالية ونظرت الى البلدان الرأسمالية عالية التصنيع — وبخاصة الولايات المتحدة — باعتبارها تعتمد على البلدان النامية الفنية بمواردها الطبيعية .

ويخفي واضعوا مثل هذه النظريات ان الولايات المتحدة قد وجدت من الأرباح لها — في مجرى تكوين أسلوب الإنتاج الرأسمالي وتطوره هناك ، والانتقال السريع من المنافسة الحرة الى الاختكار ، وتكوين اقتصاد امبريالي — ان تترك مواردها الخاصة دون ان تمس ، وتستغل العمل الرخيص في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة والتابعة . وهم يخفون كذلك مسؤولية الامبرياليين الهائلة عن استنزاف موارد طبيعية ضخمة ، وتلويث البيئة والجوع ، والازمة في الغذاء والطاقة وما الى ذلك . لكن الوضع العالمي يتغير . وتوفر القوة المتزايدة للامرة الاشتراكية والانفراج الدولي أفضل الظروف لحماية الموارد الطبيعية ، وتتيح الاعتراف بحق كل بلد في التصرف في موارده ، وتعني الانهاء العاجل لنهب الامبريالية والشركات فوق القومية « متعددة الجنسية » .

« لقد قال لينين ان الامبريالية تعني الرجعية على طول الخط . وهذه النتيجة السياسية هي ما توحى به العلاقات الاقتصادية التي شكلها راس المال المالى والشركات فوق القومية « متعددة الجنسية » . ولا تتسورع الامبريالية عن شيء في جهودها لتملك الثروة الوطنية لبلداننا ، كما يشهد بذلك سجل التدخل العسكري الدامي ، والاحتلال المسلح ليوغوسلافيا ومنطقة قناة بناما وجزر ماليف وغيرها ، والانقلابات الكثيرة في أمريكا اللاتينية بهدف فرض السيطرة على البترول والنحاس والقصدير وغيرها من المواد الأولية ، والنشاط الارهابي التخريبي الاجرامى الذى تقوم به وكالة المخابرات المركزية . وكل هذا يشير الى الصلة الوثيقة بين النضال لحماية الموارد الطبيعية ، والنضال ضد الامبريالية والرجعية الداخلية ، ومن أجل الديمقراطية .

ويشير موضوع الندوة اهتماما كبيرا بين الاقسام الوطنية حقا في شعوبنا التي تريد ان ترى اوطانها حرة ذات سيادة مستقلة متساوية وموحدة في القضية المشتركة ، قضية السلام والديمقراطية والتقدم الاجتماعى .

وقد أوجز المشتركون في الندوة نتائجها في بيان كان من بين ما جاء فيه :

« أوضحت مختلف الأبحاث التي قدمت في الندوة والمناقشة التي تمتها - بإيراد كثير من الأدلة والمعطيات الدقيقة - أن امبريالية الولايات المتحدة هي أكبر مفتصب للموارد الطبيعية لقارتنا . إنها تنهب هذه الموارد وتبيدها ، وتهدد في كثير من الأحيان باستنفادها أو تدميرها ، بل تستنفذها وتدمرها فعلا في بعض الحالات .

« وليس التركيز الكبير للأرض في أيدي الشركات التي تمتلك الفياض الكبيرة ، والاستغلال المباشر لرواسب البترول ، أو احتكار بيع البترول وتكنولوجيا إنتاجه ، واستخراج المعادن الأخرى بهدف تصديرها كموارد أولية ، وقطع الأشجار التي تنتج أنواعا ثمينة من الخشب دون تمييز ، والسيطرة على الموارد المائية ، وعلى شركات الملاحة ، وملكية المؤسسات في صناعة الخدمات ، ليس هذا كله إلا أمثلة تبين الوضع في الصناعات الاستخراجية والتحويلية الأساسية التي تتعرض لافقح نهب من جانب امبريالية ، والمؤسسة العسكرية الصناعية التي تستند عليها .

وأوضحت كلمات المتحدثين أن ميزان القوى العالمي الجديد - الذي يفقد باضطراد أبدا في صالح الاشتراكية والتقدم الاجتماعي والسلام - يتيح فرصا مواتية للتطور الثابت لنضال الشعوب العادل دفاعا عن حقها في استعادة ثرواتها الطبيعية . وأوضح المتحدثون المساندة الحازمة التي يقدمها الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الأخرى للجهود من أجل تحقيق هذه الأهداف .

وأكد المشتركون في الاجتماع أن تقدما لاشك فيه قد حدث في هذه المرحلة نحو استعادة الموارد الطبيعية . ويتطور هذا الوضع المواتي في المقام الأول منذ انتصار الثورة الكوبية ، التي استعادت كل موارد شعبها الطبيعية

« في وجه العملية التاريخية التي لامرود لها يلجأ الامبرياليون الأمريكيون . كما لاحظت الندوة ، إلى أساليب رجعية متطرفة ، فيتحالفون مع أكثر العناصر رجعية ، إلى حد فرض حكم فاشية كما جرى في شيلي ، حتى يمنعوا الشعب من استخدام موارده الطبيعية استخداما صحيحا ، ومن ممارسة استقلاله وسيادته ، وقد علموا شعب أورجواي بالطريقة ذاتها ، إذ مازالوا يطبقون أسلوبهم الإجرامي الذي بدأوه في البرازيل عام ١٩٦٤ ، وانتهوا ببارجواي وبوليفيا وجواتيمالا وهائتي إلى محنة مماثلة .

« ان المشتركين في الندوة يقفون مع كل مناضلي أمريكا اللاتينية الذين القوا في السجون لأنهم يناصرون قضية شعوبهم العادلة . كما يعلنون تأييدهم الكامل لنضال شعب بناما لاستعادة سيادته على القناة ومنطقته ، ولنضال جامايكا والاكوادور وغيانا لاستعادة مواردها الطبيعية ، ونضال شعب بورتوريكو البطولي الطويل من أجل الاستقلال عن الرقبة الاستعمارية الأمريكية » .

أحداث الشهر

● في الفن والثقافة :

- مائة عام على بآله بحيرة البحج

● من عواصم العالم :

- اجتماع لندن وتناقضات الرأسمالية
- جرائم جديدة للامبريالية في البلدان النامية
- اورجواي : الشعب يواصل الكفاح ضد الفاشية
- مغاطر الشركات متعددة الجنسية

● مكتبة دراسات اشتراكية :

- الرأسمالية المعاصرة والطبقات

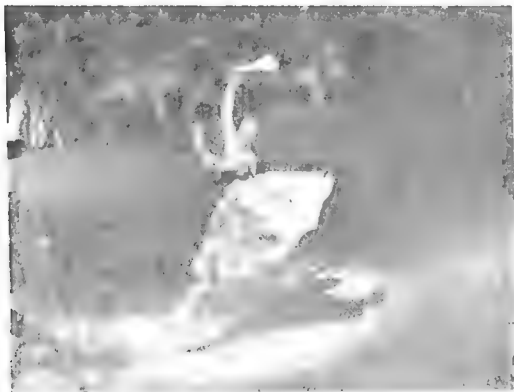
مائة عام على "بحيرة البجع" باليه تشايكوفسكي

ومشاهد الباليه مجموعات هواة الطوايح وهكذا أصبحت « بحيرة البجع » اللوحة الفنية التي بناها أزههار فن الباليه الكلاسيكي الروسي . لقد أنتج تشايكوفسكي باليهها سمفونيا لم ترافق فيه الموسيقى الرقصات كما كانت عليه العادة يوما ما فحسب بطل وحيد أيضا طابع شخصيات الباليه . وأصبح تشايكوفسكي مؤسس الدراما الموسيقية في فن الباليه .

ومضمون « بحيرة البجع » مأخوذ عن أسطورة رومانسية تقول بأن ساحرا شريرا غسغ الفتاة أوديت وصديقاتها إلى بجمات بيضاء . ولم يكن من متقد لاويين من وطنهما إلا حب وإخلاص فارس شجاع . وعلى هذا الأساس ألف تشايكوفسكي نتاجا شاعريا يحكي جمال

انقضت مائة عام منذ العرض الأول لباليه « بحيرة البجع » على خشبة مسرح البولشوي بموسكو ويعتبر في الحقيقة أول باليه كلاسيكي روسي .

وغدت فتيات بحيرة البجع الناصعات البيضاء رمز المسرح في الرقص الروسي وقد عاد هذا الباليه بالذات بشهرة هائلة على نجوم مسرح البولشوي جالينا أولا نولفا ، بومبايا بليسينكايا ، بول تاتاليا وسيمير نولفا ، : واشتهر بدور أوديت أيضا بالانجليزيتان مارجو فولتاتين وماريل جري ، والفرنسيتان إيفيت شوبيريه ولين وابيري ، والأمريكيتان ماريسا توشيف والنوبية اليسا الونسو . وكثيرا ما نسمع إلى موسيقى الباليه تشايكوفسكي في الإذاعة وتسجل على الأسطوانات كما قرين مسطور أبطال



● مشهد من بالية بحيرة البجع « العروس الإسبانية » ●



● مشهد من بالية بحيرة البجع « العروس الجرية » ●



● رقصة القصات الأربع من بالية بحيرة البجع ●

المشهد شهرة واسعة بحيث أصبح تقديمها متفرقة في الحفلات الموسيقية الراقصة امر مألوف . ومن أشهر هذه الرقصات البوليفو الاسباني .

بدأت مسيرة « بحيرة البجع » المظفرة منذ عام ١٩٠٧ لتطوف جميع انحاء العالم .. براغ وفيينا ولندن وباريس وكوبنهاجن ونيويورك ووارسو وبوخارست . وهكذا اعت منجزات مسرح الرقص الروس الفن العالمي . فنذ مائة عام والبعجة البيضاء تطير في اجواء مسارح اليابان في العالم كرمز شاعري للباليه الروس ، الذي يدخل على المشاهدين في كل مكان فرصة الالتقاء بالفن الانساني السامي والرائع .

المشاعر الانسانية وانتصار الخير على الشر .

وقام بتأليف رقصات البالية اسبناذ الرقص ايفنوف وماريوس بيتيبا . وعاد عملها على الباليه بتجاح باهر ، وبقيت حلولهم الانسانية الاساسي في كل عمليات الازحاج التي جاءت بعد ذلك . وتتمثل هذه الحلول في الدرجة الاولى في الشخصية الراقصة للفنائة البعجة ذات الاجنحة الخفاقة . ووجدوا في شخصية ملكة البجع لا ضحية السحر فحسب بل وشخص امرأة نقية سامية .

اما مشهد الحفل الرقص في الفصل الثالث ، فهو مشهد جميل حقا . فقد قالت رقصات الشعوب المختلفة في هذا



اجتماع لندن وتناقضات الرأسمالية

ومن الواضح ان البحث عن مخرج من التدهور الاقتصادي المستمر من اربع سنوات يبقى المهمة الاولى امام العالم الرأسمالي . والتنبؤ الذي نشرته مؤخرا منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يشير الى ان ٢٤ بلدا من بلدان العالم الرأسمالي لن تتجاوز معدلات نموها خلال السنة الحالية ٢,٥ - ٣٪ بالإضافة الى ١٧ مليون عاطل عن العمل . وهذا ليس كل ما في الامر ، فقد زادت الازمة كثيرا من عدم التوازن داخل البلدان السبع . فقد جعلت ايطاليا وبريطانيا في وضع اكثر تخلفا عن الركب بينما اعطت القدرة الاقتصادية لالمانيا الغربية واليابان مزيدا من القوة .

واصبحت الولايات المتحدة في وضع غريب . فاندعائها التلقائية بالزعامة السياسية للعالم الرأسمالي تتناقض وهذا مع تغير ميزان القوى لغبر صالحها وهذا ما اعترف به الرئيس كارتر بصورة غير مباشرة حينما شكك في تصريحاته

خلال الشهر الماضي التقى في لندن زعماء الولايات المتحدة والمانيا الاتحادية وفرنسا وانجلترا وايطاليا وكنسها واليابان لمناقشة المشاكل المتقدمة التي تواجه العالم الرأسمالي . واجتماع القمة الحالي لزعماء البلدان السبع الرئيسية في العالم الرأسمالي ليس الاول من نوعه بل انه الاجتماع الثالث منذ عامين ، قمة رامبوييه عام ١٩٧٥ وقعه يورثوريكو عام ١٩٧٦ ، وقبعة لندن ١٩٧٧ . ومع ذلك فان كافة المحاولات التي بذلت خلال تلك الفترة لتنسيق المصالح الاقتصادية بين المراكز الثلاث الرئيسية في العالم الرأسمالي : الولايات المتحدة واوروبا الغربية واليابان لم تؤد الى نتيجة واضحة أو تغطي المشاكل الخطيرة التي تواجه الاقتصاد الرأسمالية العالمية .

الصحف البريطانية أن مهمتهم الأكثر إلحاحاً هي ضمان عدد ضخم من الوظائف، والحد من التضخم . وقال جيليو أندريوتي رئيس الوزراء الإيطالي في مؤتمر صحفي بعد المؤتمر « أن حق العيش هو أحد حقوق الإنسان الأساسية الذي يجب ضمانه لكل إنسان وخاصة الشباب » .

وهناك أكثر من ١٥ مليون عاطل في البلدان الغربية . والحل الوحيد الذي قدمه زعماء البلدان السبع للمشكلة هو أنهم ، كما يقول البيان سيبتادلون الخبرة والأفكار حول توفير العمل للشباب .

ولم يمتحن استراتيجيون في المؤتمر من التوصل إلى اتفاق حول طرق الوضع الاقتصادي الدولي والتغلب على الأزمة، التي تعبر أعمق أزمة خلال الأربعين عاماً الماضية . وأشاروا في البيان المشترك إلى أنهم يؤيدون من جديد « التزامات التي تعهدت بها حكوماتهم من قبل فيما يتعلق بوليفة النمو الاقتصادي أو استقرار الاقتصاديات القوية » . ولكنهم لم يشيروا إلى خطوات عملية مشتركة لمعالجة الأزمة . ويرى المحللون السياسيون في الغرب أن ذلك يعني بشكل خاص أن بريطانيا وإيطاليا وفرنسا وهي البلدان التي تعاني أكثر من غيرها من الأزمة لم تستطع أن تحصل على أية معونة اقتصادية من شركائها « الأقوي » .

وكانت مشكلة الهندسة النووية ، كما قال الرئيس كارتر ، أصبحت مشكلة فارت حولها الخلافات . فالأجانب الغربية واليابان وفرنسا انتقدت المقترحات التي تقدم بها الوفد الأمريكي أثناء مناقشة تلك المشكلة . وحيث أن مؤتمر لندن قد فشل في التوصل إلى اتفاق محدد حول هذه المسألة ، فسوف يؤجل بحثها وتوكل إلى مجموعة فنية من الخبراء وأولى البيان المشترك اهتماماً خاصاً للعلاقات الثنائية بالبلدان التامة . . لقد تجاهل البيان مطالب هذه البلدان الخاصة بإعادة بناء العلاقات الاقتصادية لهذه البلدان مع العالم الرأسمالي على أساس عادل ، وحضر زعماء البلدان السبع أنفسهم في مجرد وعد بمواصلة « لحوار البناء » مع البلدان التامة .

في لندن من أن مستوى البطالة في الولايات المتحدة أعلى مما في ألمانيا الاتحادية واليابان ، وشكا كذلك من عجز ميزان المدفوعات بمقدار ١٢ مليار دولار ، وهو الأمر الذي لا تواجهه بعض بلدان أوروبا الغربية .

ويبدو أن الولايات المتحدة ترى أن استعادة سيطرتها الاقتصادية على منافسيها الإسماعيين هو الوسيلة الوحيدة الممكنة في هذه الظروف . ويتلخص شعار « التبعية المتبادلة » حسب تفسير واشنطن لـ في حث ألمانيا الغربية واليابان على انعاش اقتصادهما من أجل « أمن بحصص نسيم إرساني بأسره » . ولكن لا توجد لدى حلفاء الولايات المتحدة أي رغبة في التضحية بإزدهارها الاقتصادي مقابل أي شعارات مهما كانت طائفة .

وقد اتضح خلال العام الماضي أن الولايات المتحدة صدرت إلى بلدان أوروبا الغربية أكثر مما استوردت منها بحوالي ١٠ مليار دولار . وهناك تباين أكبر في تجارة المنتجات الزراعية حيث يبلغ عجز « السوق المشتركة » ٢,٥ مليار دولار . وهذه النتائج تؤكد رأي الدوائر الغربية ذات النفوذ حول أهمية التجارة مع الشرق كمقابل لضرورة التوسع في الولايات المتحدة الاقتصادي المستمر . .

يبدو أن تطور الصلات الاقتصادية بالبلدان الاشتراكية يرتبط مباشرة بالانفراج الذي تدهور في الفترة الأخيرة بفضل الضجة المفتعلة حول حقوق الإنسان . ويرى عدد من العواصم في أوروبا الغربية أن هذه الحملة المفتعلة تشكل عدواناً على مصالحها الاقتصادية وليست مجرد عنوان على مكشبات الانفراج .

لقد كشف اجتماع القمة في لندن عن خلافات القمة في الرأي بين الإقطاب الرأسماليين حول طرق الخروج من الأزمة الاقتصادية ، وحول السياسة النقدية ، وحول مركز الولايات المتحدة ودورها في الصلح الرأسمالي . .

وفي البيان المشترك أكد زعماء البلدان السبع « أهمية العلاقات السياسية الداخلية في الأساس كما تقول

جرائم جديدة للإمبريالية في البلدان النامية



● كمال جمبلاط ●

النهضة القومية والتحرر الاجتماعي لشعبه ، وفي الثورة الديمقراطية الوطنية والتعاون مع البلدان الاشتراكية ، وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي ؛ وكان اسمه يرتبط ارتباطا وثيقا بسياسة التشنويع الاجتماعي التي دفعت بالشعوب التي تساند هذه السياسة الى مقدمة حركة التحرر الوطني الافريقية . انها سياسة التضليل الذي لا يعرف مهادة ضد الاستعمار والاستعمار الجديد والعنصرية ، سياسة



● ماريل نجواي ●

ارتكبت الامبريالية والرجعية جريمتين جديدتين في البلدان النامية . فقد سقط مارين نجوي رئيس جمهورية الكونغو الشعبية ، رئيس اللجنة المركزية لحزب العمال الكونغولي ، وكمال جتبلاط رئيس الحزب الاشتراكي التقدمي اللبناني على ايدي قنلة ماجورين .

ولم يجر اختيار الضحايا مصادفة ، فقد قدم مارين نجوي مساهمة ملحوظة في

المقتضية العادلة للشعب الفلسطيني ، ضد العدوان الإسرائيلي ، ومن أجل نسوية عادلة ووطيدة في الشرق الأوسط .

وهيئة تحرير مجلة « قضايا السلم والإستراكة » متعددة الجنسية ، تضامن مع شعوب البلدان العربية والأفريقية والرأى العام العالمي ياسره ، تدنن بشدة اغتيال مارين نجويي وكمال جنبلاط ، زعيمى حركة التحرر الوطنى . وهذه الجرائم لن تؤدى الى النتائج التى تتوفاها الامبريالية والرجعية ، ولن تثبط همم الشعب عن مواصلة تضالها من أجل المثل العليا للسلام والتقدم الوطنى والاجتماعى .

مقاومة التخلف الاقتصادى والإستقلالى الإمبريالى والقهر فى أى صورة كان ، وتعزيز وحدة العمل بين القوى السورية فى العالم ، سياسة اشتراكية معادية للرأسمالية ، وهى السياسة الوحيدة التى تضمن استقلالاً حقيقياً وتقدم اجتماعى ، كما كتب الزعيم الكونغولى فى هذه المجلة .



وكمال جنبلاط ، رئيس المجلس المركزى للقوى الوطنية فى لبنان ، والحائز على جائزة لينين الدولة للسلام ، كان سياسياً بارزاً ، ومناضلاً صلياً من أجل الوحدة الوطنية ، ووحدة اراضى لبنان ، ومن أجل



الشعب يواصل الكفاح ضد الفاشية

الامبريالية اتباعها فى جميع أنحاء المقارة الأمريكية فى محاولة بالسة للبقاء على قيد الحياة . ومن ثم فنحن نعتبر ان جرائم حكومة اوراجواى ينبغي ان تدان بنفس القوة والاصرار الذى تدان به جرائم حكومة شيلي ، وانه فى كلا الحالتين ينبغي فضح الصلة بين هذه الجرائم ومخططات الامبريالية الخبيثة .

أوراجواى

تناول عدد خاص من مجلة « كازا دى لاس امريكاس » الموقف الخطير والكفاح الشعبى المتصاعد فى اوراجواى ودعى الى تضامن دولى أقوى مع هذا الكفاح

لقد كشفت الأحداث الأخيرة أكثر من أى وقت مضى عن الخطوط المزعزعة أساساً اوراجواى وفى الوقت نفسه أضافت بعض النقاط المضيئة من الأمل الى هذه الصورة القاتمة . والواقع أن مأساة اوراجواى تقل « صمتاً » يوماً بعد يوم . قاتباء الجرائم ضد شعب اوراجواى ومعانائه ، وما تثيره هذه الأنباء من غضب ، يتردد صداها فى كل أنحاء العالم . ويوما بعد يوم يزداد وضوح التضالبة المتعاطفة لشعب يواصل الكفاح رغم ما يرمى قلبه من جراح ، شعب

لقد استرعت الأحداث الخطيرة فى شيلي ، والتى نجم عنها مصرع الرئيس الليندى فى المعركة ، وتوقف العمليات الثورية مؤقتاً ، استرعت انتباه العالم وأدت الى قيام مقاومة متعاطمة . وبالمثل تتطلب أحداث اوراجواى الرهيبة انتباهاً مماثلاً ومقاومة . لقد أطلق على اوراجواى خلال هذه السنوات الماضية بحق اسم « شيلي الصامتة » . ويرجع التقصير غير الملتئى فى الموقفين الى أنهما يجسدان نفس السياسة الفاشية التى تحاول

كما تتضمن المجلة مقالات هامة عن الثقافة والتعليم والثقف في مناح الظلم الفاشي . وتغطينا المقالات التي كتبها المهندس اوسكار ج . ماجيولو المدير السابق لجامعة مونتيري وعدد من الكتاب والمصنفين ، تعطينا فكرة عن ابعاد الابادة الثقافية التي تقوم بها الديكتاتورية في اوراجواي بانتظام . ويضم عدد من فنانى اوراجواي جهودهم الفني في موقف نقدي لواقع اوراجواي ، ذلك المنهج الذي يحفز احساس بالمسؤولية المدنية . ويتضح هذا في اسهام جوان كارلوس اوتيني وماريو بيندي وغيرهما من فنانى اوراجواي .

ويتحدث عدد من الموضوعات الواردة في كازا دى لاس امريكاس عن نضالات الشعب ضد الفاشية . فتتناول الجبهة العريضة ، والحزب الشيوعي ، والتعذيب في السجون الفاشية .

ويؤكد محررو المجلة بحق أن الكفاح لهزيمة الفاشية في اوراجواي « واجب اساسي تجاه شعب اوراجواي الياسل » .

ولا شك أن ظهور عدد كازا دى لاس امريكاس الذي كرس لاوراجواي يعد اسهاما هاما في هذا الكفاح .

سيرجيدا سيررا

لم يستطع الازهاب أن يقل من عزيمته على الكفاح من اجل الديمقراطية . ولا شك ان ما نشرته مجلة كازا دى لاس امريكاس في عددها الخاص يساعد على ضم اعضاء جسد الى صفوف المناضلين من اجل الديمقراطية ، ويقوى من حركة التضامن . ويزيد من المعونة المتنوعة والفعالة ، ويركز الانتباه على مناهضة الفاشية في امريكا اللاتينية بوصفها مشكلة دولية ملحة .

وتنشر المجلة اجابات رودني اريسمندي ، السكرتير الاول للجنة المركزية للحزب الشيوعي في اوراجواي على اسئلة المخر عن اجراءات القمع التي تلجأ اليها الديكتاتورية ، والموقف الاقتصادي والاجتماعي في البلاد والطرق المحتملة لانهاء ذلك الكابوس الذي يجثم على صدر الشعب هناك . ويؤكد اريسمندي الحاجة الى تشديد المقاومة الشعبية ، ودعم وتوسيع وحدة القوى المناهضة للفاشية وجمعها حول عمل مشترك . يقول اريسمندي ان « كئنا سكون ممثدا وقاسيا وصعبا » كما هو الحال في المناطق الاخرى من امريكا اللاتينية . ومع ذلك فان الفاشية في امريكا اللاتينية ، ذلك النتاج للامبريالية الامريكية . . . سوف تلقى الهزيمة . « أن قوى » التضامن الاممية والديمقراطية » ، وعمادها الرئيسي الاتحاد السوفييتي وكوبا والبلاد الاشتراكية الاخرى ، تلعب دورا جبارا في الكفاح ضد الفاشية بالاشتراك مع حركة المقاومة في الداخل .

مخاطر الشركات متعددة الجنسية

حاليا . وقد نشرت الكتاب دار نشر ناخريتشن فيرلاج المتخصصة في الكتابات الاقتصادية والاجتماعية الماركسية .

يقول المؤلف أن سلطة الشركات متعددة

هذا الكتاب «تد سلطة الشركات متعددة الجنسية ، والمعاون النقابي الاوربي» . هو اول دراسة كبرى يكتبها فيرنر جيزله ، للبحار السابق وعضو اللجنة التنفيذية والسكرتارية بالحزب الشيوعي الألماني

في اعتبارنا أن قراراتهم ذات الصياغة الراديكالية كثيرا ما تتبعها سياسات غير متماسكة تتأثر إلى حد كبير بنفوذ العناصر الإصلاحية .

ولقد كان مؤتمر جنيف النقابي لعام ١٩٧٥ عن أضواء طابع انساني على ظروف العمل مثالا حيا على ظهور عملية توحيدية في الحركة النقابية الأوروبية . فقد حضر المؤتمر ممثلون لأربع وأربعين مركزا نقابيا قوميا في ٢٧ دولة أوروبية كما حضره مراقبون من الاتحاد النقابات العالمي والاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة والاتحاد العالمي للمستثمرين .

ويؤكد المؤلف أن « نجاح أو فشل الكفاح النقابي من أجل مصالح الشعب المسال يتحدد بمستوى العمل الموحد » . وتتطلب المواجهة مع الشركات متعددة الجنسية الدعم المستمر للضامن الدولي والتعاون النقابي .

ويخصص جيزلاك مساحة كبيرة من كتابه للامثلة المخذة مثل هذا التعاون فهو يبحث بالتفصيل أهمية التعاون مع نقابات البلاد الاشتراكية ، ويوضح القهرات المعادية للشيوعية التي تعوق دفاع كل النقابات بصورة متماسكة عن مصالح الشعب العامل .

أما ملحق الكتاب (الذي يمثل نصف الكتاب تقريرا) فيحتوي على بيانات سياسية لاتحاد نقابات العمال الألماني والمنظمات النقابية الدولية الرئيسية ، يحددون فيها مواقفهم في الكفاح ضد الشركات متعددة الجنسية . كما يتضمن مسحا شاملا للاتحادات النقابية القومية والدولية وقائمة بأسماء أكبر حالة شركة رأسمالية .

ما هي النتيجة التي يخرج بها المؤلف من دراسته ؟

الجنسية يمكن قياسها بحقيقة أن « عددا قليلا نسبيا من الشركات العملاقة - من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ شركة - يسيطر على أحدث فروع الاقتصاد الرأسمالي وأكثرها نشاطا » وكثيرا ما يقرر مصير الصناعات الكبرى لبلد ما خارج هذا البلد وهذا وحده يؤكد الحاجة إلى قيام عمل نقابي دولي متنسق .

أن سعى الشركات متعددة الجنسية إلى تحقيق الأرباح الهائلة يضع هذه الشركات في صدام حاد لا سبيل إلى تهدئته مع العمال ذوي الياقات الزرقاء منهم أو ذوي الياقات البيضاء ، أنه يضع هذه الشركات في صدام مع الشعب ومع قسم محدد من البرجوازية . أن إخضاع الاقتصاد لدافع الربح يعوق تطور القوة المنتجة الرئيسية وهي الإنسان » . وهكذا يكون قهر الفرد مرادفا لا يمكن تفاديه لتوسع الشركات متعددة الجنسية دون عائق » . ويناقش الكتاب في عديد من الفصول الخاصة بالتأثير المدمر للنشاط الشركات متعددة الجنسية في ألمانيا الغربية وداخل المجموعة الاقتصادية الأوروبية .

ويذكر جيزلاك قراءه بأن المؤتمر الثامن لاتحاد النقابات العالمي (١٩٧٣) دعا إلى بذل جهود نشطة من أجل وضع خطة ملموسة للتعاون النقابي الدولي ضد الشركات متعددة الجنسية . كما أوضحت الوثيقة التوجيهية التي أقرها المؤتمر اتجاه هذا النضال ، وأوصى ميخاق الحقوق النقابية المصار في فرنسا باتخاذ إجراءات مثل المطالب المتسقة بما في ذلك المطالبة ابتداء من اشراف الدولة على الشركات متعددة الجنسية حتى تأميمها وكذلك تنظيم تيسائل منظم للمعلومات .

كذلك وقف مؤتمر الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة ومؤتمر الاتحاد الدولي لعمال المعادن ضد الاحتكارات متعددة الجنسية ، غير أننا ، كما يقول المؤلف ، ينبغي أن نأخذ

لنقابات العمال الحرة والاتحاد العالمي للمستخدمين بشأن أهداف الكفاح الراهنة والبعيدة المدى .

رابعا ، أن الخبرة قد اثبتت فعالية أشكال ووسائل النضال مثل تنظيم لجان تتكون من ممثلين لكل المنظمات النقابية المعنية ، التبادل المنتظم للمعلومات حول نوايا وخطط الشركات متعددة الجنسية ، اجتماعات الاحتجاج والتضامن وغير ذلك من الاعمال لتعبئة الرأي العام ، رفض العمل الاضافي (اذا كان هناك اضراب في مصنع أو أكثر من مصانع الشركة) والاعتصامات واضرابات التباطؤ .

ماتياس دوهم

أولا ، أن نشاط الشركات متعددة الجنسية قد عاد على الطبقة العاملة ونقائباتها باستمرار تفاقم التناقض الرئيسي في النظام الرأسمالي ، ألا وهو التناقض بين العمل وراس المال . ولذلك يزداد الفهم بأن الكفاح ضد هؤلاء العمالقة الرأسماليين ينبغي أن يشن على الصعيدين القومي والدولي على السواء .

ثانيا ، أن النقابات ذات الاتجاهات الشديدة التباين بدأت تدرك الآثار السلبية اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا لهجوم الشركات متعددة الجنسية على مستويات معيشة الطبقة العاملة وحقوقها وظروفها .

ثالثا ، أن هناك فهما متقاربا جدا بين اتحاد النقابات العمالي والاتحاد الدولي



ف. ك. ك. ك.

شعبه للاتحاد -

الرأسمالية المعاصرة والطبقات

تملك أو عدم تملك الملكية الخاصة • وبالإضافة إلى ذلك ، فإن وجهة النظر هذه مقبولة على أنها واضحة تماماً وقد اتهم المؤلفان بأنهما يقتحمان باباً مفتوحاً • وهذا أيضاً دليل لا يمحض على أن معارضة الماركسيين (وبعض الباحثين غير الماركسيين) للمفاهيم المدافعة عن الرأسمالية قد أخذت تكثر • كما أنه دليل على أن واقع الطبقات المتناحرة القائمة ، وعدم المساواة لهما آثارهما ، لأنهما موجودان دائماً في المجتمع البرجوازي • ومما يوضح وجود الطبقات بشكل خاص لفقدانه نضال البروليتاريا ، الأمر الذي لا يستطيع المساسة ولا المنظرون البرجوازيون أن يتجاهلوه •

يعالج المؤلفان سلسلة واسعة من القضايا ويقدمان الحقائق والأرقام للبرهنة على أن التغيرات التي طرأت خلال نصف القرن الماضي على توزيع الدخل كانت محدودة جداً ولم تمنح التناقضات بين الطبقة العاملة ورأس المال • أما الضرائب

جسون ونسترجارد وهنريكاريسلر • الطبقات في المجتمع الرأسمالي ، دراسة عن بريطانيا المعاصرة ، لندن ، هاينمان ، ١٩٧٥ ، ٤٣٢ صفحة •

يعتبر صدور هذه الدراسة ذي دلالة لعهد من الأسباب • أولاً : لأن هذا الكتاب الذي يتحدث مؤلفاه عن « الألق الماركسي » في نظرتهم للقضايا الاجتماعية الحاسمة قد أصدرته دار نشر يورجوازية بارزة • وهذا يمثل بدرجة ما ، علامة على نمو واحترام وضععية الأفكار الماركسية • ثانياً : منذ فترة والساسة والدارسون والبرجوازيون والأصلاحيون الليميتيون ووسائل الإعلام الرأسمالية يبدلون الجهود المضنية للبرهنة على أن دولة الرفاهية قد استأصنت العناصر الأساسية • عدم المساواة الطبقيّة • والفكرة الرئيسة في هذا الكتاب هي أن الاضكال الكثيرة لعدم المساواة في بريطانيا اليوم تشكل عدم المساواة الطبقيّة الممتدة الجذور في طبيعة الرأسمالية ذاتها والتي يقرها

الباحثين الخ ، المرتبطين ارتباطاً مباشراً
بجدار رجال الأعمال ويحيطون بدخول
« راسمالية » ضخمة وينداحون اجتماعياً
مع الراسماليين ، بيد أنه من الصحيح
اعتبار المجموعة الأوسع من مهن الصقوة
(المهندسين والباحثين والمستويات الدنيا
والموسيقى من الهيئات الإدارية) جزءاً من
الفئات المتوسطة .

ويولى الكتاب اهتماماً غير كاف إلى ما
يسمى عادة « البرجوازية المتوسطة » على
الرغم من أن أصحاب المهن والشروعات والمديرين
هم الذين يشكلون « كتلة » الطبقة
البرجوازية .

وفي الفصول الخاصة بالطبقة العاملة ،
وهي القطب الآخر للمجتمع ، يبين
المؤلفان ، اللذان يستخدمان مرة أخرى ،
ثروة من الحقائق ، القرب من المستخدمين
والتجموعات ذات الصلة بهم وبين
العمال ، وفي الوقت نفسه يلاحظان الغرور
الموضوعية ، وبخاصة الذاتية القائمة
بينهما .

وعلى العموم ، يقدم الكتاب صورة
مقنعة لعدم المساواة الطبقة في بريطانيا
مبيناً أنه من المهم اليوم بالنسبة للباحثين
الماركسيين أن يركزوا الاهتمام على تحليل
للمجتمع البرجوازي الحديث . فهذا من
شأنه أن يقدم صورة أفضل للطبقات
والفئات الاجتماعية في المجتمع الرأسمالي ،
وفهمها أعمق لمصانعها الحقيقية
(والكاملة) ، مما يساعد بدوره في وضع
استراتيجية التحول الاجتماعي الجذري
وكتيكته .

فالتنين بيشتاتسكي

والإجراءات التي حظيت بدعم واسعة
لإقامة « دولة الرفاهية » فلم تؤد إلا إلى
إعادة توزيع الدخل داخل الطبقات وليس
بينها . واستنتاجات المؤلفين القائمة على
تحليل قضية السلطة في المجتمع الرأسمالي
تدحض بصورة مقنعة نظرية « معدنية »
السلطة ، التي يسيطر على زمامها في
الواقع في المجتمع البرجوازي ، « رأس المال
وأصوله » (ص ٢٥٢) . كما يناقش
المؤلفان بالتفصيل ما نشر (وما لم ينشر)
من المعطيات عن اتجاهات التصرف
الاجتماعية في بريطانيا ما بعد الحرب ،
ويصلان إلى الاستنتاج بأن هذا لم يغير
شيئاً من تقسيم المجتمع إلى طبقات
معارضة .

وهذا « الكتاب القيم » (مورتنج ستار
٥ فبراير ١٩٧٦) يقدّم الخرافات الاجتماعية
الشيائعة في علم الاجتماع البرجوازي
والمتفجرة بين الرأي العام البريطاني .
والأنواع الأساسية لهذه الخرافات المتعلقة
بكل قضية عالجه الكتاب ، تلخص في بداية
الفصول المعينة وتناقش مناقضة نظرية .
ويناقش المؤلفان ، كقاعدة ، كلا من هذه
القضايا ، مستفيدين استفادة نقدية من
المصادر الرسمية وغيرها من كل الدراسات
الاجتماعية والاقتصادية الأكثر عمقا .
وهذا يدعم صدق استنتاجاتها .

بيد أن هذه الدراسة لا تقدم سوى
« تشریح » ، سوى تركيب وحدود الطبقات
والفئات الاجتماعية في بريطانيا المعاصرة .
وعلى العموم ، يضع المؤلفان بشكل صحيح
الملك والمديرين وكبار الموظفين والمسؤولين
في طبقة الرأسمالية . بيد أن قضية « مهن
الصقوة » تظل غير واضحة (ويعتبرها
ويستوجاد ويسل جزءاً من الطبقة
الحاكمة) . ولا شك في أن « صقوة
الصقوة » تتضمن كبار المحامين وبعض

دائرة المعارف

• المشكلة الزراعية :

غالبية سكان العالم الذين يعانون من المجاعة يعيشون في البلدان النامية ويعمل أكثر من ٨٠ ٪ منهم في الأرض ، أي أنهم المنتجون للمواد الغذائية . والسبب الرئيسي لهذا الوضع هو الوضع الخطأ في المروض على الزراعة والمستوى المنخفض للتعاونيات الزراعية . وأحد نتائج نظام المحصول الواحد في الزراعة في البلدان النامية هو أن الفلاحين يعانون الجوع أكثر من غيرهم من السكان . وأثار المشكلة الزراعية التي لم تحل لتضخ خطورتها إذا ما عرفنا أن الدخل القومي يعتمد في حوالى ثلاثة أرباعه على الانتاج الزراعى .

وتنعكس معظم الخلافات الطبقية في حل المشكلة الزراعية . أن أسس البرامج السياسية تصاغ وفقا لاهداف الإصلاحات الزراعية . وخلال تنقيح هذه الإصلاحات الزراعية تؤثر الاتجاهات الاقتصادية والسياسية المعاصرة على بعضها البعض . كما أن دور التعاونيات الزراعية خلال تحويل علاقات الإنتاج في الزراعة ليس له طابع مطلق . فقد أوضح التاريخ أن الحركة التعاونية الزراعية يمكن استخدامها بنجاح لتقديم حل للمشكلة الزراعية إذا ما امرك الفلاحون مزايا هذا الشكل وإذا ما كانوا مهتمين مائيا به . وعلاقة الفلاح بالأرض كان أكثر من مرة دافعا للاضطرابات الاجتماعية والثورات .

التنظيمية ، وإنما باختلاف الطابع العام للحركة التعاونية الزراعية .
والحركة التعاونية الزراعية ظاهرة لها مضمون عريض . فهي تضم المنظمات التعاونية للمحاصيل ، سواء يزرعون الأرض بشكل فردي أو جماعي . وهذه هي التعاونيات الزراعية المرتبطة مباشرة بالإنتاج . وهناك أنواع مختلفة من التعاونيات . الزراعية - تعمل في مجال إنتاج المحاصيل ، وإنتاج الماشية ، والرعي ، واستصلاح الأراضي ، وتقديم الخدمات الزراعية ، والمبيعات والتموين ، وتسهيلات التخزين . وترتبط بها تعاونيات تصنيع المنتجات الزراعية .

وتكتسب الحركة التعاونية الزراعية دوراً هاماً إذا ما أصبحت أداة لتحويل علاقات الإنتاج في الزراعة . وهذا النوع من التعاونيات الزراعية وحده يمكنه أن يقوم بهذه الوظيفة التي تؤثر مباشرة على التربية السياسية والمعنوية للمجتمعات التعاونية وتخلق فئة جديدة هي الفلاحين التعاونيين . ويعتمد هذا النوع من التعاونيات على العمل المنظم تعاونياً للمنتجين المتحدين . وقد برهن على من أياه في غالبية البلدان التي سارت في طريق غير رأسمالي واتخذت طريقاً اشتراكياً . ويمكن لهذه التعاونيات أن تحقق معضم مهام الإصلاحات الزراعية وترفع جماهير الفلاحين الفقراء والموسطين إلى مستوى الفلاحين التعاونيين ، مستفيدة من التنظيم المتقدم . وفي معظم البلدان النامية تعتبر الحركة التعاونية أداة رسمية أو شبه رسمية للتغيير الاجتماعي . والمبرمجة في الرسم من البلدان النامية تتضمن بين أهداف للتنظيمات التعاونية . وتتخذ الحكومات بشكل عام سياسة المساعدة لتطوير الحركة التعاونية لما لذلك من ارتباط وتأثير على التنمية الاقتصادية وتطوير الاقتصاد القومي وتصفية آثار الماضي الاستعماري ، وإعادة تنظيم علاقات الإنتاج في الزراعة .

وفي هذه البلدان التي حققت فيها الحركة التعاونية درجة من التطور ، تقوم علاقات وثيقة بين المنظمات التعاونية وبين الدولة تمتد إلى مختلف المجالات من الساندة المالية إلى الساندة المادية وتوفير الخبراء والمساعدة التقنية وغيرها من الخدمات والامتيازات .

وفي بعض البلدان النامية لا يكون البرنامج التعاوني فحسب هدفاً للنشر والنسج ، ومن تسببه تربية سبولوجية وأخلاقية وتكنيحية لجماهير الفلاحين وكثير من حكومات البلدان النامية تستفيد من خبرة البلدان الاشتراكية . وفي معظم هذه البلدان تحقق التحويل الاجتماعي الأساسي للزراعة بتحويلها إلى زراعة تعاونية . والتضح أن التربية التعاونية للفلاحين كانت من أنجح الأسس للحركة التعاونية الزراعية . وذلك تعتبر أساساً للمرحلة الأولى في حل المشكلة الزراعية . فهي تساعد على تكوين العامل الهام ، العامل المعنوي ، المتعلق بتفكير الفلاح التعاوني . وهذا العامل يعتبر حاسماً بالنسبة لنوعية الحركة التعاونية الزراعية . ويعتبر حل هذا الجانب المعنوي أمراً معقداً وصعباً للغاية في البلدان النامية حيث تسود الأمية والعزلة القبلية والأشكال البدائية للإنتاج والأشكال التقليدية للاستغلال للفلاحين . وفي غالبية البلدان النامية يمكن تصور حل المشكلة الزراعية في ارتباط مع الموقف من الصناعة ، أي مع التصنيع . فاستقلال البلاد الاقتصادي لا يمكن تصوره بدون قاعدتها الصناعية الخاصة . ولا يمكن التفكير في طريق غير رأسمالي لتطوير الاقتصاد القومي لبعض البلدان النامية دون إيجاد حل للعلاقة بين الزراعة والصناعة ، أي بين شكل معين من جماعية الزراعة وتصنيع مفيد . وعلى ذلك ، فحتى البلدان النامية التي لا تعارض الطريق الرأسمالي لا يمكنها أن تترك هذه العلاقات للتطور التلقائي . ولذلك فهناك مبرر لاستنتاج القائل بأن أغلبية البلدان النامية اليوم تربط بين المشكلة الزراعية وأسلوب حلها وبين خلق الأساس المادي للتصنيع التدريجي . وحل المشكلة الزراعية يتطلب كذلك تغييرات في الوضع في سوق العمل والنقل وتخزين السلع والمبيعات والإمدادات ، أي كافة المشاكل المتعلقة بالبنية الاقتصادية للإنتاج .

والطابع الزراعي لغالبية البلدان النامية وأهمية إيجاد حل للمشكلة الزراعية يزيد من دور التعاونيات الزراعية . ويوجد اختلافات كبيرة بين المنظمات التعاونية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . ولا يتعلق الأمر فحسب بالاختلاف في الأشكال

SOCIALIST STUDIES

JUNE 1977

MAIN SUBJECTS



- New horizons in Nigeria.
- Israel and south Africa unite against Black liberation.
- Roads of revolution.
- Nato against detente
- Political democracy and class dictator ship.
- Export of capital one of the essential bases of imperialism.
- Protecting Natural resources and Fighting for national independence.
- Gbol Forecasts and Realistic Solutions.

● فراقز موهرى :

رئيس الحزب الشيوعي النمساوي

● دييوفاتوجن :

رئيس تحرير مجلة « نيومورايزون
التيجيرية

● جورج انسولزا :

عضو اللجنة السياسية للحزب
الشيوعي الشيلي

● بيتر بويشوك :

عضو احتياطي للجنة التنفيذية للجنة
المركزية للحزب الشيوعي الكندي

● اماث دانسوكو :

عضو المكتب السياسي للجنة المركزية
لحزب الاستقلال الافريقي، السنغال

● جون بيرتون :

اقتصادي بريطاني

● نيقولاى فيديرنكو :

اكاديمي سوفيتي

دراسات اقتصادية

مجلة شهرية
تصدر عن دار الهلال
بالتعاون مع مجلس
السام والاشراكية

رئيسة مجلس الإدارة
أمينة السعيد

رئيس التحرير
إبراهيم عبد الحليم

لبنان العدد : جمهورية مصر العربية
١٠٠ ملجم - من الكميات المرسلة بالطائرة
في سوريا ولبنان ١٢٥ قرشا، في الأردن
والعراق ١٢٠ غلما .

قيمة الاشتراك السنوي : ١٢٥ عمدا
في جمهورية مصر العربية وبلاد العراق
البريد العربي والافريقي ١٠٠ قرش صاغ
في سائر أنحاء العالم ٥ ونصف دولار
أو ٢ ج ك والقيمة تسد مقبلا القسم
الاشتراكات بدار الهلال : في جمهورية
مصر العربية والسودان بحالة بريدية .
في الخارج يتحول أو شيك مصرف قابل
للمصرف في جمهورية مصر العربية والاسعار
الموضحة املا بالبريد المائي - وتضاف
رسوم البريد الجوي والمسجل على
الاسعار المحقة عند الطلب .

الناشر : دار الهلال ١٦ شارع محمد
المري ، القاهرة .
تليفون : ٢٠٦١٠ - عشرة خطوط .



للفنان « هبة عنایت »

السواحد المصریة تعمل باستمرار